وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

نظرية التكامل والاندماج

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية

من إعداد الدكتور: حبيطة لخضر

السنة الجامعية 2026/2025

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل	
	1- تعريف التكامل	
	2- التكامل وبعض المفاهيم المشابهة	
	3- شروط ومجالات التكامل	
	4- مراحل التكامل الاقتصادي ومؤشراته	
	المحور الثاني: المدرسة الدستورية في التكامل	
	5- الطرح الكونفيدرالي	
	6- الطرح الفيدرالي	
	7- نظرية البناء التوافقي Consociationlisme	
	المحور الخامس: المدرسة الوظيفية في التكامل	
	8- الوظيفية التقليدية	
	9- الوظيفية الجديدة	
	10- نظرية الاتصال" كارل دويتش"	
	المحور السادس: الإقليمية الجديدة	
	المحور السابع: تجارب تكاملية دولية	

مدخل:

تعتبر ظاهرة التكامل كسلوك ظاهرة قديمة في الجماعات الإنسانية، ومع تقدم الأنماط الاجتماعية والاقتصادية السائدة والتحولات التي عرفتها المجتمعات التقليدية مع الانتقال من النمط القبلي ثم الإمبراطوري وصولا إلى تشكل الدول القومية بمفهومها الويستفالي، إلا أن الأمر لم يتوقف هنا، حيث أن تشابك العلاقات وتزايد الارتباطات والصراعات الدولية بوتيرة متسارعة في العصر الحديث خصوصا في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبداية ظهور سياسة الأحلاف العسكرية وتوازن القوى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قد شكلت منعطفا في السياسات الدولية، خصوصا في إعادة صياغة سياسات أكثر تعاونا وأقل صراعا وتصادما مع تزايد المخاطر والتهديدات داخل النظام الدولي السائد.

إن تبني مبدأ التكامل في السياسات العالمية فرضته الظروف الدولية وحالة الاستقطاب التي حدثت آنذاك بين المعسكرين الشرقي والغربي، مع إمكانية نشوب حرب عالمية ثالثة نووية ستكون أشد فتكا وتدميرا، وقد أفضى هذا التوجه إلى الانتقال من سياسات المواجهة إلى سياسات الاحتواء، ومن سياسات التحالف والاستعداء إلى سياسات التعاون والاندماج، كما ساهم ذلك الزخم السياسي والعسكري والاقتصادي والأمني في التأسيس لاتجاه أكاديمي فرض وجوده على حقل التنظير وعلى الأجندات الدولية في تلك الفترة، والتي كانت تبرر في أغلبها لمفاهيم القوة والنفوذ والمصلحة والأمن القومي في السياسة الخارجية للدولة وفي حقل العلاقات الدولية عموما.

إن فكرة التكامل الدولي وإن بدت فكرة طوباوية إلى حد ما، فهي –على الأقل– تشكل نواة مهمة للتأسيس لاتجاه معرفي جديد، ومنطلقا منهجيا يمكن البناء عليه مستقبلا في تجسيد صورة ولو نسبية بإمكانية نجاح منطق التكامل والاعتماد المتبادل على منطق القوة والحروب والنزاعات، وهذه في حد ذاتها فكرة مشجعة للتعمق والانخراط أكثر في هذا التوجه، سعيا لترسيخ الأمن والسلم الدولي وتحقيق المصالح الاقتصادية للشعوب وبناء جسور الثقة بين الحكومات والدول. وهنا لابد من تثمين كل الإسهامات النظرية والفكرية التكاملية كجزء من التنظير في عالم العلاقات الدولية الذي طغى عليه منطق القوة على قواعد القانون، والنزعة الانفصالية على التوجه الجماعي، ومحاولتها الأكاديمية الحثيثة للنظر لقضايا الأمن الدولي من زاوية مغايرة، والسؤال المطروح: **ماهي الإسهامات الفكرية والنظرية التي قدمتها نظرية التكامل والاندماج في حقل التنظير، وهل استطاعت تجسيد افتراضاتها في تغليب منطق التعاون والتكامل في سياق واقع دولي صراعي؟**

المحور الأول:الإطار المفاهيمي للتكامل:

يعتبر التكامل الاقتصادي أحد أهم الأسباب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول، وأحد أهم مظاهر التعاون الدولي والاعتماد المتبادل، فالتكامل هو عملية متدرجة ومستمرة يعتمد فيه درجة الانتقال من مرحلة لأخرى على نجاح المرحلة السابقة، وعلى تحقيق المصالح والمنافع التي أدت بالأساس إلى الانخراط في مسار التكامل.

الموضوع 01: مفهوم التكامل

1- تعريف التكامل:

أ-**لغة:** يعود المدلول اللغوي لكلمة التكامل الى الفكر الغربي من الكلمة اللاتينية **integritas** التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها، كما وردت في قاموس **OXFORD** واستعملت للمرة الأولى عام 1620، وتدل كلمة التكامل من الناحية اللغوية كذلك على التكميل أو التمام أو الكل التام، أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملا، أو هي عملية ربط الأجزاء المنفصلة، وإضافتها بعضها إلى البعض الآخر لتكوين كل متكامل[1].

وفي اللغة العربية يعني التكامل في قاموس"لسان العرب" التمام وهو مشتق من الفعل كمل وكامل شيء أي تمت أجزائه [2]. ويعرفه القاموس العصري على أنه التكميل والتتميم، وفي قاموس المصباح المنير كمل الشيء: إذا تمت أجزاؤه وكملت محاسنه[3]. وبشكل عام من الناحية اللغوية يشير التكامل في مدلوله اللغوي إلى تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة[4].

ب- اصطلاحا: يختلف تعريف التكامل باختلاف الدراسين وحقولهم المعرفية وتخصصاتهم ومستويات التحليل، فعلم الاجتماع يستخدم التكامل للدلالة على اشتراك وتضامن مجموعة الوحدات التي تكون أية بنية بحيث يحدث تعاون وتماسك في الوظائف الطبيعية والحيوية والنفسية والاجتماعية في سبيل الإبقاء على وحدة البنية ككل، وضمان فاعليتها بشكل متناسق[5].

---

[1] مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية(الجزائر: جامعة فرحات عباس،2014)،ص.03.

[2] نسيمة طويل، "التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية،"**مجلة الناقد للدراسات السياسية**،ع.03،(أكتوبر 2018)،ص.94.

[3] محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الثاني(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986)،.838.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية**(القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط.1،2003)،ص.13.

[5] زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**(طرابلس ليبيا: دار الرواد،ط.1، 2002)،ص.243.

وفي علم الاقتصاد يستخدم التكامل عند انضمام العديد من الوحدات الإنتاجية إلى بعضها البعض، بهدف توفير تكاليف الإنتاج، أو التحكم والسيطرة على السوق، ويجمع التكامل بين صناعات مختلفة تكمل بعضها البعض تحت إدارة واحدة[1].

أما في علم العلاقات الدولية فعند الحديث عن التكامل في العلاقات الدولية، فالحديث يكون عن ظهور كيان جديد فوق قومي، يحوز على صلاحيات وسلطات من الدول الأعضاء المنتمية له، ويمتلك حق اتخاذ القرارات الملزمة التي يتعين على الدول الأطراف تنفيذها والانصياع لها[2]. أما في علم السياسة فيقصد بالتكامل العلاقة التي يحدث بموجبها تعديل في السلوك السائد قبل الدخول فيها، ويكون التكامل دوليا إذا نشأ بين دولتين أو أكثر، أي أن الوحدات المتكاملة لابد أن تكون دولا[3].

وهناك مجموعة من التعريفات الإصطلاحية لمفهوم التكامل لمجموعة من المفكرين في نظرية التكامل والاندماج ومن أهمها:

- **تعريف ليون ليندنبرغ:** الذي يعرف التكامل على أنه:" العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو تفوض أمرها لمؤسسة جديدة[4].

- **تعريف دافيد ميتراني:** يرى أن التكامل هو انتهاج خطوات عملية تدريجية تبدأ من القاعدة وتنتهي عند القمة، بحيث يكون التركيز على التعاون في قطاع واحد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية في الخطوة الأولى ثم سيؤدي ذلك إلى تعميم التعاون في باقي القطاعات الأخرى عبر ظاهرة الانتشار أو التعميم **Ramification** أو **Spill-Over**، حيث أن التعاون في قطاع معين جاء نتيجة للحاجة، وهو الأمر الذي سيؤدي في المستقبل إلى بروز حاجات جديدة ستشجع المسؤولين وتدفعهم نحو تعميم التعاون في باقي المجالات الاقتصادية والاجتماعية بحكم تشابك القطاعات وتداخلها[5].

- **تعريف أرنست هاس:** يعرف التكامل بأنه:" العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول

---

[1] نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص.96.

[2] زايد عبد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص.244.

[3] حورية بناني و محمد بن بوزيان، "التكتلات الاقتصادسية في إفريقيا بين المقومات والمعوقات،" **مجلة القانون والعلوم السياسية**، م.08، ع.01،(2022)، ص. 545.

[4] بحري طروب، **التكتلات الإقليمية في النظام الدولي الجديد: دراسة لعشرية ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(الجزائر: جامعة باتنة، 2004)،ص.23.

[5] زايد عبد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص ص.250-251.

القومية القائمة"، ومن خلال هذا التعريف فإن هاس يضيف بعدا جديدا في دراسة التكامل سواء أكان إقليميا أو دوليا، والذي يتعلق بمسألة نقل الولاءات من الإطار المحلي(الدولة القومية) إلى الإطار الواسع(التكامل الدولي بين مجموعة دول)[1].

– **تعريف كارل دويتش:** عرف التكامل انطلاقا من وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل، حيث يرى أن التكامل هو علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل، وتنتج معا خواصا للنظام تفتقر إليها في حالة وجودها منفصلة[2]. كما يعرف التكامل على أنه الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في رقعة جغرافية معينة، شعورا كافيا بالجماعة وتمثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تمكن هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي[3].

– **تعريف أندرو هيرل:** التكامل هو مجموع السياسات لدولتين أو أكثر، صممت للترويج لظهور وحدة إقليمية متماسكة تنظم نمط العلاقات بين الدول الأعضاء في التكامل وباقي العالم[4].

– **الموسوعة السياسية:** تعرف التكامل بأنه:" حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما، بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام إجمالا غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها، ويشير التكامل في بعض الأحيان إلى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة، ويكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الأطراف المعنية[5].

– **تعريف فليب جاكوب:** يرى أن التكامل يتضمن بشكل عام إحساسا بالجماعة بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم بذاتية خاصة بهم[6].

– **تعريف جوهان غالتونغ:** يعرف التكامل بأنه:" العملية التي يتم بواسطتها اجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا عضوا جديدا، وعند اكتمال هذه العملية يمكن القول أن التكامل قد حدث والعكس صحيح"، وهو تقريبا ما يذهب إليه بنتلاند[7].

---

[1] منى زنودة، "التجربة التكاملية الأوربية في ظل التحديات الراهنة،"**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م،07،ع.01،(جانفي 2018)،ص.235.

[2] نسرين نموشي، عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل والاندماج: التكامل المغاربي أنموذجا،" **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، ع.14،(جوان 2017)،ص.133.

[3] نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص.97.

[4] Andrew Hurrell, Latin America in the new world order:A regional bloc of the Americas ," **International affairs**,vol. 68,n.01(jan 1992),pp.123-124.

[5] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء الأول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1985)،ص.779.

[6] جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي(د.ب.ن، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع)،ص ص.271–272.

[7] إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2001)،ص.224.

- **تعريف مورتون كابلان M.Kaplan:** يعرف التكامل بأنه الطريقة التي تمكن الأنظمة المختلفة من تطوير علاقاتها المشتركة في مجالات مختلفة من أجل تحقيق مصالح وأهداف مشتركة، ولعل انتماء كابلان إلى مدرسة التحليل النظمي(النظم)، فقد كان التكامل بالنسبة إليه هو عملية تنظيمية فقط، وتحاول الأنظمة من خلالها الحفاظ على مصالحها المشتركة وتنظيم العلاقات فيما بينها[1].

- **تعريف روبنسكي Robonsky:** التكامل هو الطريقة التي نتمكن من خلالها من جمع الأجزاء في الكل، فروبنسكي يدرس التكامل دراسة بنيوية، فالمجتمع مثلا هيكل أو بناء يتكون من عناصر مثله مثل الكائن الحي الذي يتكون من أعضاء مترابطة ومتساندة وتؤدي وظائف من أجل المحافظة على الكائن ككل[2].

- **تعريف إسماعيل صبري مقلد:** اعتبر أن التكامل هو عملية ينتج عنها بروز فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، ويصبح هذا الكيان الجديد والموسع بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه[3].

2- التكامل وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة:

هناك بعض المفاهيم المتشابهة أو التي تتقاطع مع مفهوم التكامل والتي وجب تعريفها لرفع اللبس عن مضامينها، فالتكامل هو عبارة عن مسار من أجل توحيد سياسات الدول في كافة المجالات عن طريق تكوين آلة مؤسساتية مشتركة تنقل إليها صلاحية اتخاذ القرارات، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق وحدة شاملة تنصهر فيها الولاءات الوطنية، والتكامل يختلف عن المفاهيم التالية:

أ- **التحالف:** يعرفه الدكتور"محمد بدوي" على أنه اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة ولحماية أعضائه من قوة أخرى، وتبدو هذه القوة مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء، أما Osgood فيعرف التحالف على أنه اتفاق رسمي تتعهد بموجبه مجموعة من الدول بأن تتعاون فيما بينها في مجال الاستخدام المشترك لقدراتها العسكرية ضد دول أو دولة معينة، كما تلتزم بمقتضاه الدول الموقعة

---

[1] محمد سمير عياد، "التكامل الاقتصادي الدولي: مقاربة نظرية،" مجلة **الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**،ع.01،(جوان 2022)،ص.05.

[2] **المكان نفسه.**

[3] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**(ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط.01، 1996) ص.242.

باستخدام القوة أو التشاور باستخدامها في ظل ظروف معينة"[1]. أما هولستي فيعرف الأحلاف بأنها اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في قضايا تخص الأمن القومي، فالحلف عبارة عن اتفاق رسمي بين دول، ذات طابع عسكري تتعهد فيه الدول المتحالفة باتخاذ تدابير مشتركة لحماية أمنها القومي[2].

ويعرف قاموس العلوم السياسية الحلف بأنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب، وسياسة الأحلاف هي بديل عن سياسة العزلة التي ترفض أي مسؤولية عن أمن الدول الأخرى وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم من حيث المبدأ: مبدأ التحالف حتى تجعله عالميا، بحيث تردع أي عدوان وتتصدى له عند الضرورة[3].

أما الموسوعة السياسية فتعرفه على أنه عمل تحالفي بين دول، أو أحزاب أو أشخاص سياسيين يتعاقدون فيما بينهم على تنفيذ التزام معين يتفقون عليه لتحقيق أهداف محددة ومتفق عليها، وفي الغالب يقتصر استعمال القانون الدولي لكلمة حلف **Alliance** للدلالة على اتفاق يجمع عدة دول تحقيقا لمصلحة مشتركة، وللأحلاف غالبا هدف محدد، فقد تكون أحلافا دفاعية، أو هجومية، أو دفاعية وهجومية في آن واحد، ومن الميزات الأساسية لمعاهدات الأحلاف أن تنص هذه المعاهدات على الشروط والظروف التي يجرب بموجبها تطبيق اتفاق الحلف[4].

وبشكل عام فإن التحالف هو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة أو لتحقيق أغراض معينة، ويمكن أن يكون التحالف من الناحية النظرية سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا موجه ضد وحدة أو وحدات معينة أو ضد كل من يقوم بعمل يشكل خطرا على دول التحالف، وقد يكون للوحدات المتحالفة أهداف ومصالح موحدة أو مختلفة لكن ليست متناقضة، وتحدد طبيعة المصلحة المشتركة واستمراريتها وجود التحالف وقوته، إذ أن هذه المصلحة تزول بمجرد تصدع أو زوال التحالف. فالدوافع لقيام تحالف هو وجود خطر داخلي أو خارجي يهدد وحدات التحالف. والتحالف لا يسعى إلى بناء مؤسساتي قادر على اتخاذ القرارات مثل التكامل[5].

---

[1] عادل سلمان،"**الأحلاف والتكتلات الدولية**" الحوار المتمدن،ع.930،(أوت 2004)، انظر:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22188

[2] محمد أحمد عطا الله،"الشرق الأوسط في الأحلاف والمحاور الدولية،" **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، م.06،ع.01،(جوان 2017)،ص.124.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 124.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثاني(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)،ص.ص. 575-576.

[5] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**(الجزائر: دار هومة، 2008)،ص.12.

ب- التعاون: لغويا هو العون والظهير على الأمر الواحد والاثنان والجمع، واستعنته واستعنت به فأعانني، والتعاون إعانة الناس بعضهم بعضا، وكذلك هو العون المتبادل أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين، ويفهم من كلمة تعاون تظافر الجهد المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة بشكل عام". أما التعاون الدولي فهو عمل مشترك ومنسق لدولتين أو أكثر أو لدول وأشخاص في مجال معين (عسكري، علمي ، تجاري،ثقافي، فضائي، بحري،...) من أجل التوصل إلى نتائج مشتركة في حقل أو عدة حقول في الحياة الدولية، وهذا التعاون يمكن أن يتحقق إما في إطار تنفيذ معاهدة أو منظمة دولية، وإما خارج أي إطار تعاقدي أو دولي، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة أنواع العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها، ليعكس في النهاية بروز مصالح عالمية أو دولية مشتركة، تضاف للمصالح الوطنية لكل دولة أو منظمة طرف في هذا التعاون[1]. والتعاون كذلك هو محاولة لتقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي بالضرورة إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي مثل التكامل، فالهدف منه هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، دون وجود رغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة توسيعه إلى مجالات أخرى، ويتنوع التعاون ليكون إما اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو عسكريا[2]. كما يعرف التعاون كذلك بأنه تبادل المساعدة ولا يهدف لخلق مؤسسات دائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة ويتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، فالتعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت[3].

ت- الاندماج: يعني تشكيل كيان موحد بين طرفين أو أكثر، أما التكامل فيعني أن ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى، ويؤدي هذا الربط إلى تقوية كلتيهما. وأيا كان التباين في الاصطلاح فإن هناك اتفاقا على أن التكامل يعني دمج أجزاء اقتصادية قطرية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية، والوصول إلى كيان اقتصادي موحد تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون قيود جمركية أو مالية، كما تتوافر فيه حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأفراد[4].

---

[1] أحمد عبد الله الماضي، عادل مطشر حسن، "مفهوم التعاون الدولي الإقليمي وإطاره،"**مجلة جامعة تكريت للحقوق**، م.03، ع.29،(أذار مارس 2016)، ص.ص.155-157.

[2] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.13.

[3] نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص.99.

[4] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2006)، ص.ص.12-14.

ث-**التكتل:** مصطلح التكتل **groupement** ليس له معنى محدد، فقد يشير إلى كل تجمع اقتصادي أو سياسي لمجموعة معينة من الدول، وقد يقصد به كذلك التكتلات العسكرية لعدد من الدول مثل تكتل حلف الأطلنطي[1]. ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر على درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة وبهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، وهذا للوصول إلى أقصى درجات الرفاهية الاقتصادية لشعوبها[2].

ج- **التنسيق Coordination :**

يعرف التنسيق عموما على أنه الترتيب المنظم لجهود الجماعة، لكي توحد هذه الجهود في التصرف والتنفيذ لتحقيق الهدف المحدد"[3]. وإذا ما أسقطنا هذا التعريف على المستوى الدولي نجد أن الجماعة هي مجموعة الدول التي تنسق فيما بينها لتحقيق هدف أو غاية معينة. كما يعتبر التنسيق محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية اتصالات ومشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي وهذا قصد وضع برنامج يهدف إلى ضمان تحقيق أهداف رئيسية لهذه الدول التي لا تستطيع تحقيقها بشكل منفرد، فالتنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز سابق له في الوجود عكس التكامل ويركز على ميدان محدد وفي غالب الأحيان يكون مؤقتا[4].

ح- **الشراكـــة:** هو مفهوم قديم متجدد تمت الإشارة إليه في المادة 238 من معاهدة إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية، إلا أن مفهوم الشراكة لم يدخل في القاموس إلا في سنة 1987 بصيغة أنها نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، وقد طرح الرئيس الفرنسي الأسبق" **Frannçois Méttirant** مفهوم الشراكة في طابعه الاقتصادي في فترة الثمانينيات، وطالب فيها الدول الأوربية بأن تقيم علاقات مشتركة مع دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط في مجالات الاقتصاد والثقافة والإعلام والحضارة، وعليه فمفهوم الشراكة هو بالأساس مصطلح أوربي تضمن في مختلف نظريات التكامل، كما أن آليات التنفيذ كانت وفق تصور غربي اوربي منذ البداية[5]. وتعرف الشراكة في

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.12-14.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية:من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص.21.

[3] أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، **مبادئ إدارة الأعمال الأساسيات والاتجاهات الحديثة**(الرياض: العبيكان للنشر، ط.06، 2009)،ص.199.

[4] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.13.

[5] نسرين نموشي، **مرجع سابق**، ص.135.

السياسة العامة على أنها تعاون بين أشخاص أو منظمات في القطاعين العام والخاص لتحقيق منفعة متبادلة، كما قدم **Harding** تعريفا مشابها للشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها أي عمل يعتمد على اتفاق بين فاعلين في القطاعين العام والخاص، ويساهم بطريقة ما تحسين الاقتصاد الحضري وجودة الحياة". أما **Bailey** فقد عرف الشراكة في إعادة إحياء المدن بأنها: "تعبئة ائتلاف من المصالح من أكثر من قطاع، من أجل إعداد والإشراف على استراتيجية متفق عليها لإحياء منطقة معينة[1]. ويعرف قاموس **New Webster** الشراكة بأنها رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم. وعرفتها الأمم المتحدة بأنها:" التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة، لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين[2]. وبشكل عام يمكن القول أن الشراكة هي إحدى مشروعات الأعمال التي يشارك فيها أو يمتلكها طرفان من دولتين مختلفتين أو متعاملين اقتصاديين بصفة دائمة، ولا تقتصر هذه الشراكة فقط على المشاركة في رأس المال، بل تتعدى إلى المشاركة في التسيير والإدارة والمساهمة في الإنتاج والتوزيع سواء المؤسسة المعنية بالشراكة أو المؤسسات الأخرى[3].

خ- **الاعتماد المتبادل:** يستخدم مصطلح الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية للتعبير عن وضع يتميز بوجود حالة من التنافس والتعاون والتأثير المتبادل بين الدول والفاعلين الآخرين من غير الدول فيما بينها، إذ تؤثر سياسات أحدهما بشكل عميق في سياسات الفاعل الآخر والعكس صحيح، فهي علاقة ذات اتجاهين متبادلين متعاكسين بعكس علاقة التبعية التي تكون باتجاه واحد[4]. وقد برزت في سبعينيات القرن الماضي نظرية الاعتماد المتبادل كمقاربة جديدة في العلاقات الدولية مثل تنامي الفواعل من غير الدول ومنافستها للدول مثل الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها والتي أخذت تؤدي أدوارا اقتصادية فعالة، وقد جاءت النظرية الليبرالية بفكرة الاعتماد المتبادل كرد نقدي على طرح النظرية الواقعية التي ركزت على

---

[1] Ronald W.Mcquaid, **The theory of partnership**: Why have partnerships? University of Stirling,January 2000: file:///C:/Users/hp/Downloads/PartnrbkOschapMcQuaid00.pdf

[2] هشام مصطفى الجمل، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، العدد 31، الجزء 04، انظر: https://mksq.journals.ekb.eg/article_7793_375e47396bbed68bd5c731117f2a8b53.pdf

[3] كريمة شايب باشا، سهام مسكر، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنجاز المشاريع العمومية،" **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م.04، ع. 02،(2019)، ص. 1623.

[4] Waheeda Rana, "Theory of complex interdependence: A comparative analysis of realist and neoliberal thoughts**", International Journal of Business and Social Science**, Vol.6,No.2,(feb 2015),p.291.

الدولة كفاعل أبرز في العلاقات الدولية، حيث تؤكد الليبرالية أن الاعتماد المتبادل يعزز من فرص التعاون الإقليمي كما يزيد من تطوير آليات الحوكمة، وقد عرف "ناي" و"كيوهن" والذي يفرق عن الاعتماد المتبادل بمقدار الدرجة والكثافة، بأنه انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية لصالح صعود أهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين الدول والفاعلين الآخرين ويركز هذا التعريف على نقطتين رئيسيتين[1]:

- إن علاقة الاعتماد المتبادل هي علاقة تأثر وتأثير ثنائية الاتجاه عكس التبعية
- الاعتماد المتبادل تحركه دوافع اقتصادية بحتة

أما كارل دويتش فيعرف الاعتماد المتبادل بأنه يعني وجود دولتين أو أكثر في علاقات مترابطة، بحيث أن تغير في الدولة"أ" يتبعه أثر أو نتيجة في الدولة"ب" وفي باقي الدول الأخرى ذات العلاقة، وفي ذات الوقت يكون الأمر في العلاقة المعاكسة وهذا ما يطلق عليه دويتش اسم"الاعتماد المتبادل المتماثل"[2].

د- **الإقليمية(الجهوية)Regionalism**: يشير بدقة إلى إضفاء الطابع الرسمي المؤسساتي على العلاقات الدولية بين مجموعة الدول المتقاربة والمتجاورة جغرافيا، وهو مصطلح ذو بعد سياسي، ووجب التفريق بين الإقليمية والأقلمة **Regionalization** التي تعبر عن تركيز وتكثيف جد متناسب للتدفقات والمبادلات الاقتصادية بين دول متقاربة ومتجاورة جغرافيا، وهو مصطلح ذو بعد اقتصادي. ويضم مصطلح التكامل الإقليمي كلا من الأقلمة والإقليمية ويعتمد على التقاطع الحاصل بين التوجهات الاقتصادية[3]. ويمكن تعريف الجهوية كذلك بأنها عبارة عن مفهوم مرتبط برقعة جغرافية محددة يمكن أن يكون أحيانا عاملا مهما في تكوين الدول وبروز الروح والاحساس الوطني، ويمكن أن تبرز الجهوية داخل الأجهزة الموجودة حاليا سواء كانت دولية أو جهوية(منظمة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية) وأساس الجهوية هو أن للمتغيرات الجغرافية دور هام في التأثير على تصرفات الدول، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على الجهوية كخيار لحل المشاكل الأمنية والاقتصادية، حيث أنها حل يتوسط الحكومة العالمية والدولة الوطنية المستقلة[4].

---

[1] خضر عباس عطوان، صفاء إبراهيم الموسوي، "الاعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي،" **مجلة قضايا سياسية**، ع.66.(2021)، ص ص.85-86.انظر : https://www.pissue.iq/index.php/pissue/article/view/77/85

[2] عائشة سحنوني، **الاعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية(الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017)،ص. 97.

[3] ناجي حريرش، منصف بن خديجة، " التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل،" **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، م. 04، ع. 01،(جوان 2018)، ص. 478.

[4] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.ص.13-14.

ذ- العمل المشترك: يعرف الدكتور وليد عبد الحي العمل المشترك بأنه:" التلاقي بين عدة إرادات لإنجاز عمل ما، ولا يستدعي ذلك ذوبان الشخصية السياسية للإرادات المتلاقية في إرادة وشخصية واحدة، وإنما هناك عدد من الإرادات من جهة وعمل واحد من جهة أخرى، أي إرادات متعددة وعمل واحد، وهو ما سيترتب عنه لاحقا خلق نوع من تقاليد العمل الواحد الذي يذيب تدريجيا تعدد الإرادات ليحولها في نهاية المطاف إلى إرادة واحدة، كما يجب التمييز والتفريق بين العمل المشترك ذي الطبيعة الإيجابية، والعمل المشترك ذي الطبيعة السلبية، فالنوع الأول يقصد به ذلك الجهد الثنائي أو الجماعي الذي بدأ أو سيبدأ من دون ارتباط بسياسات دولية تتحكم فيها قوى خارجية، أما النوع الثاني فهو يرتبط بشكل أو بآخر بقوى دولية خارجية[1].

3- شروط ومقومات عملية التكامل:

هناك مجموعة من العوامل التي من شأنها إنجاح عملية التكامل وهي:

أ- الشروط السياسية:

- ✓ المناخ السياسي الملائم حيث يعتبر عنصرا هاما لنجاح أي تكتل اقتصادي إقليمي أو دولي، وهذا ما يفرض وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل، وتوافق وتجانس بين سياسات الأعضاء لتنظيم التدخلات الحكومية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات الاقتصادية الأخرى، كما يفترض كذلك أحيانا ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود منطلقات سياسية مشتركة، أو على الأقل وجود توافق حول أبعاد سياسة تنظيم التدخلات الحكومية المحلية المتعلقة بالتجارة والمعاملات المالية والاقتصادية عموما[2].
- ✓ توفر الإرادة السياسية لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل، ولكي تتوفر هذه الرغبة يجب أن تكون المنافع المرتقبة لدى القادة والمتمثلة في الاحتفاظ بالقوة السياسية وبتحسين فرص إعادة الانتخاب، أكبر من التكاليف المتوقعة نتيجة قيام هذا التكامل، أي بمعنى آخر سيقوم السياسيون بتشجيع التكامل إذا رأوا أنه فرصة لتعزيز شرعيتهم السياسية[3].

---

[1] وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشترك، سلسلة الثقافة القومية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص ص.07-08.

[2] الطاهر شليحي، مصطفى مختاري، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا،" **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، م.03، ع.06،(2018)، ص.66.

[3] محمد عياد سمير، **مرجع سابق**، ص.17.

- ✓ وجود قيم موحدة ومشتركة بين النخب التي لها تأثير على عملية اتخاذ القرارات في دولها، فمثلا في التكامل الاقتصادي يجب أن تكون للنخب الحاكمة نفس التوجهات الاقتصادية(رأسمالية، إشتراكية،...)لأن ذلك من شأنه أن يسهل نجاح عملية التكامل[1].

ب- الشروط الاقتصادية:

- ✓ المنفعة المتبادلة : حيث يجب على الدول أن تكون قادرة على قراءة المستقبل بشكل صحيح والتبؤ به، لمعرفة حجم الفوائد التي يمكن أن تجنيها من التكامل، فقد ترى بعض الدول مصالحها في مجال واحد، في حين أنها ترغب في تحقيق الفائدة على صعيد مجالات أخرى، وقد ترغب الحكومة في التضحية بالمكاسب الصناعية الرئيسية مثلا، في مقابل تحقيق تكامل زراعي غير أنها تجابه برفض النخبة الصناعية لديها[2]. كما أن تحقيق المنفعة يجب أن يكون بطريقة عادلة نسبيا، لأنه في النهاية يجب أن يكون للدول الأعضاء في التكامل مصلحة محققة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاستفادة بطريقة متساوية في أي مجال تكاملي بين الأعضاء، فقد تستفيد دولة ما أكثر من غيرها في الجانب الاقتصادي، لكن دول غيرها قد تستفيد أكثر منها في الجانب الأمني أو السياسي أو الاجتماعي[3].
- ✓ أهمية التكامل والتكاليف المرتبطة به: حيث أن عدم وجود مصلحة كبيرة للدول للدخول في عملية تنسيق سياساتها في كافة المجالات فإنها ستتردد في الدخول في مسار التكامل، وعليه يجب أن يكون هناك دوافع قوية يجعل هذه الدول تعترف بأهمية النشاطات التي تقام على أقاليم الدول الأعضاء الأخرى بالنسبة لمصلحتها الخاصة بحيث تؤدي إلى تداخل المصالح وتدعيمها، من جانب آخر فمعادلة التكلفة يجعل الدول الساعية للتكامل تقف على المكاسب التي يمكن أن تجنيها والتكاليف التي تضمن تحقيقه، ومدى قدرتها على تحمل تلك التكاليف على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعليه يشترط لنجاح مسار التكامل أن تكون الفوائد والأرباح أكبر من التكاليف والأعباء[4].

كما أن هناك شروط اقتصادية أخرى يمكنها تعزيز فرص نجاح التكامل[5]:

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.17.

[2] نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص ص.102-103.

[3] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.18.

[4] **المرجع نفسه**، ص.19.

[5] كامل بكري، **التكامل الاقتصادي** (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1984)، ص ص.29- 38.

- ✓ توفر البنية الملائمة من شبكة نقل ومواصلات واتصالات تسمح بإمكانية انتقال فائض حجم الإنتاج والتقدم الاقتصادي داخل منطقة التكامل
- ✓ وجود اليد العاملة المؤهلة بهدف الاستخدام الأمثل لموارد الدول المتكاملة وتنميتها وزيادة حجمها وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وزيادة التعاون فيما بينها
- ✓ التخصص الإقليمي في إنتاج أنواع متباينة من المنتجات لكي يحدث اعتماد متبادل في التبادلات التجارية البينية
- ✓ التوزيع العادل والمتوازن لمكاسب التكامل بين الدول الغنية والأقل غنى لتجنب إلحاق الضرر بالبلدان الأكثر احتياجا من خلال سحب عوامل الإنتاج والكفاءات؛

ج-العوامل الاجتماعية والثقافية :

- التجانس الاجتماعي الذي يعني تقارب وتشابه القيم الاجتماعية التي تساعد في خلق وتوحيد التصورات فوق القومية، وضرورة توفر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى أطراف عملية التكامل ومن أبرز هذه المتطلبات هو غياب مشاعر التعصب الثقافي القومي التي يمكن أن تعطل عملية التفاعل المشترك، ووجود اتفاق مشترك على أهداف السياسة الخارجية، وكذا وجود علاقات ودية بين الحكومات المعنية[1]. فاختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية يمكن أن تعيق التكامل، وبالمقابل كلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالدين والتاريخ والحضارة، وتقارب الثقافة واللغة والمستوى التعليمي والصحي، كلما كان ذلك حافزا لقيام تجمع تكاملي متناسق[2].
- العلاقات التاريخية الودية: حيث تؤدي العلاقات القديمة دورا محوريا في تحديد درجة ملائمة دخول وحدات التكامل في تجربة كالتقارب والاتحاد، فيجب أن يكون هناك حد أدنى من العلاقات السياسية والاقتصادية، وخطوط تلاقي تاريخي على المستوى الاجتماعي والثقافي والاثني، وتخطي مآسي ومشاكل الماضي من نزاعات وخصومات وتنافس أو عداء[3].

د-العوامل الطبيعية:

- التقارب الجغرافي الذي يعد من أهم شروط نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول، وهذا لأنه يسهل عملية انتقال السلع والخدمات واليد العاملة داخل منطقة التكامل، كما يساهم في تخفيض تكاليف

---

[1] محمد سمير عياد، **مرجع سابق**، ص.15.

[2] كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية(الجزائر: جامعة فرحات عباس، 2014)، ص.13.

[3] نسيمة طويل، **مرجع سابق**، ص.103.

النقل وسهولة الاتصال بين الأعضاء، واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسهيل انتقال عناصر الإنتاج، ورغم التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والمواصلات يبقى التقارب الجغرافي عاملا مهما في تعزيز التكامل[1].

- توفر الموارد الطبيعية: يعتبر عاملا هاما في نجاح التكامل الاقتصادي، حيث أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف يؤدي بالدول إلى التكامل نظرا لما سيحققه من وفرة في الموارد الطبيعية لدى منطقة التكامل، ولا يكفي توفر هذه الموارد لقيام التكامل، بل يجب أن تكون الموارد قابلة للاستهلاك حتى تتم الاستفادة منها[2].

هـ-العامل الخارجي:

✓ التأثير الخارجي: ويشترط تحقق الإدراك المشترك للدول الأعضاء بضرورة التكامل والخروج بتعريف مشترك لطبيعة الموقف الخارجي والاجراءات المتخذة في التعامل مع الخارج، وللتأثير الخارجي جانبين يتمثل الأول في عدم معارضة الدول الكبرى على الساحة الدولية التي يمكن أن تؤثر على التكامل(كالو.م.أ والسوق الأوربية المشتركة)، أما الجانب الثاني فيتمثل في وجود خطر مشترك على دول التكامل(الخطر الشيوعي على دول السوق الأوربية المشتركة فوجود هذا الخطر كان من بين مبررات تكوين التجربة التكاملية الأوربية[3].

3- أهداف التكامل: هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى التكامل لتحقيقها ومن أهمها[4]:

- الهدف السياسي المتمثل في توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول المعنية بالتكامل، وكذلك تمكين الدول (خصوصا الدول الصغيرة) من الدفاع عن نفسها ضد سيطرة قوى سياسية خارجية لا سيما القوى الكبرى؛ والبحث عن السلام والرغبة في تحقيق الأمن الخارجي لدول التكامل؛
- الهدف الاقتصادي الذي يعتبر تاريخيا من أهم الدوافع وراء التكامل، ويهدف من خلاله الدول إلى تحقيق القوة الاقتصادية ورفع مستوى معيشة السكان وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتقوية المركز التنافسي؛

---

[1] كمال مقروس، **مرجع سابق**، ص.11.

[2] نذير غانية، **مرجع سابق**، ص.10.

[3] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.19.

[4] نزيه عبد المقصود، **مرجع سابق**، ص ص.21-25.

- الاستفادة من اتساع حجم السوق، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية، واستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية، وتحريك عجلة التصنيع داخلها للارتقاء بها من الصناعات الصغيرة إلى الصناعات المتطورة التي تجسد الثورة العلمية؛
- حل النزاعات: فالهدف من التكامل هو محاولة القضاء نهائيا على الخلافات والنزاعات الجهوية أو خلافات الجوار وتحقيق السلام والأمن والاستقرار الإقليمي، فعندما يتحقق الاعتماد المتبادل الاقتصادي تخلق شبكة من المصالح المشتركة التي ستقلل إلى درجة كبيرة احتمالات نشوب النزاعات البينية، ومثال ذلك تجربة السوق الأوربية المشتركة[1]

04- مجالات ومستويات التكامل:

تتنوع وتتعدد أنوع التكامل حسب المجالات التي تسعى الدول المتكاملة لتحقيق أهداف معينة من خلالها، لكن هذه المجالات تتباين درجة نجاحها وصمودها على حسب رغبة وقدرة أعضائها، ويبقى المجال الاقتصادي هو أبرز مجال يمكن أن تنجح فيه العملية التكاملية ومسار الاتحاد.

أ-التكامل السياسي: وهو الجانب الضيق والأصعب في مسار التكامل وهو أعقد حلقاته، فرغم أنه لا يلغي الحكومات الوطنية إلا أنه يجردها من بعض الوظائف(السياسة الخارجية، الدفاع،...)، وهو العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة[2]، وقد يتصادم طموح التكامل السياسي مع سيادة الدولة العضوة وسلطاتها في عملية اتخاذ القرار، وكذلك مع النزاعات والاعتبارات القومية، وقد يتحقق التكامل السياسي إذا سبقة تكامل اقتصادي ناجح[3].

ب-التكامل الاقتصادي: يعتبر أنجح مجالات التكامل، يقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص معينة، وتستهدف تحقيق منفعة مشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية، بغية أن تتحول اقتصاديات هاته الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة، مع الاستغلال الأمثل لمواردها وإمكانياتها، وتحقيق المصلحة الجماعية التي تعجز عنها منفردة[4]. وفي هذا السياق هناك العديد من التجارب التكاملية في

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.20.

[2] محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة في المفاهيم والنظريات** (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص.167.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: جامعة الكويت، ط.1، 1982)، ص. 289.

[4] أحمد حمد الله السمان، التكامل الاقتصادي عن طريق التنسيق، في: **التكامل الاقتصادي العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص.102.

تجسدت في المجال الاقتصادي من بينها السوق الأوربية المشتركة، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى(**CACM**)، وجمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية(**LAFTA**)، فالهدف كان من الأساس رفع المستوى الاقتصادي للدول الأعضاء من خلال التشاور والتنسيق في سياساتها من خلال آليتين: القضاء على الحواجز الجمركية بين الأعضاء لفتح المجال أمام حرية حركة السلع والخدمات التي ستوسع الأسواق لمنتجات هذه الدول، أما الآلية الثانية فتتمثل في ضرورة تكتل الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الخارجية بسياسة موحدة. وفي حال هيمنة دولة داخلية كانت أو خارجية على عملية توفير الرأسمال والتكنولوجيا فإنها ستصبح مسيطرة على عملية اتخاذ القرار[1].

ج-التكامل الأمني: ويعني هذا النوع أن تتفق الأعضاء على صياغة الترتيبات الأمنية، بغض النظر عن تفاوت قوتها ومواردها، وأن تتخذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة، وينبثق التكامل الأمني في المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي، كما أن هذه العمليات التكاملية في مجال الأمن المشترك لا تظهر عادة إلا في أوقات الأزمات، أو مع تفاقم التهديدات والأخطار المشتركة[2].

د- التكامل الاجتماعي: يستخدم التكامل الاجتماعي على المستوى الإقليمي للإشارة إلى عدة أمور كالتجانس الاجتماعي والتقارب في اللغة، والمعتقدات الدينية، والثقافة، والتاريخ المشترك، وتزايد حركة التجارة والسياسة ووسائل الاتصال، والتزواج المختلط بين شعوب دولتين أو أكثر[3]. فالتكامل الاجتماعي يعني تحويل الولاء الوطني نحو ولاء للجماعة السياسية، وهذا ما سيؤدي إلى تكوين تصورات فوق وطنية، مثل تجربة السوق الأوربية المشتركة، حيث طغى الشعور بالأوربيانية **Europeanism** الذي بدأ يتكون داخل كل دولة وخصوصا فئة الشباب[4].

الموضوع 02: مفهوم التكامل الاقتصادي

رغم وجود العديد من الباحثين الاقتصاديين على غرار **Viner** و **Mead** و **Myrdal** و **Tinbergen** و **Lipsey** و **Scitovsky** وغيرهم إلا أن صياغة نظر التكامل الاجتماعيية للتكامل الاقتصادي كانت على يد **Bella Balassa** سنة 1962.

1-تعريف التكامل الاقتصادي:

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص.14-15.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.289.

[3] **المكان نفسه.**

[4] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.15.

عرف "بيلسا" التكامل الاقتصادي على أنه:" عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة التدابير التي تهدف لإزالة كل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول مختلفة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين هذه الوحدات[1]. أما الاقتصادي "**ميردال**" فيعتقد أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم"[2]. أما الاقتصادي "**فان سيرجيه**" فالتكامل الاقتصادي عنده:" هو قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج تدريجي أو فوري، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، أي إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، وعم وضع قيود جديدة[3].

أما "**تنبرجن**" **J.Tinbergen** فيعرف التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي، فالشق السلبي متعلق بإلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الشق الإيجابي فيشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الساعية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لمعالجة مشاكل التحول والانتقال إلى المجتمع الجديد الموحد، وقد عرف التكامل الاقتصادي على أنه:" عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة مع تنظيم السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية بشكل يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصادات الوطنية في منطقة التكامل[4].

أما **G. Myrdal** فقد قدم مفهوما **أشمل**، معتبرا أن تحقيق التكامل الاقتصادي يستدعي توافر عنصر التزامن بين عملية تحرير التجارة الخارجية وحرية انتقال عناصر الإنتاج إقليميا ودوليا، وعليه فهو يعرف التكامل الاقتصادي بأنه:" تلك العملية التي يتم بموجبها إزالة كل الحواجز بين الوحدات المتكاملة، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج الإقليمية والوطنية، حيث يمثل تنسيق السياسات الاقتصادية شرطا لإنجاح التكامل الاقتصادي"[5].

---

[1] Bela Balasa**, The Theory of Economic Intergration**, (NY:George Allen & Unwin Ltd and Routledge,1961): https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9781136646317_A23860489/preview-9781136646317_A23860489.pdf

[2] محمد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية** (سوريا حلب: مديرية المطبوعات الجامعية، 1972)، ص.30.

[3] عبد المطلب عبد المجيد، **السوق العربية المشتركة: الواقع المستقبل في الألفية الثالثة**(القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط.1، 2003)،ص.14.

[4] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**(الاسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1999)، ص.29.

[5] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004)، ص.07.

يعرف التكامل الاقتصادي بشكل عام على أنه:" تكاثف الجهود في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة"، كما يعرف على أنه:"مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة"[1]. وهناك مجموعة من الدوافع التي تجعل الدول تسعى لتحقيقها من خلال التكامل الاقتصادي ومن أهمها[2]:

- توسع حجم السوق الناتج عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وزيادة التشغيل نتيجة؛ ذلك وتزايد الإنتاج والنشاطات وانخفاض التكاليف مما يزيد في مستوى الرفاهية
- زيادة معدل النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية؛

بالإضافة إلى[3]:

- إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة بصورة اقتصادية فيما بينهم مما يؤدي إلى امتصاص الضغط الفائض، وتخفيف من حدة النقص، مما يساهم في زيادة فرص العمل؛
- تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي؛
- تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة؛
- دعم المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية؛
- زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع وتحسين فرص الاستثمار الأجنبي[4].

2- مراحل ومستويات التكامل الاقتصادي:

أ- **إتفاقية التجارة التفضيلية Perferential Trade Agreement:** وتعتبر أضعف شكل من أشكال التكامل الإقليمي، حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريفة، وهذه المعاملة مرفوضة طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية **Most**

---

[1] نذير غانية، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، 2009)،ص.04.

[2] علي عماد محمد أزهر، "دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية،" **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، م. 06، ع.01،(2021)، ص.37.

[3] لطيفة بن أيوب، عائشة عوار، "أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي،" **المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية**، م. 07، ع.01. (ديسمبر 2017)، ص.62.

[4] عائشة عوار، لطيفة بن أيوب، نوال بن خالدي،" مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوربي والتكامل الاقتصادي الخليجي،" **مجلة مينا للدراسات الاقتصادية**، م.02. ع. 04، (جوان 2019)، ص. 169.

(MFN) Favoured Nation أحد المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية[1]. وتقوم في هذه المرحلة دولتان أو أكثر بتنشيط تبادل تجاري، ويكون مفاد هذه الاتفاقية تخفيض العراقيل التجارية إن كانت جمركية أو غيرها على وارداتهم بصفة جزئية وليست كلية وتطبق على الدول غير الأعضاء، وتطبق الاتفاقية على السلع فقط من التجارة الإقليمية بين المجموعة، كما أن للدول الأعضاء الحق في صياغة وتحديد نمط سياستها في المجالات الجمركية دون مشاركة الدول الأعضاء[2].

هذه المرحلة إلى ما توصل إليه المفكر الاقتصادي الأمريكي "بيلا بالاسا" **Bella Balassa** عام 1966 في نظريته عن التكامل الاقتصادي إلى المستويات المختلفة التي تبين درجة التفاعل الاقتصادي بين وحدتين سياسيتين أو أكثر:

ب- **منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:** حيث تعقد فيها الدول الأطراف اتفاقية يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي أي يتم إنتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة، مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي العالم، وبعد إقامة المنطقة تظل الدول الأعضاء حرة في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفق مع يتلاءم مع مصالحها[3]. وبالنظر لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي ، فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع "قواعد المنشأ"، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى[4].

ومن أمثلة حركة تأسيس وبناء مناطق التجارة الحرة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هي منطقة التجارة الحرة الأوربية والمعروفة باسم **EFTA** وهي المنطقة التي تبنت بريطانيا مشروع قيامها جميع دول منطقة التعاون الاقتصادي الأوربي، وكان هدفها تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية تمهيدا لإلغائها فيما بينها، كما توجد منطقة التجارة الحرة لشمال الأطلنطي التي تكونت عام

---

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، "**التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي**"، سلسلة جسر التنمية، م.8، ع. 81، (مارس 2018)، انظر: https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/36/36_develop_bridge81.pdf

[2] كمال مقروس، **مرجع سابق**، ص.19-20.

[3] محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000)، ص.40.

[4] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **مرجع سابق**.

1991 بين ثلاث دول(المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا) والتي تعرف باسم **NAFTA**[1]. **منطقة التجارة الحرة= تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء عن طريق إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية.**

ت-الاتحاد الجمركي Customs Union: يتضمن إضافة إلى ما تأخذ به منطقة التجارة الحرة من إلغاء للرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الأعضاء، التزام هذه الدول بتوحيد أنظمتها الجمركية، وبتطبيق تعريفة جمركية واحدة إزاء دول العالم الخارجي، تحل محل التعريفات الوطنية التي كانت قائمة قبل قيام الاتحاد، الذي بعد قيامه تتولى جهة إقليمية مشتركة إدارة السياسة الجمركية للجميع، مما يجسد قدرا من التكامل الإيجابي[2]. وبموجب الاتحاد الجمركي تتجاوز منطقة التجارة الحرة المشكلة التي تواجهها والمتمثلة بانتقال السلع من الدول التي تفرض رسوما أعلى ضمن هذه المنطقة، إلا أنه يؤدي إلى نشوء مشكلة توزيع العوائد الجمركية بين دول التكامل، ويمكن تعريف صورة التكامل في هذا المستوى كالتالي: **الاتحاد الجمركي= منطقة تجارة حرة+ تعريفة جمركية موحدة لمواجهة العالم**[3].

ث-السوق المشتركة Common Market: بالإضافة إلى حرية حركة السلع في منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، يتم إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء[4]. أي تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من قطر إلى آخر داخل السوق، والمتمثلة في رأس المال والعمل وحرية ممارسة المهن ومزاولة النشاط الاقتصادي[5]. وإزالة مثل هذه القيود بين الدول الأعضاء من شأنه أن يساهم في توسيع حجم الأسواق الصناعية والزراعية والخدمات وهو ما من شأنه مساعدة هذه القطاعات من توسيع العمليات الإنتاجية في الدول الأعضاء وبالتالي إمكانية زيادة ونمو الاستثمارات داخلها[6].

---

[1] سامي حاتم عفيفي، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005)، ص ص.38-39.

[2] محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص.40.

[3] نذير غانية، **مرجع سابق**، ص. 07.

[4] بوشرى عبد الغني، حاج موسى منصوري، "التكامل الاقتصادي الإقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،" **مجلة التكامل الاقتصادي**، م.03، ع.01،(مارس 2015)، ص. 41.

[5] محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص.40.

[6] حسين بلخيرات، **التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي: دراسة تحليلية مقارنة في إسهامات نظريات العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية(الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017)، ص.41.

ج- الاتحاد الاقتصادي Economic Union: يمثل مرحلة جد متقدمة من التكامل الاقتصادي، وهي تتشابه مع السوق المشتركة من حيث إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج داخل منطقة التكامل، وتتضمن تحقيق التنسيق والانسجام بين السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول الأعضاء[1]. وتحقق هذه المرحلة قدرا أكبر من خطوات التكامل الإيجابي، وذلك بإحداث تنسيق بين السياسات المختلفة للدول الأعضاء، كالسياسة النقدية والمالية والزراعية وغيرها من السياسات الاقتصادية من أجل القضاء على التمييز **discrimination** في المعاملة والذي يرجع لاختلاف في تلك السياسات[2].

ح- الوحدة الاقتصادية Economic Unity أو الاندماج الاقتصادي الكامل Total Economic Integration أو **الاتحاد النقدي Monetary Union**عرف فريتز ماخلاب **F. Machlup** التكامل النقدي على أنه:" مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية، عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ويعتبر توحيد العملة خطوة مهمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية[3]. فهذه المرحلة لا تكتفي بتحرير كامل لحركات السلع وعناصر الإنتاج بين الأقطار الأطراف والعمل على تنسيق السياسات بل يجري توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، بحيث تتحول الدول المندمجة إلى اقتصاد واحد، تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق وطنية **supra-national** تكون قراراتها ملزمة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء[4].

الاندماج الاقتصادي=الوحدة الاقتصادية+ توحيد السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء

وقد تعترض التكامل الاقتصادي مجموعة من المشاكل والعقبات أهمها[5]:

- **مشكلة التعريفة الجمركية:** حيث الوصول لحلها أمرا معقدا، لأن كل دولة لها تعريفتها الجمركية، فهناك دول تضع تعريفة جمركية مرتفعة على وارداتها لحماية مشاريعها الوطنية؛

---

[1] زهية لموشي، إلهام نايلي، " تحليل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء في ظل تفعيل منطقة التكامل الاقتصادي،" **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، م.19، ع.02، (ديسمبر 2020)، ص.123.

[2] محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص.41.

[3] زهية لموشي، إلهام نايلي، **مرجع سابق**، ص.123.

[4] محمد محمود الإمام، **مرجع سابق**، ص.41.

[5] محمد عادل قري، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية: فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي(الجزائر: جامعة منتوري بقسنطينة، 2009)، ص.46-47.

- **مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك:** تكون في الخسائر التي تتكبدها الدول الكبرى في التكامل مع الدول الصغرى وكيفية استعادة خسارتها، ويكون هذا تقسيم هذه الإيرادات حسب الاتفاق وبغض النظر عن مساهمة كل دولة فيها؛
- **مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:** وهي عملية معقدة، وتكون فكرة التنسيق في السياسات المالية، ومن جهة أخرى تنسيق السياسات النقدية، وتتمثل في توحيد أسعار الصرف فيما بين الدول الأعضاء، وهنا تكون مشكلة هروب رؤوس الأموال من دولة لأخرى؛

2- مؤشرات قياس التكامل:

يعتبر التكامل الاقتصادي أحد أهم آليات تعزيز التعاون بين الدول بهدف تحقيق التنمية المشتركة وزيادة القدرة التنافسية، ولقياس مدى نجاح هذا التكامل، تعتمد الدراسات الاقتصادية على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تمكن من تقييم درجة الاندماج بين الاقتصادات داخل أي تكتل إقليمي:

أولا: مؤشرات التجارة البينية: حيث تشكل التجارة المتبادلة بيد دول التكتل حجر الأساس لقياس مستوى التكامل، وتشمل هذه المؤشرات:

أ-حجم التجارة البينية: ويقاس بنسبة التجارة داخل التكتل إلى إجمالي تجارة الدول الأعضاء، ارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة الاعتماد المتبادل ونجاح التكامل

ب-معدل الانفتاح التجاري البيني: يتم قياسه من خلال مقارنة حجم الواردات والصادرات بين الدول بحجم الناتج المحلي الإجمالي

ج-درجة تنوع السلع المتبادلة: ليس ارتفاع حجم التجارة وحدها مهما، بل كذلك تنوع السلع ووجود تكامل في الهياكل الإنتاجية

ثانيا: مؤشرات تنقل عوامل الإنتاج: بحيث تلعب حركة رأس المال والعمل دورا مركزيا في التكامل الاقتصادي المتقدم ومن أهم مؤشراته:

أ-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني FDI: يستخدم لقياس مدى جاذبية التكتل للاستثمارات الداخلية المشتركة

ب-تنقل العمالة: ويقاس بحجم حركة العمال بين دول التكتل ودرجة إزالة القيود التنظيمية

ثالثا: مؤشرات تنسيق السياسات الاقتصادية: بحيث تعد موائمة السياسات شرطا ضروريا لتحقيق تكامل فعال ومن بين المؤشرات:

أ-توحيد التعريفة الجمركية: أي وجود سياسة جمركية موحدة تجاه الدول خارج التكتل

ب–تقارب السياسات المالية: يتم قياسه عبر مدى تقارب المؤشرات وهي: عجز الموازنة، مستويات الدين العام،الإنفاق الحكومي

ج–تقارب السياسات النقدية ويقاس بتقارب معدلات التضخم، أسعار الفائدة، سياسات سعر الصرف

د–العملة الموحدة: وهو أرقى مستويات التكامل

رابعا: مؤشرات البنية التحتية والاندماج المؤسسي:

أ–ترابط شبكات النقل والطاقة والاتصالات: يظهر قدرة دول التكتل على تعزيز التدريب اللوجيستي وتسهيل التجارة

ب–فعالية المؤسسات الإقليمية: ويقاس بقدرتها على إصدار قرارات ملزمة، متابعة تنفيذ الاتفاقيات، توحيد المعايير والإجراءات

خامسا: مؤشرات الاندماج الإنتاجي: ويتضمن:

أ– سلاسل القيمة الإقليمية: يقاس بتوزيع مراحل الإنتاج بين الدول مما يخلق تكاملا في العملية الإنتاجية

ب–تكامل الأسواق: يظهر من خلال تقارب الأسعار داخل أسولق التكتل واختفاء الفوارق الكبيرة بينها.

المحور الثاني: النظرية الدستورية في التكامل

تمهيد: تعتبر النظرية الدستورية بالأساس نظرية قانونية وسياسية من اختصاص القانون الدستوري والقانون الدولي العام، وتهتم بدراسة طرق تكوين الدول وشكلها من خلال الاعتبارات القانونية والسياسية، وتركز على ضرورة بناء الاتحاد والاندماج بين وحدات سياسية مستقلة انطلاقا من الجانب السياسي الذي يرتبط بشكل وثيق بعامل الإرادة السياسية لدى هذه الوحدات، ويعتبر العامل السياسي هو المتغير المستقل والأساسي الذي يؤثر على بقية المتغيرات التابعة الأخرى مثل المتغير الاجتماعي والاقتصادي، ويعتبر المنهج الدستوري للاندماج والتوحيد ينطبق بصفة أساسية على المجتمعات المتجانسة اجتماعيا والمتقاربة اقتصاديا سواء في النموذجين الكونفدرالي والفدرالي على حد سواء، حيث أن توفر الإرادة السياسية لدى النخب والقيادات السياسية الحاكمة داخل الأعضاء، يؤدي إلى قبولهم بمبدأي التنازل عن السلطة والمشاركة في السلطة، حيث يشترط المنهج الكونفدرالي والفدرالي ضرورة تنازل الأعضاء عن جزء من سيادتها وصلاحيتها لأجهزة الاتحاد الجديدة، كما يتطلب النوعان توفر عامل العقلانية لدى السلطات الحاكمة في الدول الأعضاء والذي يعني أن تقوم هذه السلطات باختيار القرارات بناء على حسابات دقيقة حول سلبيات وإيجابيات عملية التوحيد.

الموضوع 03: الاتحاد الكونفدرالي "التعاهدي"

ظهرت الكونفدرالية كصيغة للنظام السياسي أول مرة سنة 1228 ميلادية مع قيام كونفدرالية ليفونيا التي جمعت خمس وحدات سياسية صغيرة في منطقة البلطيق، وقامت على أراض واسعة منها ليتوانيا وإستونيا، قامت تلك الكونفدرالية بموجب اتفاق بين البابا غيوم دي مودن ومجموعة دينية نافذة تسمى "الفرسان حملة الحسام" مؤلفة في أغلبها من الألمان، وكان الدافع الرئيسي وراء إقامة الكونفدرالية هو حشد قوة اقتصادية وعسكرية تمكن هؤلاء الفرسان من مواجهة الكيانات السياسية المجاورة المنتمية في أغلبها إلى شعوب البلطيق، والتي رأت في حملة الحسام قوة أجنبية غازية يجب محاربتها بشتى الوسائل، وبعد ذلك استطاعت دويلات البلطيق في القضاء على كونفدرالية "ليفونيا" خلال حرب البلطيق الكبرى(1558-1582)، ورغم أن ليفونيا كانت سباقة لتبني النظام الكونفدرالي إلا أن سويسرا كانت مهده ومستقره حيث نشأت الدولة الكونفدرالية وعرفت الاستقرار والتطور، ومعها تطور مفهوم الكونفدرالية إلى الفيدرالية ليساير التحولات الكبيرة التي عرفتها أوربا، وتعود التجربة السويسرية إلى عام 1291، حيث اتحدت ثلاثة كنتونات ضمن نظام كونفدرالي كان الهدف الأهم منه اقتصاديا، ومع نجاح التجربة وتحقيقها قدرا من الرفاهية والازدهار المالي والاستقرار السياسي لأعضائها، جعل ذلك كنتونات أخرى تبدي رغبتها بالانضمام، ومع نهاية القرن 18 بلغ عدد كانتونات الاتحاد 13 ثم ارتفع إلى 22 خلال 1813-1848. وسرعان ما عرف الاتحاد السويسري تحولا تاريخيا في مساره السياسي والمؤسسي عام 1948 بعد أن تحول من اتحاد كونفدرالي إلى فيدرالي، وقد عرفت أوربا عدة نماذج أخرى للنظام الكونفدرالي لم تصمد كثيرا منها الكونفدرالية الجرمانية(1815-1866) التي جاءت كبديل عن كونفدرالية الراين التي أخضعها نابليون، وضمت الكونفدرالية الجرمانية أراضي واسعة من ألمانيا والنمسا باستثناء الأقاليم الخاضعة للإمبراطورية الهنغارية[1].

1- مفهوم الكونفدرالية:

هي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر بهدف تكوين مؤسسات وأجهزة مشتركة في مجالات يتم تحديدها بواسطة هذا الاتفاق بحيث تتنازل الدول الأعضاء لهذه الأجهزة عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها بممارسة مهامها[2]. كما أن الكونفدرالية عبارة عن بنية تنشأ بموجب اتفاق بين دولتين أو أكثر

---

[1] موقع الجزيرة نت، **الكونفدرالية**، الموسوعة، 2015/11/30، انظر:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] حسين بوقارة ، **مرجع سابق**، ص.33.

في معاهدة دولية على تكوين هذه البنية أو الانضمام إليها مع احتفاظ كل دولة باستقلالها الخارجي وسيادتها الداخلية بكل ما تتضمنه من تطبيق لدساتيرها الخاصة وقوانينها وأنظمتها الداخلية، فنص المعاهدة هو أساس نشأة الكونفدرالية وهو الذي يبين الأهداف المشتركة التي تلتزم بها كل دولة من دول الاتحاد الكونفدرالي كضمان استقلال كل دولة والدفاع عن أمنها الخارجي، والعمل على تحقيق مصالح اقتصادية متبادلة، وكل ذلك يشرف عليه مؤتمر أو جمعية أو مجلس يتكون من مندوبين عن دول الاتحاد لا تختص إلا بالمسائل التي نظمها نص الاتحاد[1].

فالكونفدرالية تبقي على سيادة الدول الأعضاء ضمن الروابط التعاقدية التي تختلف من تنظيم كونفدرالي لآخر، وتنطلق الكونفدرالية(كما هو الحال بالنسبة للفيدرالية) من مسلمة رئيسية وهي توفر الإرادة السياسية وعقلانية السلطة من حيث تقييمها لعملية التكامل وفق هذا المنهج، حيث توجد مجموعة من الاهتمامات التي لا تستطيع الدولة التعامل معها بشكل منفرد، فتلجأ إلى الدخول مع دول أخرى في اتحاد كونفدرالي الذي يمكنها من حل الكثير من القضايا المعقدة، وبالتالي فإن التوجه التكاملي هذا قد يكون وسيلة لتحقيق التنسيق المشترك في قضايا السياسة الخارجية والأمنية والجمركية وغيرها لمجموعة الدول التي لها مصالح استراتيجية متجانسة، والنموذج الكنفدرالي الذي يعتبر اتحادا دوليا يعتبر أضعف درجات التكامل والارتباط بين الدول.

2- خصائص النظام الكونفدرالي: يترتب على قيام الاتحاد الكونفدرالي ما يلي[2]:

أولا/ في المجال الداخلي:

- تحتفظ كل دولة عضو في الاتحاد باستقلالها الداخلي، وبسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية؛
- تحتفظ كل دولة في الاتحاد بنظامها السياسي الخاص بها، ويكون لكل دولة رئيسها الخاص بها
- يحتفظ رعايا كل دولة عضو في الاتحاد بجنيستهم الخاصة بها؛
- يمكن الدول الأعضاء من الاحتفاظ بسيادتها المطلقة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية وبالتالي فهو لا يؤدي إلى قيام كيان سياسي وقانوني واقتصادي جديد[3].

ثانيا/ في المجال الخارجي[4]:

---

[1] حسين بلخيرات، **مرجع سابق**، ص.108.

[2] حسن مصطفى البحري، **القانون الدستوري والنظم السياسية**(سوريا: جامعة الشام الخاصة، ط.1، 2020)، ص.238.

[3] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.34.

[4] حسن مصطفى البحري، **مرجع سابق**، 238.

- تحتفظ كل دولة عضو في الاتحاد بشخصيتها الدولية وبحقها في ممارس اختصاصاتها الخارجية، فهي تملك حق تبادل التمثيل الدبلوماسي، وإبرام المعاهدات الدولية، والانضمام للمنظمات الدولية، غير أنها تتقيد في علاقاتها الخارجية بالسياسة العامة التي يرسمها الاتحاد؛
- تملك كل دولة عضو في الاتحاد حق اللجوء إلى الحرب مع احترام المبادئ العامة للقانون الدولي، وتعد الحرب التي تقوم بين الدول الأعضاء في الاتحاد حربا دولية وليست حربا أهلية؛
- تتحمل كل دولة عضو في الاتحاد تبعات المسؤولية الدولية عن الأعمال غير المشروعة التي تصدر عنها أو عن رعاياها وفقا لقواعد المسؤولية المقررة في القانون الدولي.
- تقوم الكونفدرالية على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء مهما كانت قوتها وحجمها، والعلاقة بين الدول الأعضاء تحكمها نصوص المعاهدة أو الاتفاقية التي أنشئ بموجبها الاتحاد الكونفدرالي؛
- العلاقة بين أية دولة عضو في الاتحاد الكونفدرالي خارجيا مع دولة من خارج الاتحاد تحكمها مبادئ وقواعد القانون الدولي العام، ولا علاقة لها بالمعاهدة المنشئة للاتحاد الكونفدرالي، وفي السياق الداخلي تحتفظ كل دولة عضو بعلاقة المواطنة مع مواطنيها؛
- يتميز النظام الكونفدرالي باقتصاره على الإطار المؤسسي دون أن يلامس تشعبات الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يبقى تسييره من صلاحيات الحكومات الأعضاء، ومن مظاهر هذه النزعة المؤسساتية أن المواطن العادي ليس له أي ارتباط مباشر بالإطار الكونفدرالي الذي ليس له هوية وطنية ولا مدنية، كما أنه ليس مسؤولا مباشرا عن إدارة الحياة اليومية للناس، وبالتالي فإن ارتباطهم به محدود ولا يكاد يتجاوز التصويت عن المعاهدات والاتفاقيات المنظمة[1].

بالنسبة للمؤسسات والأجهزة التي تنشأ عن طريق الكونفدرالية فهي مؤسسات مشتركة بين الدول الأعضاء ولا تكون كيانا مؤسساتيا فوق قومي، وتكون له صلاحيات واختصاصات تحددها معاهدة إنشاء الاتحاد الكونفدرالي، وهذه الأجهزة تنشأ في المجالات والميادين التي تتجانس فيها مصالح الدول الأعضاء التي تتنازل عن جزء من صلاحياتها واختصاصاتها لهذه الأجهزة، ويكون للدول الأعضاء تمثيلا متساو داخل هذه الأجهزة، ولذلك فالانتخاب داخلها حسب الوفود وليس حسب الأشخاص أي "صوت واحد لكل دولة"، وعادة ما تكون قاعدة الإجماع هي السارية المفعول، كما أن حدوث تغيير في النظام الأساسي لهذه

[1] موقع الجزيرة نت، الكونفدرالية، **مرجع سابق**.

الأجهزة يخضع لإرادة الدول الأعضاء، والدولة التي لا تقر وتتبنى هذا التغيير أو التعديل بإمكانها الانسحاب من الاتحاد الكونفدرالي دون أن تترتب عن ذلك أية مسؤولية قانونية دولية[1].

الموضوع 04: الاتحاد الفيدرالي(الاتحادية) Federalism

تعد النظرية الاتحادية من أقدم المقاربات النظرية في التكامل الجهوي، ويوجد حاليا في العالم 25 اتحادا فيدراليا يضم ملياري من السكان بما يمثل 40% من مجموع سكان العالم، وتحتوي على 480 ولاية فيدرالية، وهذا التوجه الدولي نحو الفيدرالية ساعدت عليه التطورات الحديثة في المواصلات والاتصالات الاجتماعية، والتكنولوجيا، والتنظيم الصناعي بعد أن شكلت ضغوطا باتجاه تنظيمات سياسية كبيرة وأخرى صغيرة في آن واحد، وقد تولد الضغط باتجاه التنظيمات السياسية الكبيرة من جملة من الأهداف المشتركة اليوم بين معظم المجتمعات الغربية وغير الغربية، وتتميز الأنظمة الفيدرالية بمرونتها العالية وقدرتها على التكيف مع التحولات والظروف المتغيرة، وحيث أن دساتير الولايات المتحدة الأمريكية 1789، وسويسرا 1848، وكندا 1867، وأستراليا 1901 هي من بين أطول الدساتير عمرا في العالم، ورغم المشاكل التي واجهتها خلال العقود الأخيرة، إلا أن الفيدراليات الأربع بما فيها ألمانيا الفيدرالية، قد أظهرت درجة كبيرة من المرونة والقدرة على التكيف[2].

1-التطور التاريخي للفكر الفيدرالي:

لا تكاد تنفصل فكرة الفيدرالية عن فكرة حقوق الجماعات، ويعتقد البعض أن تطبيقها كان قديما، حيث قال جورج تنكيدس **G.Tenekides** بأن اليونان القديمة عرفت البنية الفيدرالية، أما في القرون الوسطى فقد تكونت جمعيات فدرالية، بالخصوص في المدن، ولكن الذي صاغ مفهوم الفدرالية لأول مرة هو "جوهانس ألثيسيوس **Johannes Althusius** (1562-1638) وتم ذلك بناءا على التجارب السويسرية والهولندية والجرمانية، وكان يعتبر أن تكوين الاتحادات الفدرالية هو أساس كل سياسة، وفي كتابه الشهير **Politica** توسع في شرح فكرته، التي تمحورت حول أن النظام السياسي هو تراتبية اتحادات فيدرالية تبدأ بالقرية وتنتهي بالإمبراطورية ومن بين أبرز المفكرين الذين تطرقوا لتطور الفكر الفدرالي:

أ/ مونتسكيو Montesquieu: هو صاحب أولى النظريات عن الدولة الفدرالية وبالتحديد الكونفدرالية فتحت عنوان" عن الشرائع في علاقتها مع القوة الدفاعية"(روح الشرائع، الكتاب التاسع)، كتب مونتسكيو

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.34-35.

[2] رونالد ل.واتس، **الأنظمة الفدرالية**، تر: غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا(أوتاوا كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2006)، ص.5-8.

أن الجمهورية تفترض بالضرورة وجود دولة صغيرة الحجم، ولكن حسب رأيه، فإنه يتم القضاء على الدولة الصغيرة بواسطة قوة خارجية، بينما العيب الداخلي هو الذي يدمر الدولة الكبيرة، وبالتالي السؤال: كيف يمكن إذن للدولة الصغيرة العيش، طالما أنها مجبرة على التعايش الهادئ مع الدول الملكية ذات الأراضي الشاسعة، والسلطة المركزية القوية، والتي هي في وضع يمكنها من ممارسة الحرب بسهولة، وهنا اقترح مونتسكيو الفدرالية بالقول:"هذا الشكل للحكومات، هو تعاهد تقبل بموجبه عدة كيانات سياسية أن تصبح "مواطنات" في دولة أكبر منها تطمح إلى تكوينها، فهي مجتمع مجتمعات، يمكنه أن يتوسع بانضمام أعضاء جدد إليه"، وهذا الحل حسبه يجمع بين حسنات الجمهورية وحسنات الملكية ويترك مساوئهما جانبا، فحسنة الملكية هي امتلاكها للقوة المجردة عن السوء، وحسنات الجمهورية هي الحرية وترك المواطنين يديرون شؤونهم، وهذا النوع من الجمهورية القادر على مقاومة القوى الخارجية، يمكنه الحفاظ على عظمته دون أن يفسد من الداخل، ويتلخص رأي مونتسكيو في الفيدرالية في[1]:

- يجب أن تضم الفيدرالية دولا من طبيعة واحدة(دولا جمهورية) لأن جوهر الجمهورية هو الحرية، وهي تفسح للمواطنين المجال لإدارة الشؤون العامة، بينما تؤدي الملكية إلى تمركز السلطة؛
- يجب أن تكون السيادة الخارجية للدول الأعضاء في خدمة الكونفدرالية؛
- يجب تحقيق الحد الأعلى من التكامل، لذلك يفترض وجود هيئة دائمة، لها سلطة اتخاذ القرارات بالأكثرية وليس بالإجماع

ب/ كانط Kant: اقترح كانط الفيدرالية كوسيلة لتنظيم الأسرة الدولية والحفاظ على السلم العالمي، ففي كتابه الشهير"عن السلم الدائم" **De la paix perpétuelle** الصادر عام 1796، دعا إلى اعتماد دستور جمهوري في كل الدول والشعوب في مجال التجارة، واعتبر الفيدرالية وسيلة لتطوير القانون وتنميته، فهي عنده وسيلة لخلق وسط حقوقي، وبالتالي تطوير القانون.

أما س.سيمون فيرى أن السلام لا يتحقق في العالم عن طريق الميكانيزمات التي عرفها النظام الدولي كالتوازن والانساق وغير ذلك، لكن يتحقق بتكوين حكومة ديمقراطية فوق الدول بحيث تكون لشعوبها مؤسسات مشتركة، تعمل بطريقة مستمرة على توحيد المصالح وترقيتها، فالاندماج الدولي على الطريقة الفدرالية هو تشكيل دهاز يجمع جميع شعوب العالم مع احتفاظ كل شعب باستقلاله الداخلي.

أما ك.كتانيو فيركز على فكرة توزيع السلطات بين الجهاز الفدرالي المركزي والأجهزة الجهوية أو المحلية، فالاندماج الفدرالي عنده هو تحقيق وحدة تعددية متكونة من كل الدول الأعضاء في الاتحاد الفدرالي، فهو

[1] عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**(بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، ص.32-33.

يريد التوفيق بين وحدة السلطة والمركز مع الحرية التي تمنح للدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بشؤونها الداخلية[1].

ج/ دي توكفيل De Tocqueville: يعتقد في الكثير من الدراسات أن أول تأصيل لمفهوم الفدرالية ظهر على يد "أليكسي دي توكفيل" (1805-1859)، غالبا ما تلجأ المجتمعات المتعددة **Plural Societies** إلى اعتماد الاتحادية الدستورية لاستيعاب الاختلافات الثقافية واللغوية والعرقية من خلال هدف جماعي، تلجأ المركز الأقية للإبقاء على التنوع، عبر تحقيق التوازن بين القوى المركزية والسلطة المركزية، واعتماد تقسيم واضح للصلاحيات ونطاقات ممارسة السلطة، وتوزيع السلطات بين الحكومات الوطنية والإقليمية، حيث تتولى الحكومة الوطنية تحقيق دولة الرفاه وتمثيل العلاقات الدولية للمجموعة، وتتمتع الأقاليم باستقلالية الحكم الذاتي، واللامركزية الإدارية[2]. كما تحدث "دي توكفيل"عن التفاعل بين الحرية والمساواة والديمقراطية الاجتماعية في المجتمع الأمريكي سنة 1835، حيث غالبا ما تلجأ المجتمعات المتعددة دفعة جديدة للنظرية الفيدرالية، حيث من خلال دراسته للتجربة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، عمل على ربط هذه النظرية بالديمقراطية، وقد عبر عن ذلك في كتابه"عن الديمقراطية في أمريكا" **De la démocratie en Amérique** (1835-1840):" إن الأوطان الصغيرة كانت دائما مهد الحرية السياسية، وقد أضاعت غالبيتها الحرية عندما كبرت، وهذا يعني أن الحرية مرتبطة بصغر حجم الشعب، وليس بالشعب نفسه. فكانط يرى أن كل مشاكل الجمهوريات تكبر تبعا لكبر مساحتها، بينما الفضائل التي ترتكز عليها لا تنمو وفقا للمقياس نفسه، لذلك يستنتج أن لا شيء يضر عامة بحرية الناس كالإمبراطوريات الكبيرة، ولكن رغم ذلك للدول الكبرى حسنات خاصة بها، فهي تسهم في تقدم الحضارة، أكثر من الدول الصغرى، والاكتشافات المهمة تفترض نمو القدرات الوطنية التي تعجز حكومة الشعب الصغير عن تحقيقها، أما الأوطان الصغيرة فهي غالبا ما تكون بائسة، بسبب ضعفها وليس بسبب صغرها، بينما الكبيرة تنمو وتتقدم لآنها قوية، ويرى في هذا السياق أن النظام الفدرالي خلق من أجل الجمع بين حسنات كبر وصغر الأوطان، أما الديمقراطية فهي حسبه، ليس فقط المساواة أمام القانون، بل هي كذلك المساواة الاجتماعية والمساواة في تكافؤ الفرص[3].

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.37.

[2] هارفي سي مانسفيلد، **توكفيل: مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: مصطفى محمد فؤاد(القاهرة: مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، 2016)، ص. 101.

[3] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص.34.

د/ برودون Proudhon: ركز على الفدرالية السياسية والفدرالية الاقتصادية، وانطلق في كتابه" عن المبدأ الفدرالي" **Du principe federal** من فكرة العدالة، التي هي حسب رأيه الاحترام العفوي لكرامة الإنسان، والدفاع عنها مهما كانت المخاطر كبيرة، والوسيلة التقنية لتحقيق العدالة هي التعاقد الذي يمكن أن يكون سياسيا أو مدنيا أو تجاريا، بشرط أن يكون موضوعه محصورا في نطاق محدد، فالعقد السياسي الذي يربط المواطن بالدولة صالح في حال توافر شرطين هما: أن يحصل من الدولة قدر ما يقدمه من تضحيات، وأن يحتفظ بكامل حريته وسيادته ومبادرته، وهذا العقد يسميه برودون فيدرالية وفيه يحتفظ المتعاقدون دائما بجزء من السيادة والفاعلية أكبر من الذي تخلوا عنه، فالمواطنون يحتفظون دائما بجزء أكبر من الذي تحتفظ به الدولة، فالفدرالية عند برودون ليست سوى إحلال العقد مكان القانون، ولكن المشكلة الأساسية التي يجب حلها برأيه ليست المشكلة السياسية إنما المشكلة الاقتصادية، فبعد أن يقوم النظام الفدرالي بإصلاح الوضع السياسي، يتوجب عليه إصلاح الوضع الاقتصادي، فتنشأ فدرالية اقتصادية يسميها فدرالية زراعية–صناعية، فالفدرالية الاقتصادية تعني إقامة نظام اشتراكي بدون دولة، وتتحدد العلاقات بين الأفراد وداخل الجماعات، بواسطة علاقات الإنتاج، فتتقلص الظاهرة السياسية إلى حدود معطياتها الاقتصادية[1].

هـ/ الماركسية اللينينية: طرحت الفدرالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فسياسيا أدى وجود قوميات متعددة داخل الحركة العمالية إلى طرح الفدرالية التي لم يهتم ماركس وانجلز بها كثيرا، ولكن بعد تسلم السوفييت السلطة في روسيا، وجد لينين في الفدرالية حلا عمليا لمشكلة القوميات فيها، وتعتبر الماركسية اللينينية أن الظاهرة القومية خاضعة في النظام الرأسمالي لانقسام المجتمع إلى طبقات، والقومية مسخرة لخدمة الطبقة المهيمنة، بينما في المجتمع الذي لا توجد فيه طبقات تحتفظ القومية بجوهرها، ويجب أن تتفتح وتزدهر من أجل أن تتمكن من خلق شروط زوالها، وخلال هذا الانتقال، يحل التآلف مكان الصراع بين القوميات داخليا ودوليا، وذلك في إطار الدولة المتعددة والمنظمة على أساس فدرالي، ومصير القوميات إلى زوال في المرحلة النهائية من الشيوعية[2].

أما في القرن(20) فقد استمرت النظرية الفيدرالية في التطور بعدما حصل تقدم كبير على صعيد ممارستها، فنشأت عصبة الأمم وبعدها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها، والمنظمات الإقليمية، وتم اعتماد الفيدرالية في دول كثيرة مثل الاتحاد السوفييتي، يوغسلافيا،ألمانيا وغيرها وقد أسهم عدة مفكرين

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.ص.35-36.

[2] **المرجع نفسه**، ص.36-37.

أمثال جورج سال **G.Scelle** و"ريمون آرون **R.Aron** و"الكسندر مارك **A.Marc** و"دنيس دي روجمون **D.DE ROUGEMENT** وغيرهم ممن تأثروا بـ"برودون" وبالحركات الأوربية الداعية إلى الفيدرالية[1].

2- مفهوم الفيدرالية: يعتبر مصطلح الفيدرالية غامضا في الدراسات الدستورية والسياسية، وتباينت تعريفات الفقهاء حوله، واعتبر من المفاهيم الفضفاضة التي تحتاج إلى تحديثات قانونية وسياسية لتحديده بشكل أدق.

أ-من الناحية اللغوية: الفيدرالية هي مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية **Foedus** والتي تعني المعاهدة أو الاتفاق أو الاتحاد، في حين ذهب الفقيهان(**Palsby,Grenstien**) إلى أن الكلمة اللاتينية **Foedus**، تعني حسب قاموس لويس(اللاتيني) عصبة(**league**) أو اتفاق بين طرفين أو أكثر(**treaty**) أو ميثاق (**compact**) أو تحالف(**aliance**) أو عقد (**contract**)، أما أصل كلمة **foedus**، فهي من أصل مشترك لكل من كلمة (**fides**) أي الثقة، وكلمة (**bind**) الانجليزية التي تعني الارتباط، ومن الواضح أن كلمة **foedus** تعني نوعا من الاتفاق الذي يعتمد على الثقة المتبادلة بين الأطراف أو تعهدا موثوقا به **trusting promise**، وفيما يتعلق بالسياسات الدولية يكون المتفقون هم الحكومات والاتفاق بينهم هو اتفاق فيدرالي، ولم يوافق فقه القانون العام العربي على مفهوم موحد يتوافق مع المصطلح الانجليزي **State Federal** أو الفرنسي **le federal** فهناك من يطلق عليها "الدولة الاتحادية" أو "الاتحاد المركزي"،"الدولة الفيدرالية"،"الاتحاد الفيدرالي"، "الاتحاد الدستوري"[2].

ب-التعريف الاصطلاحي: هناك العديد من التعريفات فالموسوعة السياسية للفيدرالية عرفت الفيدرالية بأنها:"اتحاد واقع بين مجموعة من الدول المستقلة بشكل دستوري يشكل اتحادا دائما بينها، تديره حكومة مركزية برضى الأطراف كافة وتمارس سلطانها بطريقة مباشرة على هذه الدول التي تتحول إلى ولايات أو أقاليم، ولا شيء سوى الدستور ينظم العلاقة بين الأطراف والحكومة المركزية"[3]. أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الفدرالية بأنها:" نظام سياسي يفترض تنازل عدد من الدول أو القوميات، الصغيرة في أغلب الأحيان، عن بعض صلاحياتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا موحدة، تمثلها على الساحة الدولية، وتكون مرجعها الأخير فيما يتعلق بالسيادة والأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية"[4].

---

[1] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص. 37.

[2] هاري أنور عادل عبد الرحمان،**الآليات الدستورية لتوزيع الصلاحيات في الدولة الفيدرالية**، رسالة ماجستير في القانون العام(نيقوسيا قبرص:جامعة الشرق الأدنى، 2021)، ص.3-4.

[3] ألحان وليد فرحات، **الفدرالية شكل للدولة أم نظام؟ بين التاريخ والجغرافيا**(بيروت: دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، ط.1، 2021)، ص.23.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء الرابع(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص.479.

أما روجر سكروتن **Roger Secruton** فيعرف الفدرالية بأنها التي تفترق عن الكونفدرالية عن السلطة المركزية، إذ يعود للولايات والمقاطعات ممارسة السلطة مباشرة على المواطنين، إضافة إلى حكم السلطة المركزية، أما حسب "ديميتروس كارميس"و"واين نورمان" تقدم نظريات الفدرالية بوصفها فنا من فنون الارتباط الدستوري المتقدم لجمع مزايا الدول الصغيرة ضمن اتحاد أكبر لضمان تحقيق "السلام الدائم" مع تقادم التجربة الفدرالية، ويقول كاميس ونورمان أن النظرية الفدرالية تؤسس لمواطنة عصرية لا تكون بديلة عن المواطنة الأصلية بل في شكل إضافة تخدم الاتحاد والمجتمع في آن واحد. كما تتيح آلية اللامركزية الإدارية تحقيق حلول ناجعة للمشكلات بما يضمن التوازن بين الجهات المختلفة المكونة للاتحاد، وعدم اختلال توازنها التنموي[1]. وبشكل عام تعرف الفدرالية على أساس أنها المنهج أو الطريقة التي بمقتضاها تتم عملية تقسيم سلطات الحكومة والتي في إطارها يتم تحديد مجال التعاون بين الحكومة المركزية والحكومات الجهوية، فهي عبارة عن اتحاد بين دولتين أو أكثر يكون أساسه دستور مكتوب يحدد شكل وطبيعة هذا الاتحاد، كما يحدد صلاحيات واختصاصات كل من الحكومة المركزية(الفدرالية) والحكومات الجهوية(الدول الأعضاء في الاتحاد)، ويؤدي هذا الاتحاد إلى ذوبان الشخصية القانونية الدولية للأعضاء في شخص قانوني دولي جديد يمثل كل الدول الأعضاء في الاتحاد الفدرالي[2]. كما تعرف الفدرالية على أنها:" شكل من أشكال الدولة الناجحة التي تسمح للتنوع الاجتماعي في الدول بالتعبير عن الخصوصيات الذائبة لمكوناتها مع الإبقاء على رابطة الوحدة في ظل الاتحاد الفدرالي، لا سيما في نتاجاته الثقافية والحضارية في عصر العولمة،وهي واحدة من أهم الوسائل الديمقراطية والحلول العادلة للمجتمعات المتعددة والمتنوعة ثقافيا"[3].

3- الفيدرالية وعلاقتها ببعض المفاهيم المشابهة:

أ- **الحكم الذاتي:** عرف في السياسة الدولية على أنه:" صيغة قانونية لمفهوم سياسي تتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة لأنها أصبحت من الوجهة السياسية والاقتصادية جديرة بأن تقف وحدها مع الدولة المستعمرة صاحبة السيادة عليها"، وعرف في القانون الداخلي بأنه:" نظام لا

---

[1] عصام بن الشيخ،" النظرية السياسية وتطبيقاتها الدستورية المقارنة،" **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، م.01، ع.01،(ماي 2017)، ص. 17.

[2] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.36.

[3] وليد كاصد الزيدي، **الفيدرالية: دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، سلسلة مصطلحات معاصرة(النجف العراق:دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، 2019)، ص.33.

مركزي مبني على أساس الاعتراف لإقليم مميز قوميا أو عرقيا داخل الدولة في إدارة شؤونه تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية"[1].

ب-**المركزية الإدارية:** فالمركزيّة الإداريّة يقصد بها توحيد كلّ مظاهر النشاط الإداري في الدولة وتجميعها في يد السلطة المركزيّ وفروعها في الأقاليم والملحقات، بشكلُ يسمحّ بتوحيد الأسلوب الإداري وتجانسه بالنسبة إلى أقاليم الدولة وجميع المواطنين. وللمركزيّة الإداريّة وجهان: مركزيّ مطلقة من جهة، ولاحصريّة من جهة أخرى[2].

ت- **اللامركزية الإدارية:** تقوم اللامركزيّة الإداريّة على أساس توزيع الوظيفة الإداريّة بين الإدارة المركزيّة وهيئات إداريّة متخصصة على أساس إقليمي أو مرفقي، فتحدد الاختصاصات وشروط المباشرة بها وفق القانون، وتحت رقابة السلطة المركزيّة وإشرافها[3].

3- مداخل دراسة المقاربة الفدرالية: اختلفت آراء أنصار الفدرالية في تبني المقاربات التي عالجت الظاهرة وهي:

أ-**المدخل المؤسساتي الدستوري:** يتزعم هذا الاتجاه الكاتب البريطاني "وير **K.C.Wheare**" الذي يعد عميد الفيدرالية الكلاسيكية ففي كتابة "الحكومة الفدرالية **Federal Government** عام 1964 وهو عبارة عن تحليل مقارن لأربعة أنظمة فدرالية، وكان يهدف إلى استخراج السمات المشتركة بينها لتفسيرها، وتحدد في مفاهيم القانون الدستوري والعلاقات السياسية التي طورت على قاعدة الشروط الدستورية، ويكمن جوهر هذا المدخل أن هناك ظروفا متشابهة في أربع دول أنتجت عقودا دستورية متشابهة والتي أدت بدورها إلى تطور المؤسسات والعلاقات السياسية التي يمكن أن تستخدم في المقارنة، والحكومة المقارنة هي موضوع دقيق ومحير وهو ما يستوجب أن يكون التحليل دقيقا، وبالرجوع إلى واقع الفدرالية سنجد صعوبة في تطبيق رؤيته عن العديد من الفدراليات الموجودة والناجحة في فترة الحرب العالمية الثانية، فقد تضمنت الدراسة مجموعة مكونة من 13 دولة التي تتبنى النظام الفدرالي من بينها الهند وباكستان وماليزيا في آسيا والكامرون ونيجيريا في أفريقيا والفدرالية الألمانية ويوغسلافيا في أوربا، وهذه الدول التي تعتبر نفسها فدراليات، لا توجد واحدة حسب نموذج **Wheare** تستوفي الشروط الفدرالية[4].

---

[1] حنين خزعل و إياد العنبر، **مرجع سابق**، ص.143.

[2] عباس خواجة، **فلسفة الإصلاح الإداري**(بيروت: دار عالم الفكر، ط.1، 2018)، ص. 27.

[3] ألحان وليد فرحات، **مرجع سابق**، ص.61.

[4] عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص. 56.

ب-المدخل الاجتماعي: من بين الرواد المؤيدين لهذا الطرح "ليفغستون **W.S.Livingston** الذي يرى أن الفدرالية تمثل في جوهرها ظاهرة التنوع الاجتماعي بدلا من آليات دستورية، فمعنى الفدرالية ليس مرتبطا بالبنية الدستورية أو المؤسساتية بقدر ما هو مرتبط بالمجتمع بحد ذاته، وما دامت الدول تتميز بتنوع اجتماعي فهي تميل نحو الفدرالية، فلا يمكن الادعاء بأن كل المجتمعات هي أحادية من جهة وهي كلها فدرالية من جهة أخرى، ووجود هذه التنوعات واختلاف درجاتها في كل المجتمعات تعكس ما سماه "لفغستون" بـ:الوسائل الفدرالية **Federal Instrumentalities**.[1]

ج- مدخل العملية: حاول فريدريك C.J.Friedrich يمكن تلخيص هذه المقاربة بالقول أن الفدرالية كاتحاد مجموعات اتحدت على هدف أو عدة أهداف، لكن مع الاحتفاظ بالخاصية المميزة للجماعة في المجالات الأخرى، فهذا التفسير يمكن أن ينطبق كذلك على التحالف والمنظمة الوظيفية للدول، أو اتحاد الجماعات ضمن الدولة[2].

د-المدخل السياسي: يتزعم هذا المدخل ريكر **W.H.Riker** الذي حدد الفدرالية في وجود الدستور الفدرالي الذي يوفر مستويين للحكومة، الأول هو مجال الفعل المستقل، والثاني هو وجود بعض الضمانات المتضمنة لاستقلاليتها في مجال نشاطها، حيث أشار ريكر إلى أن هذا النوع من الدساتير هو دائما نتيجة للمفاوضة السياسية، وقد استنتج ريكر شرطين لتحقيق المفاوضة الفدرالية هما: وجود السياسيين الذين يريدون تمديد مجال التحكم الإقليمي، سواء لتحقيق التوسع العسكري الخارجي أو التهديد الدبلوماسي أو للتحضير للاعتداء العسكري أو الدبلوماسي، أما الشرط الثاني فهو الرغبة في موافقة السياسيين عن التنازل عن جزء من استقلالية الحكومة بسبب رغبتهم في الحماية من التهديد الخارجي، أو بسبب رغبتهم في المشاركة في العدوانية المحتملة للفدرالية، كما تطرق في سياق صيانة نظام الفدرالية إلى نتيجة مفادها أن النظام الفدرالي يبقى معتمدا على النظام الحزبي المتطور[3].

4- خصائص الفيدرالية: رغم وجود اختلافات متعددة في النظم الفيدرالية وعدم وجود أسلوب موحد في تبنيها، إلا أن هناك خصائص مشتركة تميز هذا النوع وهي:

أ-الدستور الاتحادي: يحتل الدستور الاتحادي مكانة كبيرة وهامة عند دراسة الدولة الفيدرالية، لأنه الأساس القانوني الذي تقوم عليه الدولة الفيدرالية، ولولا الدستور الاتحادي لما كان هناك دولة فيدرالية،

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 57.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.57-58.

[3] **المرجع نفسه**، ص.ص.59-60.

وأن الدستور الاتحادي هو الذي يحدد اختصاصات الحكومة الفيدرالية من حيث الأعمال والمهام المنوطة بها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، كما يحدد كذلك يحدد اختصاصات ومهام حكومات الدويلات المكونة للدولة الفيدرالية[1]. وهذا التقسيم للصلاحيات يجب أن يكون دقيقا وغير متغير ولا يخضع للاختلافات والغموض في الممارسة وأثناء ممارسة الحكومات للسلطة، ومن الضروري أن يكون الدستور مكتوبا، ويتمتع الدستور الاتحادي بالسمو على دساتير الولايات الأعضاء، فإذا وقع تعارض بين الدستور الاتحادي ودساتير الولايات الأعضاء كانت أولوية التطبيق للدستور الاتحادي، وعادة ما يكون الدستور الفيدرالي دستورا جامدا يتطلب تعديله موافقة أغلبية الولايات أو الأقاليم الأعضاء في الاتحاد، حيث أن عدم الجمود يؤدي إلى الانتقاص من كيان الاتحاد، لذلك وجب أن يكون هذا الدستور على درجة من الثبات والاستقرار ويتحقق ذلك بعدم اقتصار سلطة تعديله بصورة منفردة ومستقلة على حكومة الاتحاد أو على حكومات الولايات الأعضاء[2]. ويتعين لتعديل نصوص الدستور الفيدرالي مساهمة السلطات الفيدرالية والسلطات المحلية وتعاونهما تعاونا وثيقا، وبناءا على ذلك لا يمكن انتزاع اختصاصات من الدول المحلية دون رضاها، وتنعقد مؤتمرات دورية لتصفية المشاكل والتنسيق بين التشريعات[3].

ب-ثنائية السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية الفيدرالية في الدول التي تأخذ بالنظام الفيدرالي من مجلسين"غرفتين" كقاعدة عامة، الغرفة الأولى تسمى مجلس الشعب أو كما تسمى في بعض الدول بالمجلس الأدنى أو مجلس النواب"البرلمان" يمثل الشعب في مجموعه، ويمثل المجلس الثاني الولايات والأقاليم والمقاطعات والكانتونات بوصفها وحدات سياسية متميزة ويسمى مجلس الولايات أو "المجلس الأعلى"، وتمثل فيه الولايات غالبا على أساس المساواة بغض النظر عن عدد سكانها أو مساحتها[4]. ويحدد الدستور الفيدرالي كيفية انتخاب أو اختيار النواب فيها، وتحديد صلاحياتها واختصاصاتها، والهدف الرئيسي من هذه الخاصية هو إصدار القوانين والتشريعات بشكل توافقي، وأن لا تكون القوانين الصادرة عليه لصالح فئة معينة على حساب حقوق فئة أخرى، وهي إحدى الضمانات التي تؤمن فعالية النظام الفيدرالي[5]. إن أسلوب المجلسين يتلاءم وطبيعة التكوين القانوني والسياسي للدولة الفدرالية، ويتم انتخاب

---

[1] وليد كاصد الزيدي، **مرجع سابق**، ص.88.

[2] علي قوق، **إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا: حالة ماليزيا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(جامعة قاصدي مرباح الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص. 34.

[3] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**(جامعة القاهرة: كلية الحقوق، 2007)، ص.89.

[4] أزهار هاشم أحمد، **تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي(** القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ط.1، 2014)، ص.47-48.

[5] هاري أنور عادل عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص.22.

أعضاء المجلس الأدنى"مجلس الولاية" من قبل مجموع سكان الولاية أو الوحدة عضو الاتحاد وفقا لكثافتها السكانية، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف عدد النواب من وحدة عضو إلى أخرى، لكن في الغالب فإن الدول الأعضاء في الاتحاد تمثل بنسب متساوية في المجلس الأعلى غير أن القاعدة تمثل كل ولاية في المجلس التشريعي الاتحادي تأكيدا لوجود واستمرار الاتحاد الفيدرالي[1].

ج-السلطة التنفيذية الاتحادية: من مظاهر الفيدرالية أن يكون للدولة الاتحادية سلطة تنفيذية اتحادية تتولى تنفيذ القوانين الاتحادية الصادرة عن البرلمان الاتحادي في مختلف أرجاء الدولة الفيدرالية، حيث تتولى إصدار القرارات الاتحادية التي تهم الدولة بأسرها، أما تشكيلة هذه السلطة فتختلف على حسب شكل نظام الحكم فيما إذا كان نظاما رئاسيا أو نظاما برلمانيا أو نظاما مجلسيا"حكومة الجمعية"، ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي تأخذ بالنظام الرئاسي تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه من قبل الشعب، ويكون رئيسا للسلطة التنفيذية ويتولى مهمة تعيين الوزراء وعزلهم وله الحق بمساءلتهم. أما في سويسرا التي تأخذ بنظام حكومة الجمعية فتتكون السلطة التنفيذية الاتحادية فيها من أعضاء المجلس الاتحادي المنتخبين من قبل الجمعية الاتحادية لمدة أربع سنوات، ويرأس المجلس الاتحادي رئيس الاتحاد ويكون له نائب ويتم انتخابهم من قبل الجمعية الاتحادية من بين أعضاء المجلس بصورة دورية لمدة سنة. وفي ألمانيا التي تأخذ بالنظام البرلماني، فتتكون الهيئة التنفيذية فيها من المستشار والوزارة الاتحادية حيث يشتركان في ممارسة مهام الهيئة التنفيذية[2].

د-السلطة القضائية الاتحادية" المحكمة الدستورية": تنشأ بموجب الدستور الفيدرالي ويكون مقرها بعاصمة الاتحاد ولها فروع في الأقاليم، وهي محكمة تتمتع أحكامها بقوة ملزمة لكافة جهات الدولة، ويعتبر تفسيرها للدستور ملزما لجميع جهات القضاء والسلطات الإقليمية والفيدرالية، كما تقوم بتفسير نصوص الدستور إزاء توزيع الاختصاصات بين كل من الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم لتلزمها الرأي الدستوري السليم[3]. والمحكمة الفيدرالية أحد أهم مظاهر الفيدرالية، وتعمل من أجل الفصل في النزاعات الدستورية والقانونية التي تمررها الهيئات والمؤسسات، وتنقسم المحكمة الفدرالية إلى قسمين: محكمة فيدرالية ومحكمة خاصة بالولايات وتختص بتطبيق القوانين والأحكام الدستورية للفدرالية داخل الولايات[4].

---

[1] علي قوق، **مرجع سابق**، ص.35.

[2] أزهار هاشم أحمد، **مرجع سابق**، ص. 48-49.

[3] علي قوق، **مرجع سابق**، ص.36.

[4] **المرجع نفسه**، ص.36.

والسلطة القضائية الاتحادية قد تتكون من محكمة واحدة تسمى أحيانا بالمحكمة العليا كم هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية أو المحكمة الاتحادية كما في سويسرا، وقد تضم السلطة القضائية الاتحادية عدة محاكم إلى جانب المحكمة العليا أو المحكمة الاتحادية، ويتولى الدستور الاتحادي تنظيم هذه السلطة، وتحديد اختصاصات محاكمها، وفي أغلب الدساتير الفيدرالية تمنح هذه الهيئة سلطة البت في المنازعات التي تنشأ بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية وتتولى سلطة الفصل في المنازعات التي تقع بين الولايات أو بين أفراد ينتمون إلى ولايات مختلفة، كما تتولى عادة مهمة مراقبة دستورية القوانين الاتحادية وقوانين الولايات للتأكد من موافقتها لأحكام الدستور، وتنص الدساتير الاتحادية عادة على قدر من الضمانات التي تكفل استقلال قضاة هذه السلطة ونزاهتهم[1]. وبشكل عام تصب مهمة المحكمة الدستورية في اتجاهين[2]:

- تفسير النصوص الدستورية حيث يكون للمحكمة الصلاحية بتفسير الدستور الفيدرالي وبالأخص النصوص التي تتعلق بتوزيع الاختصاصات الدستورية بين الحكومة المركزية وما بين الأقاليم (الولايات)، وهذا من خلال توضيح أي لبس أو غموض في أي نص بناءا على طلب الحكومة المركزية أو حكومات الأقاليم لتحديد مطلب الدستور، وتجنب التفسيرات المختلفة له، ويعتبر تفسيرها للدستور وأحكامه إلزاميا لجهات القضاء والسلطات المركزية والإقليمية؛
- الفصل في الخلافات والنزاعات التي تحدث بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية، أو بين حكومة إقليمية وأخرى خاصة ما يتعلق بتوزيع الاختصاصات والسلطات.

5- مبادئ الفيدرالية: نشأت المبادئ الفدرالية نتيجة التوفيق بين الوحدة والتنوع في تنظيم الدولة الفيدرالية، ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي تقوم عليها فيما يلي:

أ-مبدأ الاستقلال الذاتي"الاستقلالية": تحتفظ الدول الأعضاء في الفيدرالية باستقلال ذاتي، ولها سلطة حكم نفسها بنفسها وإدارة شؤونها بحرية في إطار الوضع الدستوري الممنوح لها، وتكون هذه السلطة في القضايا المتعلقة بتنظيمها الداخلي وتدبير شؤونها، حيث لها تشريعاتها ونظامها القضائي، والأجهزة العامة الضرورية لضمان فعالية نظامها الداخلي، وهي تمارس صلاحياتها بكل استقلالية، غير أنه يتوجب عليها احترام المبادئ الأساسية التي نص عليها الدستور الفيدرالي[3]. ويشتمل مبدأ الاستقلالية على حق كل

---

[1] أزهار هاشم أحمد، **مرجع سابق**، ص.49.

[2] حنين باسم خزعل و إياد خلف العنبر،"مفهوم النظام الفيدرالي والنظم المشابه له،"**مجلة آداب الكوفة**، ع.85،(ديسمبر 2023)، ص.141.

[3] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص ص.41-42.

مجموعة في النظام الفيدرالي أن تحدد تشكيلتها البشرية وما يرتبط بذلك من قيم وعادات وغيرها، ويطلق على هذا الإثبات الشخصي، كما أن هذا المبدأ يشمل كذلك حق كل وحدة من الوحدات الفيدرالية في تحديد رقعتها الجغرافية بنفسها وليس السلطة المركزية، ويسمى التحديد الشخصي، كما يشتمل مبدأ الاستقلالية كذلك على حق كل جماعة في وضع نظامها الداخلي بحيث لا يجب أن يتعارض مع النظام الأساسي الأعلى(الفيدرالي)، أو مع النظام الأساسي لبقية الوحدات، وينتج عنه الحق في إدارة وتسيير شؤون كل وحدة من طرف مواطنيها ويطلق عليه التنظيم والتسيير الشخصي[1]. ومن مظاهر استقلال الولايات في النظام الفيدرالي ما يلي:

- **الاستقلال الدستوري"دستور الولاية":** من أسس النظام الفيدرالي داخليا أن يكون لكل ولاية أو مقاطعة أو إقليم الحق في وضع الدستور الخاص بها الذي يتقرر بموجبه النظام السياسي الملائم لها، وتنظم من خلاله اختصاصات هيئتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لما تقتضيه مصالحها وظروفها وطبيعتها الذاتية، وتتولى السلطة التأسيسية في الولاية وضعه، وتملك حرية تعديله على النحو الذي يقتضيه صالحها على أنها ملزمة عند وضعها دستورها المحلي مراعاة ما يورده الدستور الاتحادي من قيود، التي تباينت في الدساتير الاتحادية تباينا كبيرا وأغلبها تهدف إلى ضمان وحدة الدولة السياسية والقانونية[2].
- **استقلال السلطة التشريعية:** من مظاهر استقلال الولايات في النظام الفيدرالي أن يكون لكل ولاية هيئة تشريعية خاصة وبرلمان محلي يتولى وضع تشريعات الولاية وإصدار القرارات التشريعية اللازمة في حدود ما يسمح به الدستور الفيدرالي والإقليمي وبما ينسجم مع طبيعة وضعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي[3]. حيث تقوم الولاية بتنظيم سلطاتها التشريعية ويقوم برلمانها بسن التشريعات الخاصة بالولاية والمنظمة لشؤونها، وتختلف القوانين من ولاية لأخرى بحيث أن بعض الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وبعض النشاطات التجارية تجد لها حلولا متباينة في هذه الولايات إلى درجة أن رعايا الولايات يكثرون من التنقل بينها للإستفادة من اختلاف القوانين في تنظيم تصرفاتهم[4].

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.ص.38-39.

[2] أزهار هاشم أحمد، **مرجع سابق**، ص.50.

[3] أزهار هاشم أحمد، **مرجع سابق**، ص.51.

[4] عبد المنعم أحمد أبو بطيخ، **توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية-دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير في القانون العام(الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والعلوم السياسية، 2009)، ص.31.

❖ **استقلالية السلطة التنفيذية:** توجد لكل ولاية هيئة تنفيذية مستقلة تمارس اختصاصاتها السياسية والإدارية بما يتفق مع مصالحها دون رقابة أو إشراف الحكومة المركزية ما دامت تعمل في إطار أحكام دستور الاتحاد[1]. وتقوم عموما برسم السياسة العامة للإقليم في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية إلى جانب تنفيذ القوانين والقرارات والمحافظة على الأمن والاستقرار في الإقليم[2].

❖ **استقلالية القضاء:** يكون للولايات في النظام الفيدرالي سلطة قضائية خاصة بها بجانب القضاء الفيدرالي، تقوم بتفسير وتطبيق قوانينها، والفصل في المنازعات التي تنشأ بين مواطنيها في نطاق حدودها الإقليمية، ورغم أن معيار استقلالية السلطة القضائية الخاصة بالوحدات الأعضاء يتمثل في كون قراراتها نافذة وغير قابلة للطعن لدى المحاكم الاتحادية، إلا أن السلطة القضائية الاتحادية في أغلب النظم الفيدرالية تمارس صلاحية النظر استئنافا في قرارات المحاكم الإقليمية كالمحكمة السويسرية[3]. وتوجد عدة نماذج حيث القضاء المركزي تكون اختصاصاته حصريا للدولة الاتحادية ويتم إنشاء المحاكم وتعيين القضاة ووضع القوانين الخاصة بذلك من قبل الدولة الاتحادية وحدها، ولا يكون للوحدات المكونة أي دور في ذلك، وقد وجهت انتقادات كبيرة لهذا النموذج لأنه لا يعكس خصوصية الوحدات المكونة، بينما النموذج اللامركزي للقضاء يكون الاختصاص حصريا للوحدات المكونة فهي التي تقوم بإنشاء المحاكم وتعيين القضاة، وهناك نموذج ثالث وهو القضاء المشترك ويكون إنشاء المحاكم وإدراتها من اختصاص الوحدات المكونة ولكن تعيين القضاة يكون حصريا بيد السلطات الاتحادية، أما النموذج الرابع يسمى القضاء المزدوج. وأبرز صوره ما أخذت به الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجد طائفتان من المحاكم الأولى تابعة للولاية يتم تعيين القضاة فيها من قبل الحكومة المحلية وينظم إدارتها وطريقة العمل فيها القانون المحلي للولاية، أما الطائفة الثانية من المحاكم فتديرها السلطة الاتحادية وتتولى تعيين القضاة فيها بالإضافة إلى المحكمة الاتحادية العليا[4].

❖ **الاستقلال المالي للأعضاء**

ب- مبدأ توزيع الاختصاصات"الصلاحيات": أثارت قضية تقسيم الصلاحيات والسلطات جدلا واسعا بين التيار الذي يدعو لتقوية الحكومة الاتحادية وأنصار تقوية الحكم الذاتي للحكومات الإقليمية المحلية، حيث

---

[1] ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية والقانون الدستوري**(الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005)، ص. 133.

[2] عبد المنعم أحمد أبو بطيخ، **مرجع سابق**، ص.31.

[3] نبيل عبد الرحمن حياوي، **الدول الاتحادية الفدرالية-السلطة القضائية-**(بغداد: المكتبة القانونية، ط.1، 2004)، ص. 112.

[4] علي قوق، **مرجع سابق**، ص.41.

تؤثر إشكالية تقسيم الصلاحيات على طبيعة العلاقات القانونية والسياسية بين الحكومة الفدرالية وحكومات الأقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي، ويزيد من صعوبة تحديد مقدار القضايا التي تقع ضمن اختصاص أي من الطرفين من حيث الكمية والنوعية وتداخلها، وأسلوب تقسيم أهميتها وجوانب توزيعها[1].

إن تصميم الاتحادات الفيدرالية قد تطلب وجود توازن بين الاستقلال والترابط لدى الحكومات الفيدرالية والإقليمية تجاه بعضها البعض، وقد تمثلت وجهة النظر التقليدية للاتحاد الفيدرالي حسب رؤية "**كي.سي وير**" والتي طالما استشهد بها في الو.م.أ،سويسرا،كندا وأستراليا في أن التوزيع المثالي للسلطات بين الحكومات في الاتحاد الفيدرالي هو التوزيع الذي تكون بموجبه كل حكومة قادرة على التصرف بمفردها في نطاق المسؤولية المنوطة بها والتي لا تقبل الجدل، وقد تؤثر طريقة تكوين الاتحادات الفيدرالية على طابع توزيع السلطات بها[2]. وتفهم الاختصاصات الحصرية على أنها تلك الصلاحيات التي يجب ممارستها ضمن اختصاص جهاز محدد في "الدستور الاتحادي"، بحيث يعد أي تدخل من قبل أي طرف– باستثناء الكيان المحدد في الدستور– انتهاكا للنص الدستوري، الأمر الذي يتطلب القضاء على وقفها، وعليه فإن تحديد صلاحيات حصرية في الدستور أمر مفيد لأنه يعزز استقلالية الجهاز. ويؤكد الخبراء أن التداخل السيادي بين المستويات الحكومية المختلفة ينشأ حتما، وهو ما انعكس في تجارب كندا وسويسرا، ففي كندا الحكومة الفيدرالية هي المسؤولة عن الشؤون الخارجية، والأمن، والسياسات الاقتصادية الشاملة، والهجرة والمواطنية، لكن ذلك لا يمنع الحكومات الإقليمية من التعاون مع الحكومة الاتحادية في هذه المجالات، أما حكومات الأقاليم فهي المسؤولة عن حقول التربية، والرعاية الصحية، والانعاش والتنمية الاقتصادية، وتنظيم الصناعة، إلا أن ذلك لا يمنع الحكومة الاتحادية من المشاركة في هذه الحقول عبر التنازل عن بعض الصلاحيات لحكومات الأقاليم من خلال برنامجها من أجل المساواة بين الأقاليم الذي يهدف إلى ضمان قدرة الأقاليم الأكثر فقرا على الالتزام بواجباتها بدون الاثقال عليها بالضرائب[3].

إن مبدأ توزيع الصلاحيات يقوم على أساس أن الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي تعبر عن تعددية منظمة يحكمها مبدأ توزيع الاختصاصات الذي يتم على أساس عقلاني وعادل، ولكل وحدة الحق في الاحتفاظ بكل الصلاحيات التي تستطيع القيام بها دون المساس بباقي الوحدات، وإذا لم تستطع الوحدة

---

[1] هاري أنور عادل عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.26.

[2] رونالد ل. واتس، **مرجع سابق**، ص.46.

[3] هاري أنور عادل عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص.26.

ممارسة صلاحياتها تقوم بالتنازل عليها للسلطة المركزية التي يكون تدخلها ثانويا، والسلطة تخول فقط من الأسفل إلى الأعلى وليس العكس وهذا ما يكرس الديموقراطية والعدالة، وإذا ما حدث وأن عجزت بعض الوحدات في القيام بصلاحياتها فتخولها للسلطة المركزية، وهنا يصبح وجودها شكليا وتبرز إشكالية عدم المساواة بين الوحدات، وبالتالي فإن هذا المبدأ يخضع لمبدأ آخر وهو التطابق الدقيق الذي يعني أن كل وحدة من وحدات النظام الفيدرالي تمارس الصلاحيات والاختصاصات والمهام بما يتناسب ويسمح به حجمها وإمكانياتها ومواردها مع ضرورة وجود مساعدة من الأجهزة الفيدرالية[1]. أما فيما يخص كيفيات توزيع الاختصاصات بين الدولة الاتحادية والولايات فهناك ثلاث طرق[2]:

- **الطريقة الأولى:** يتولى الدستور الاتحادي تحديد اختصاص كل من الدولة الاتحادية والولايات على سبيل الحصر، حيث يتضمن الدستور الاتحادي قائمة بالاختصاصات المناطة بالدولة الاتحادية، وقائمة أخرى بالاختصاصات المقررة للولايات؛
- **الطريقة الثانية:** يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات الدولة الاتحادية على سبيل الحصر، ويترك ما عداها من اختصاصات أخرى للولايات، بمعنى أن الاختصاصات التي لم ينص عليها الدستور تعد من اختصاص الولايات؛
- **الطريقة الثالثة:** عكس الثانية، حيث يقوم الدستور الاتحادي بتحديد اختصاصات الولايات على سبيل الحصر، وما عدا ذلك يدخل في اختصاص دولة الاتحاد، أي الولاية العامة في ممارسة الاختصاص هو للدولة الفدرالية والاستثناء للولايات.

ج-مبدأ المشاركة: يقصد بمبدأ المشاركة أن تشارك الولايات باعتبارها الكيانات الدستورية المميزة في تكوين إرادة الدولة الفيدرالية مما يترتب عليه أن يحقق الانسجام والتوافق والارتباط بين مبدأي الوحدة والاستقلال الذاتي، فضلا عن ذلك تساعد على تنظيم الدولة الفيدرالية وظهورها بمظهر دولة موحدة[3]. وتكمن المشاركة في أن الجماعات التي تكون الفيدرالية تشارك بصفة فعلية في اتخاذ القرارات الصادرة عن السلطة الفيدرالية، والمشاركة هي ضمانة الاستقلال الذاتي للدول الأعضاء، والفيدرالية تفترض وجود مؤسسات مهمتها إدارة المصالح المشتركة، وفرض تطبيق القوانين الصادرة عنها على الدول الأعضاء، وهذه الأخيرة تشارك في هذه المؤسسات المشتركة، وفي اتخاذ القرارات التي تهم الفيدرالية، والمشاركة تتم

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.39.

[2] عوض الليمون، **الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري**(عمان: دار وائل للنشر، ط.2، 2016)، ص.85.

[3] عبد المنعم أحمد أبو بطيخ، **مرجع سابق**، ص.32.

عادة بواسطة غرفة ثانية في البرلمان الفيدرالي، كمجلس الشيرخ في الو.م.أ، أما بالنسبة لحجم المشاركة فالفيدرالية الحقيقية تفترض مشاركة متساووية في اتخاذ القرارات المعمول بها في الدولة الفيدرالية، وبفضل هذه المشاركة تتأمن الديمقراطية ويتحقق التعاضد على مستوى المجموعة بكاملها[1].

ويسمح هذا المبدأ بمشاركة المواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ممارسة السلطة في الأجهزة المركزية، وهذا ما يضمن التعددية والحرية والديمقراطية في الأنظمة الفيدرالية التي تحتوي على برلمانات ذات الغرفتين، إحداهما تمثل فيه الوحدات الفدرالية بالتساوي مهما كان حجمها وعدد سكانها ومواردها، أما الغرفة الثانية يكون فيها التمثيل نسبيا حسب عدد السكان، وهذا النظام لا يسمح للوحدات الكبيرة باحتواء وابتلاع الوحدات الصغيرة، كما لا يسمح لهذه الأخيرة بأن تكون بنفس درجة الوحدات الكبرى التي لها أهمية سياسية واقتصادية أكبر[2].

الموضوع 05: التفريق بين الكونفيدرالية والفيدرالية

الفيدرالية والكونفيدرالية شكلان من أشكال تنظيم السلطة السياسية، ويمكن التمييز بينهما كالتالي[3]:

-الاتحاد الكونفيدرالي هو اتحاد بين دول ذات سيادة متساوية(كل منها معترف به من قبل المجتمع الدولي)، وقد شكلت لأغراض عامة محدودة حكومة مشتركة، وعلى النقيض فإن الاتحاد الفيدرالي يتكون من نظام لتقسيم السلطات حيث تكون هناك حكومة مركزية ووحدات إقليمية تعرف باسم المقاطعات أو الأقاليم أو الولايات أو الكانتونات، ولكل منها مسؤوليات سياسية مختلفة؛

-الكونفيدرالية هي اتحاد قائم على معاهدة، يمنح القليل من السلطات للمركز من أجل الحفاظ على حرية الوحدات المكونة، والتي تكون من حيث المبدأ حرة في الانفصال، أما الفيدرالية فلها دستور يفترض ديمومة الاتحاد، صمم لضمان الحقوق الفردية وتقسيم السلطة، والهدف هو التوفيق بين حكم الوحدات الذاتية والحرية الفردية.

- الفيدرالية تقوم على أساس دستور مكتوب على أساسه توزع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والأقاليم التي يضمن لها الدستور الوجود القانوني المستقل، وبما أن الاتحاد الفيدرالي هو تنظيم داخلي

---

[1] عصام سليمان، **مرجع سابق**، ص.42-43.

[2] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.40.

[3] Andrew.R.Glencross, **Federation/Confederation**, (Lille Catholic University,Article in Electronic Journal:January 2007 ,at: https://www.researchgate.net/publication/27229002

لابد أن يتولى تنظيمه دستور مكتوب، كما أن دستور الدولة الفيدرالية يجب أن يكون هو القانون الأسمى في البلاد، ويجب أن يكون إلزاميا لكل من الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم، بالإضافة إلى أن سلطات الأقاليم لا يحق لها إصدار قوانين تخالف نصوص الدستور الفيدرالي، وكذلك لا يسمح بتعديله من الحكومة المركزية بمفردها بل يحتاج إلى موافقة الأقاليم أو الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية[1]. أما الاتحاد الكونفيدرالي"التعاهدي أو الاستقلالي" فينشأ بموجب معاهدة دولية تبرم بين عدد من الدول تلتزم بمقتضاها بالعمل على تحقيق مصالح مشتركة كالدفاع عن استقلالها، وحفظ السلام بينها، وتحقيق الرخاء والازدهار والتقدم، وغير ذلك من المسائل المهمة التي تتعلق في الغالب بالشؤون الخارجية، وبذلك تظل كل دولة من دول هذا الاتحاد محتفظة بسيادتها الداخلية والخارجية، وبالتالي باستقلالها الداخلي والخارجي ويتولى مباشرة هذه الأغراض المشتركة هيئة خاصة تسمى مؤتمر أو مجلس أو جمعية، حيث تنص المعاهدة على طريقة تكوينها، وسير أعمالها، ويغلب على هذه الهيئة الطابع السياسي[2].

–في النظام الفيدرالي هناك مبدأ المشاركة الذي يترتب عنه إنشاء برلمان فيدرالي مزدوج الغرف يحقق التمثيل العادل والنسبي للدول الأعضاء بينما في النظام الكونفدرالي لا يوجد برلمان مركزي وإنما توجد الأجهزة التي أنشأتها معاهدة الاتحاد والتي يكون فيها التمثيل للحكومات وليس للأشخاص [3]. فالأعضاء وهم الذين يختارون بوساطة حكومات دول الاتحاد، لا يعبرون عن رأيهم، وإنما عن رأي الدول التي يمثلونها، والقاعدة أن تصدر قرارات الهيئة بالإجماع أو بأغلبية خاصة أو بالأغلبية المطلقة ويشترط لكي تصبح قرارات الهيئة نافذة، موافقة دول الاتحاد عليها، ولا يجوز تعديل المعاهدة المبرمة بين دول الاتحاد، أو الأهداف المشتركة التي نصت عليها تلك المعاهدة، إلا بموافقة الدول الأعضاء جميعها[4].

– في الاتحاد الكونفدرالي تنشأ هيئات مشتركة، ويوكل إليها اختصاصات مشتركة تقوم بها منفردة أو مجتمعة مع باقي الدول الأعضاء، وتبقى الدول الأعضاء محتفظة بسيادتها ولها استقلالها والإبقاء على القسم الأكبر من اختصاصاتها مثل حقها في عقد المعاهدات باستثناء المسائل التي تنص عليها وثيقة الاتحاد، ولا يتولد عن هذا الاتحاد شخص دولي جديد، وللدول الأعضاء الحق في الانفصال من هذا الاتحاد متى رغبت في ذلك، كما يحتفظ الأفراد في كل دولة بجنيستهم الخاصة، ويعتبرون أجانب بالنسبة لباقي دول الاتحاد، أما في النظام الفدرالي فتنصهر سيادات الدول الأعضاء في سيادة واحدة وهي سيادة

---

[1] حنين باسم خزعل، إياد خلف العنبر، **مرجع سابق**، ص.141.

[2] حسن مصطفى البحري، **مرجع سابق**، ص.237.

[3] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.43.

[4] حسن مصطفى البحري، **مرجع سابق**، ص.237–238.

الكيان"الشخص"القانوني الدولي الجديد، وبالتالي تتحول العلاقات بين الدول الأعضاء من علاقات بين أشخاص القانون الدولي إلى علاقات بين أشخاص القانون الداخلي فرغم احتفاظ الدول الأعضاء باستقلالها الداخلي فإن مواطنيها يكتسبون مواطنة جديدة وهي مواطنة دولة الاتحاد الفدرالي التي تربطهم بها العلاقة القانونية المتمثلة في الجنسية[1].

– في الاتحاد الكونفدرالي لا توجد محكمة عليا للفصل في المنازعات التي يمكن أن تحصل بين الدول الأعضاء، وهذا لا يعني عدم وجود أي وسيلة لحل تلك النزاعات بين الدول إن حصلت، حيث أن هيئاته تقع على عاتقها مسؤولية حل تلك النزاعات بطرق سلمية، ووفقا لنصوص الاتحاد التي تحظر اللجوء إلى القوة لحل النزاعات بينها، بل يكون لزاما عليها اللجوء إلى الهيئة المركزية للاتحاد(الجمعية أو المؤتمر أو الكونغرس) لحلها عن طريق التحكيم أو الاستعانة بقضاة من الدول الأعضاء للحكم في النزاع[2]. أما في النظام الفدرالي فمن سماته وجود المحكمة الفدرالية العليا، والمراد بها تنظيم سلطة قضائية اتحادية لكي تستطيع الحفاظ على وحدة القانون وضمان سمو الدستور الفدرالي وعدم تحريفه عن طريق رقابة دستورية على القوانين الاتحادية والإقليمية من قبل المحكمة الدستورية(الفدرالية)العليا[3].

الموضوع 06: نظرية البناء التوافقي: الكونسوسياسيونياليزم consociationalisme

تمثل فكرة التوافقية نقطة تقاطع الحلول السياسية التي تأخذ تمثيل الهويات الجماعية في الحسبان على مستوى طريقة الانتخابات، والائتلافات، وأحيانًا على مستوى النظام السياسي بمجمله من أجل تحقيق الاستقرار وتجنب الصراع والحرب الأهلية.وقد ظهرت نماذج التوافقية عمليًّا في نهاية القرن التاسع عشر،ومع بداية القرن العشرين في بلدان أوروبية غربية، بداية في هولنداوبلجيكا وسويسرا والنمسا، أي تحديدا في بعض الدول المتعددة القوميات واللغات، سعيًا لتحقيق الاستقرار في إطار سياسي لا يحصرنفسه في "ديمقراطية الأغلبية" التي قد تهمش فيها الأقليات الإثنية. وعلى هذه التجارب العينيّة وتطورها، بنى مفكرون سياسيون منذخمسينيات القرن الماضي وستينياته فكرة الديمقراطية التوافقية **Democracy Consociational** ومن أبرزهم غيرهارد ليمبروخ **Gerhard Lehmbruch** وغابرييل ألموند**Gabriel A. Almond** وآرنت ليبهارت **Arend Lijphart** وقد تخصص ليبهارت

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.42–43.

[2] محمد عمر مولود، **الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي:العراق نموذجا**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط.1، 2009)،ص. 126.

[3] كاروان اورحمان إسماعيل، "التنظيم الدستوري لصلاحيات الأقاليم في الدولة الفيدرالية:دراسة مقارنة،" **مجلة جامعة التنمية البشرية**، م.03، ع.02،(جوان2017)، ص.222.

في هذا النموذج، ونظّر له، وتابع نشوء نماذج جديدة لإدخال تعديلات على ما عد نظرية[1]. يعني هذا أنً التوافقية بدأت بوصفها سياسات عمليةْ أملتها الضرورة ودساتير متناسبة مع الحاجة والتجربة التاريخية والثقافة، وتوطّنت حتى في الأعراف في دول معنية، وذلك قبل أن تصبح نموذجا نظريًا. وهذه حقيقة يُفترض أن توضع في الاعتبار قبل التعامل مع هذه الفكرة كأنها نظرية قائمة بذاتها، إذ يقاربها بعضهم كأنها النموذج الأوحد الذي يفترض أن يُطبّق، على الرغم من أنه في هذه الحالة سبقت الممارسة النظرية تاريخيًّ ومن ثمِ لم يجر تطبيق نموذج حصري أصلاً . فأنماطها المختلفة ارتبطت بالبنية الاجتماعية والسياسية والظروف والمعطيات والثقافة السياسية السائدة في أوساط الفاعلين السياسيين في كل دولة. وبعضها لم يُنتج أنظمةً توافقيةً ديمقراطية، بل "توافقيات،" أو توافقات، هي بمنزلة "كارتيلات" بين نخب طائفية أو إثنية أو غيرها. وما زال النموذج الأعم لحلّ قضايا الصراع على السلطة على نحو عادل هو الدولة الديمقراطية القائمة على أساس المواطنة المتساوية وسيادة القانون، وقد يتضمن ذلك أشكالاً ً مختلفة من الإدارات الذاتية المحلية والجهوية والثقافية.ويعود المصطلح إلى كتابات الفيلسوف الألماني يوهان ألتوسيوس **Johannes Althusius** (1557–1638) الذي استخدم المصطلح اللاتيني **Consociation** ويُبينّ ليبهارت أن هذا المصطلح قد استُخدم أيضا في كتابات السياسيين الماركسيين النمساويين؛ من أمثال أوتو باور **Otto Bauer** وكارل رينر **Karl Renner** في بداية القرن العشرين، وفي دراسة ديفيد أبتر في عام 1961حول أوغندا.وكذلك في دراسة آرثر لويس بعنوان "السياسة في غرب أفريقيا في عام 1965 كما يشير إلى أن الباحث الألماني غيرهارد ليمبروخ استخدم المصطلح ذاته في عام 1967 في دراسته "ديمقراطية التمثيل المتناسب التي تتشابه مع نظريته "الديمقراطية التوافقية[2].

1- مفهوم التوافق:

أ/**التعريف اللغوي** : من الفعل الثلاثي" وفق "تشتق كلمات الوفاق بمعنى الموائمة والتوافق يعني لغة الاتفاق و التظاهر، ووفق الشيء أي لاءمه ووافقه موافقة ووفاقا واتفق معه توافق وكما ورد في قاموس

[1] عزمي بشارة، "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية:نموذجا إيرلندا ولبنان،"**مجلة سياسات عربية**، ع.30،(يناير 2018)، ص.08.

[2] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص.08.

المحيط العربي من فعل "اتفق" بمعنى التقارب، والتوافق الاتفاق والموقف من جمع الكلام وهيئه، و الاتفاق جعل الأمر جمعا بعد أن تفرقته ، كما وردت بمعنى التقرب و التطابق و التناسب[1].

ب/التعريف الاصطلاحي " :التوافق " مفهوم مستمد أساسا من علم الحياة (البيولوجيا) فيشير هذا المفهوم إلى أن الكائن الحي يحاول أن يوائم نفسه وعالمه الطبيعي الذي يعيش فيه محاولة منه من أجل البقاء، ولقد استعار علماء النفس المفهوم البيولوجي للتكيف، والذي أطلق عليه علماء البيولوجيا مصطلح" موائمة واستخدم في المجالات الاجتماعية والسياسة تحت مصطلح "التكيف أو التوافق ،" فالإنسان كما يتلاءم مع البيئة الطبيعية يستطيع أن يتوافق مع الظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة به[2].

2- مفهوم الديمقراطية التوافقية:

تعد الديمقراطية التوافقية شكلاً من أشكال الحكم في المجتمعات المنقسمة أو غير المتجانسة قومياً أو طائفياً أو إيديولوجياً ، وهي تقوم على الشراكة في صنع القرار السياسي من جميع المكونات او الطوائف سواء كانت الأكثرية أم الاقلية منها وعدم إقصاء إحداها، وذلك تجنباً لخطر النزاعات والصراعات التي قد تقود الدولة إلى الحروب الأهلية أو التقسيم. وهناك تجارب تكللت بالنجاح في تاريخ بعض الدول الاوربية التي تبنت الديمقراطية التوافقية في مرحلة من مراحل تاريخها، فقد استطاعت أن تتجاوز الصراعات الإثنية الضيقة، وتحقق درجات متزايدة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وخلق بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية والبشرية الملحوظة ولعل تجربة بلجيكا وسويسرا وهولاندا أنموذجاً لذلك، ولكن تشير التطورات في الدول العربية، ولاسيما العراق منها إلى تصاعد الصراعات الداخلية على النحو الذي يهدد أمن الدولة ووحدتها، ومن الحقائق التي لا تقبل الشك والجدال أن دور قيادات القوى السياسية محوري في هذا الجانب، فكلما اتخذت هذه القيادات من المصلحة الوطنية قيمة عليا على حساب المصالح الإثنية أو الطائفية الضيقة، كان التوافق والاستقرار السياسي أكثر ثباتاً، وكلما تشددت القيادات في مصالحها أدخلت في دائرةمغلقة من الصراع وعدم الاستقرار.

3- مفهوم التوافق السياسي: يعتبر التوافق السياسي من أنظمة الحكم المستحدثة، والتي إتبعتها بعض الدول ذات التنوع والتعدد الاجتماعي، إستجابة لمتطلباتها الاجتماعية والسياسية وإشباع حاجاتها بغية

---

[1] سليمة بلخير، **إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الطائفية دراسة حالة لبنان 1990-2008**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015)، ص. 24.

[2] **المكان نفسه.**

إدارتها بشكل جيد، والإنسان بطبعه اجتماعي وهذا الطبع متغلب عليه حتى في الظواهر والأنساق السياسية أيضاً فساعده ذلك على أن يرتقي الى مستوى عالٍ في بناء الدول والأوطان وإدارتها، لذا يعتبر التوافق السياسي من الظواهر السياسية القديمة جداً، فقد ظهر في المجتمعات البشرية ذات المدلول السياسي والمعاصر[1].

أ: التوافق السياسي لغة: وهو الاتفاق والتظاهر مأخوذ من وفق الشئ أي لامه، وقد وافقه موافقة، وإتفق معه توافقاً، يراد به: الاتفاق مع الأغلبية، كذلك هو التظاهر بمعنى الوفاق وهو من الموافقة بين الشيئين.

بً: التوافق السياسي إصطلاحاً: هو بناء سياسي مؤسسي تتفاعل في إطاره الداخلي، بنى ذات علاقة متشابكة متداخلة، وظيفتها تحقيق التوازن في المجتمع ويعني في جوهره تكييف مبدأ الأكثرية والأقلية في مرحلة الانفلات السياسي والأمني، وغياب سلطة الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، وبروز نزاعات التشظي على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية، لصالح الانحيازات الطائفية والعشائرية والمذهبية وغيرها، كما وصف بانه إتفاق عام بين الأحزاب السياسية على إدارة شؤون البلد بناء على أسس توافقية بغض النظر عن حجم تمثيلها البرلماني الحقيقي فهو حالة وقتية تتزن فيها قوى المجال مع القوى المتنافرة والمتنازعة ، فيمكن القول أن التوافق السياسي هو توافق آراء وموقف ومصالح مجموعات سكانية مختلفة في دولة ما حول كيفية إدارة الدولة[2].

4- خصائص التوافق السياسي: للتوافق السياسي مجموعة من الخصائص المميزة منها[3] :

- إنها عملية كلية: وتعني ضرورة توافق القوى السياسية المنبثقة من المكونات الاجتماعية، في البيئة السياسية التي تدير الحكم (سلطة ومعارضة)

-**إنها عملية إرتقائية تطورية:** حيث أن توافق القوى السياسية في إطار سياسي معين، يعني قدرتها على التخلص من التمييز العنصري والارتقاء بالجماعة ككل نحو التفاعل والرقي والتطور في إدارة المجتمع.

-**التوافق عملية نسبية:** حيث يختلف التوافق بإختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، ويتوقف على عامل الزمان والمكان.

-**التوافق عملية وظيفية:** فهو ينطوي على إعادة الإتزان، وتحقيقه من جديد والناتج عن نزاع القوى المتنازعة، فالتوافق لا يعني فقط خفض التوتر، وانما تحقيق لقيمة الذات والوجود والمصالح القائمة إضافة

---

[1] علي سفيان عبد الله،" دور التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم لبنان والعراق إنموذجا،"**مجلة تكريت للعلوم السياسية**،ع.27،(مارس 2022)،ص. 236.

[2] علي سفيان عبد الله، **مرجع سابق**، 237.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 237-238.

للحاجات الحقيقية.

-**التوافق عملية ديناميكية:** ويراد به سلسلة من العمليات التي بدأت بالحوار والنقاش وقبول الآخر وصولاً إلى المحصلة المتمثلة بالتوافق المتفاعل مع نفسه، دونتوقف فهو يحاول دائماً تحقيق التوازن بين المصالح واحتياجات فواعلها

5-خصائص الديمقراطية التوافقية: تطبيقا للديمقراطية التوافقية، عادة ما يتأسس "ميثاق تعاقدي" أو "دستور توافقي" يعكس اتفاقات الحد الأدنى، وكما يعرف أودنيل **Guillenmo** وشميتر **Philippe C. Schmitter** الميثاق بأنه: "اتفاق قد يكون غير علني بين مجموعة قوى ساعية لتحديد أو لإعادة تحديد القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على قاعدة ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية لكل الأطراف المشاركة في العملية ويعدّ الميثاق التعاقدي خطوة بالغة الأهمية والحيوية بنفس الوقت في بناء الاستقرار السياسي، ذلك أنه يضع الأساس لحل وسط انتقالي، ربما يمتد لفترة طويلة ويتعلق ذلك بمستوى الحراك السياسي والاجتماعي والثقافي، هذا الحل يكون محل تفاوض واتفاق تتفق بموجبه القوى على امتناع كل طرف عن استخدام قوته إيذاء الآخر ومصالحه الحيوية. والميثاق التعاقدي يعتبر لب وجوهر الديمقراطية التوافقية، إذ هو يضبط حدود الوفاق والتوافق بالنسبة لكل الأطراف، وبنفس الوقت يعكس التوازنات الدقيقة بينها، وربما يكون هذا الميثاق مؤقتا، أي أنه يحتاج إلى مفاوضات جديدة وخاصة عندما تتغير الأوضاع ويدخل لاعبون جدد الحلبة السياسية، لكن تبقى بعض عناصر الميثاق أساسية ودائمة في ترتيبات بناء الاستقرار السياسي.وتتسم هذه المواثيق التأسيسية التي تشكل جوهر الديمقراطية التوافقية، بعدد من السمات التي تدشن مرحلة تأسيسية على قاعدة الضمانات المتبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المشاركة تتجلى في[1]:

أ-الشمولية: إذ يجب أن تضم كّل القوى أو اللاعبين السياسيين الفاعلين على الساحة كي يتم ضمان احترام هذا التعهد من كل الأطراف وكي لا يجري اختراقه أو إفشاله.

ب-التضمينية للقضايا المركزية والجوهرية:

بحيث أن المواثيق التي تتسم بالاتفاق على القضايا الإدارية أو الإجرائية غالبا ما لا تحمل صفة الديمومة أو الاستمرارية، كما أنها ذات توجه عريض من الاهتمامات أكثر منها راسمة للقواعد والإجراءات اللحظية الآنية.

ج- التمثيلية: أي إعادة الاعتبار لكل القوى ذات الوزن حتى التاريخي منها والتي كانت مهيمنة تقليديا وذلك كي يجري إشعارها بأن مصالحها الحيوية مصانة، وغالبا مايكون لهذه القوى دور في إعطاء

[1] عياد محمد سمير، "الديمقراطية التوافقية،" **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، م.01، ع.01،(جانفي 2013)، ص.274.

الشرعيلميثاق جديد يتجاوز دورها التاريخي.

د-الاعتدال: الإعتدال لدى قادة القوى السياسية المشاركة في التفاوض، وربما يكون الاعتدال أحيانا ثمنا للمشاركة، أو بحسب صامويل هانتنغتن **Huntington** مقايضة المشاركة بالاعتدال وهو مايضمن توسيع حدود المشاركة في النظام السياسي بإشراك القوى السياسية المستثناة سابقا مقابل تخليها عن مواقفها الراديكالية.

6-خصائص الديمقراطية التوافقية حسب ليبهارت: تقوم فكرة الديمقراطية تاريخيا على المبادئ التي حددها "جون لوك" و"مونتسكيو" ، أي الحكم بالرضى عبر الانتخابات ، وحكم الأكثرية أو الأغلبية الفائز بأكبر عدد من الأصوات، وتقسيم السلطات، وقد اصطلح على نظرية لوك-مونتسكيو بمفهوم" الحكم الأغلبي، ونشأت هذه النظرية من تلخيص تجربة الديمقراطيات المبكرة كما في انكلترا، فرنسا، أمريكا خلال القرنين (18)و(19)، وقد ولدت هذه الديمقراطيات في بلدان متجانسة قوميا بصورة ما، وهو تجانس لا يقسمها إلى أقليات وأكثريات دينية، أو إثنية، أو ثقافية، لكن في المقابل فإن مبدأ الأغلبية والأقلية السياسي سيتحول في المجتمعات المنقسمة إثنيا أو طائفيا، وبنسب متفاوتة، إلى أغلبية وأقلية قومية طائفية مما يخلق استبداد الأكثرية، ولهذا حاول الممارسون السياسيون إيجاد حل لهذه المعضلة في اتجاهين: الأول استخدام الفيدرالية أو مناطق الحكم الذاتي لضمان حقوق الأقليات، وهو استلهام للتجربة الفيدرالية الأمريكية-الألمانية، التي برزت بدافع الحد من تغول السلطة المركزية، وذلك بتقسيم السلطات على أساس جغرافي، بين مركز وأطراف، أما الاتجاه الثاني وهو التجربة التوافقية التي نشأت عمليا بعد الحلارب العالمية الثانية، اعترافا بقصور النظام الديمقراطي الأكثري المألوف مثل البريطاني على سبيل المثال، وعليه فإن الديمقراطية التوافقية انطلقت من قاعدة ديمقراطية راسخة وليست ناشئة[1]. ويتميز النظام التوافقي عن النظام الديمقراطي بأربعة عناصر أساسية حسب "آرنت ليبهارت" وهي في ذات الوقت تمثل

7-خصائص الديمقراطية التوافقية: وهي[2]:

أ- **الائتلاف الواسع الكبير:** وهذا من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي، ومن الممكن أن يتخذ أشكال عدة متنوعة، منها حكومة ائتلافية موسعة في

---

[1] شاكر الأنباري، **الديمقراطية التوافقية :مفهومها ونماذجها**(بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية،ط.1، 2007)، ص.7-8

[2] آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسني زينة(بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط.1، 2006)، ص.47-70.

النظام البرلماني، مجلس موسع أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة، أو ائتلاف واسع للرئيس وغيره من كبار أصحاب المناصب العليا في النظام الرئاسي،

ب-**الفيتو المتبادل:** المشاركة في الائتلاف الواسع تتيح ضمانة سياسية هامة لقطاعات الأقلية، لكنها ليست حماية مطلقة أو خالية من العيوب، وينبغي للقرارات أن تتخذ في الائتلافات الواسعة، وعندما تتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات، فإن تمثيل الأقلية في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الائتلاف، لكنها قد تهزم مع ذلك أمام أصوات الأكثرية، وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع أقلي، فإن هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرض التعاون بين النخب القطاعية للخطر، ولذلم لابد من إضافة فيتو الأقلية إلى مبدأ الائتلاف الواسع، ولا يمكن لغير هذا الفيتو أن يمنح كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية. فالفيتو حق متبادل بين الأقلية والأكثرية الهدف منه منع احتكار السلطة.

ت-مبدأ النسبية: حيث يمثل هذا المبدأ انحرافا هاما عن حكم الأكثرية، كالفيتو المتبادل، وهو وثيق الصلة بمبدأ الائتلاف الواسع، وتقوم النسبية بوظيفتين هامتين: الأولى إنها طريقة في توزيع التعيينات في الإدارات العامة والموارد المالية القليلة علةى شكل مساعدات حكومية على مختلف القطاعات، ويمكن مقابلتها بمبدأ الرابح يأخذ كل شيء في حكم الأكثرية غير المقيدة، نظرا إلى أن تقسيم غنائم الحكم على أصغر عدد ممكن من المشاركين هو أحد دوافع تشكيل الائتلاف الأصغر الرابح، فإن قاعدة التوزيع النسبي تجعل الائتلاف الأصغر الرباح أقل ربحية ولذلك أقل إمكانية، وبذلك فالنسبية تعتبر معيارا محايدا وغير منحاز للتوزيع، وتزيل عددا كبيرا من المشاكل المسببة للانقسامات في عملية صنع القرارات وتخفف بذلك من أعباء الحكم التوافقي، والطريقة الثانية هي تفويض أصعب القرارات المصيرية إلى كبار زعماء القطاعات، والنسبية مبدأ حيوي في هذه العملية

ث-الاستقلال القطاعي: ينبغي أن أن تتخذ من قبل كل القطاعات معا وبدرجات متساوية تقريبا من النفوذ، أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة

8- مبررات النظرية التوافقية والانتقادات الموجهة لها: نظام الأغلبية لم يعد يسمح للأقليات بمختلف أشكالها من التمثيل السياسي، ومن ثم في المحافظة على حقوقها السياسية ومصالحها الحيوية، من هنا برزت فكرة التوافقية كبديل الأغلبية في المجتمعات السياسية التي تنطوي على عناصر التنافر والاختلاف والتي تهددها مظاهر الانقسام والانشطار، فبدل الاحتكام إلى نظام الأغلبية الذي قد يسفر عن استئثار أغلبية تنتمي إلى توجه سياسي واحد ينتج عنه بالضرورة استقطاب سياسي ومجتمعي حاد يلجأ المجتمع

إلى التوافق بأساليبه المختلفة لتفادي انزلاقات استئثار أغلبية أحادية بالمشهد السياسي[1] .
تهدف الديمقراطية التوافقية إلى تحقيق هدفين أساسيين هما تحقيق الاستقرار السياسي الذي عجزت الديمقراطية الأغلبية بآلياتها التقليدية على توفيرها، وتحقيق نسبة من العدالة السياسية وبضمان حقوق الأطراف الضعيفة مثل الأقليات وتجنب استئثار الأغلبية بالاستيلاء على جميع مظاهر السلطة.
أ-تحقيق الاستقرار السياسي: لقد اعتبرت الديمقراطية النيابية وإلى وقت طويل النموذج الأمثل للحكم السياسي الرشيد، والوسيلة السياسية المثلى لتفادي الوقوع مرة أخرى في حماة النظم الاستبدادية، اعتمدت الديمقراطية النيابية بطابعها التقليدي على مبدأ الأغلبية في حسم الاستحقاقات السياسية جميعها سواء في بناء وإسناد السلطة أو في تنظيم العملية التشريعية أو في إصدار القرارات المصيرية في الدولة طالما أن الديمقراطية التقليدية نشأت في بلدان متجانسة قوميا وطائفيا، برز في نظام الانتخابات الذي تقوم عليه الديمقراطية التقليدية غير أن الحضور المهم لنظام الأغلبية كمعيار أوحد لحسم الاستحقاقات الانتخابية لم يعد كافيا من جهة لتحقيق مبادئ العدالة الانتخابية أو العدالة التمثيلية على حد تعبير "**موريس ديفرجيه**"، ومن جهة أخرى بات يرتب مشاكل سياسية عبر عنها "**ألكسيس دي توكفيل**" في كتابه الديمقراطية الأمريكية بطغيان الأغلبية[2].

لاشك أن عدم كفاية الديمقراطية الأغلبية في ضمان الأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي جاء نتيجة تغلب عوامل التفرقة والاختلاف بسبب حجم وقوة التعدد ودرجة وعمق الاختلاف وحدة الاستقطاب الناتج عنه، حيث بات نظام الأغلبية التقليدي عاجزا عن تحقيق أهداف الديدقراطية المتمثلة أساسا في إدارة التنافس والاختلاف بطريقة سلمية، "فالنتائج المترتبة على التمثيل السياسي المعتمدة في المجتمعات التعددية في الغالب على الانتماء القومي والديتٍ والدذبي، وهذا ما يفرز وجود أغلبية وأقلية ثابتة لا يمكن معها وجود التداول على السلطة إلا بين جماعة أو مكون معين، مما يدفع الأقلية إلى سلوك سبل أخرى قد تصل إلى العنف لإرغام الأطراف الأخرى على منحها قدر معقولا في إدارة الدولة وتداول السلطة" فالديمقراطية التوافقية من هذا المنظور توفر الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية، بمعنى أن الديمقراطية تسعى إلى تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز الانسجام والوحدة الوطنية" لقد شكل هدف تحقيق الاستقرار السياسي هاجسا قويا في المجتمعات التعددية والمتنوعة قوميا وإثنيا،

---

[1] هواري زيان،"انعكاسات الديمقراطية التوافقية على وضع الدستور ومضامينه،" **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، م.09، ع.01،(جوان 2023)، ص.248.

[2] هواري زيان، **مرجع سابق**، ص.249.

فعادة ما كانت تواجه المجتمعات التعددية المنقسمة عرقيا وطائفيا تحديات متعلقة بإنشاء النظم السياسية الفعالة التي تتجاوز من خلالها الصراع والحرب الأهلية إلى تحقيق التجانس الاجتماعي والاستقرار والتوافق السياسي"، ولم يكن هناك غير بناء قدر من التوافق السياسي من سبيل لتجاوز هذه المعضلات. فما يلاحظ أن الديمقراطية التوافقية تتلازم بشكل ضروري مع مظاهر التعدد والتنوع والاختلاف الحادة، وهي تلك الاختلافات التي تشرف على التحول إلى النزاع والتناحر ومن ثم تهديد الاستقرار السياسي والمجتمع بخلاف الاختلافات السياسية الطبيعية المعتادة بين أطياف المجتمع السياسي التي ترضى بالاحتكام إلى قواعد الديمقراطية الأغلبية ولا تستدعي اللجوء إلى التوافق. لقد ولدت الديمقراطية التوافقية في ظل هذه الشروط والظروف التي يطبعها الانقسام المجتمعي، ويعتبر هذا العامل من أخص خصائصها، ولذلك " يعتبر الاستقرار السياسي في الدول المتعددة التركيبة الاجتماعية مرتبط بمدى فعالية تطبيق مبادئ الديمقراطية التوافقية" من خلال المبررات التي كانت وراء اعتماد الديمقراطية التوافقية يظهر أنها في بداية الأمر كانت تتمثل بصورة حصرية في الحيلولة دون الوقوع في خطر النزاع والانقسام المجتمعي والسياسي بسبب النزاعات ذات البعد الطائفي الديني أوالعرقي والإثني، ولم تكن الاختلافات السياسية والإيديولوجية تدخل ضمن هذه المبررات، والدوث التي لجأت إلى أسلوب التوافق هي تلك التي تعاني من التعدد الطائفي أو العرقي فقط، والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية في العادة كانت تنشب بين هذه المكونات على سبيل الحصر فقط، ومن ثم كاف اعتماد التجربة التوافقية حكرا على الدول التي تنطوي على هذا النمط من التنوع والتعدد.غير أن ظهور الانقسامات والنزاعات والصراعات السياسية بين الأطياف المجتمعية ذات الطابع السياسي والإيديولوجي وليس العرقي أو الطائفي بالضرورة حتمت أدراج الخلاف السياسي والإيديولوجي ضمن المبررات التي تحمل على تبني الخيار التوافقي كذلك .فالديمقراطية الأغلبية بدورها لم تعد كافية ولا قادرة على تفادي الصراع بين الأطياف السياسية المتنافسة وتلافي الاستقطابات المجتمعية الحادة، والصراع والنزاع والتحارب لم يعد يستند إلا الخلاف الطائفي والديني والعرقي فقط بل كذلك الخلاف السياسي المحض بات سببا قويا من الأسباب التي تذكي جذوة الصراعات بين أبناء الوطن الواحد، ومن ثم فرض الأسلوب التوافقي نفسه حتى على البلدان التي تتسم بالتجانس الطائفي والديني ولكنها تفتقد التجانس السياسي والإيديولوجي. وعلى هذا الأساس طرح "**ليبهارت**" فكرته في كتاباته المتأخرة في كون النظرية التوافقية لم تعد تصلح فقط للدول غير المتجانسة طائفيا وعرقيا، بل تعتبر خيارا مثاليا حتى بالنسبة للدول المتجانسة في هذه الأبعاد هي كذلك[1] .

[1] هواري زيان، **مرجع سابق**، ص.250.

ب- تحقيق العدالة السياسية: الديمقراطية الأغلبية تعتمد معيار الأكثرية معيارا وحيد للتَّرجيح بين القوى المتنافسة بغض النظر عن طبيعة الاختلاف سواء كاف دينيا طائفيا أو عرقيا أو لغويا أو سياسيا فالأغلبية هي التي تمارس الحكم والسلطة والأقلية تمارس المعارضة في أقصى أحوالها أو تمتثل وتخضع، وهذا المعيار في التصور الديمقراطي هو أمثل برنامج لإدارة الصراع والاختلاف بطريقة سلمية لا تنجر عنها الانقسامات أو النزاعات العنيفة وتحقق الاستقرار السياسي، بل إن **دي توكفيل** يرى بأن الأغلبية تهدد الاستقرار التشريعي كذلك، فليس ثم ما يمنع رجال التشريع من تنفيذ رغباتهم بسرعة وبهمة عالية وهم يزدادون كل سنة ممثلين جدد، وبعبارة أخرى أن الظروف التي تؤدي إلى الاستقرار في الديمقراطية، التي تفسح المجال للأهواء والتقلبات في الشؤوف البالغة الأهمية، ومن ثم فإن أمريكا تعد في الوقت الحاضر الدولة التي لا تعيش فيها القوانين سوى وقت قصير، وأقصر مما تعيشه في أي دولة أخرى، فقد تعدلت الدساتير الأمريكية في مدى ثلاثين عاما، ونشاط المشرعين لا يهدأ أبدا وهذا يعني أن الولايات المتحدة تتبع في تكوين قوانينها عدم الاستقرار الطبيعي الذي تتصف به رغباتها".

ج-الانتقادات الموجهة للنظرية التوافقية: هناك جملة من الانتقادات التي وجهت لنظرية الديمقراطية التوافقية ومنها:

- انتقد ليبهارت لأنه بنى نظريته على وجود أربع أركان على أساس تطبيقها إذا تم تطبيقها حسبه فتصبح الدولة قد طبقت الديمقراطية التوافقية، لكن الواقع أن هناك تجارب كثيرة وصفت بالتوافقية لكن لا تظهر فيها كل الأسس
- عدم وجود شكل واضح للائتلاف الكبير الذي عرضه في نظريته، كما أنه لا يوجد معايير واضحة يتم من خلالها قياس وجود هذه الأركان من عدمه[1]
- انتقد تفاؤل لبيهارت حول تقديم رؤساء المجموعات تنازلات للنخب خصوصا من قبل "هورويتز **Horowitz** حيث يقول أنه ليس من السهل تقديد تنازلات وخصوصا من المجموعات العرقية إلى النخب السياسية الوطنية[2]
- اعتبرت الديمقراطية التوفقية منافية للمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الديمقراطية وهو التنافس السياسي نتيجة غياب المعارضة الفعالة[1]

[1] Barry, B. «The Consociational Model and Its Dangers», **European Journal of Political Research**. 3(4), . p 393-412

[2] Horowitz, D. **Constitutional Design: Proposals versus Processes. In A. Reynolds (Eds.), The Architecture of Democracy: Constitutional Design**, Conflict Management and Democracy Oxford: Oxford University Press 2002.p21.

- اعتبرت التوافقية بأنها ليست نظاما شاملا لتحقيق الديمقراطية فهي لا تعدو أن تكون مجرد تعايش سلمي[2]
- تحول الديمقراطية التوافقية لأداة في يد الجماعات المهيمنة لإخفاء العمليات الحقيقية للسلطة من خلال إعطاء الأقليات فرصة للمشاركة السياسية غير المؤثرة[3]
- عاجزة عن حماية الاستقرار السياسي الذي حققته من خلال ترسيخ التنوع الاجتماعي بين التكوينات الاجتماعية المختلفة وفق أسس معينة[4]
- تحويل الصراع الاجتماعي إلى صراع مادي بسبب نظام المحاصصة فتعطيه رسوخا تجعله بمثابة قانون حديدي وفزاعة لابأن أي محاولة لتجاوزه يعني عودة الصراع الطائفي[5]
- أعطت الديمقراطية التوافقية وزنا للأقليات أكبر من حجمها وذلك من خلال إعطائها استقلالها القطاعي واستعمالها الفيتو المتبادل الذي يعطيها إمكانية تعطيل القرارات وفرض آرائها، وبالتالي الحصول على مكاسب أكبر من حجمها[6]
- الديمقراطية التوافقية لا تشكل الضمانة فالحل السلمي في ظل طبيعة المجتمعات الطائفية يعتمد على العديد من الأمور منها الاقتصاد والموارد وعلى مدى تعرض الدولة لأطماع جيرانها والمصالح الخارجية وعلى ثقافة المجتمع وتاريخه وكذلك على المؤسسات السياسية، لهذا الرغبة في التوافق لا تكفي وحدها فهي عامل من مجموعة عوامل كثيرة[7].
- إن الديمقراطية التوافقية يمكن أن تؤدي إلى تفكيك الدولة لا سيما إذا فشلت في استيعاب كل القطاعات لأنها في تقليص بعض البنيات والهياكل الاجتماعيةأو في تحقيق نموذج للاستقرار السياسي يكون ناجحا، وبالتالي تكون الفرصة متهيئة لانقسام البلد بعد تطبيق الاستقلال القطاعي والفيتو[8]

---

[1] عمارة رشيد ،"الديمقراطية التوافقية "دراسة في السلوك السياسي العراقي ، " **مجلة رانكوي سليماني**، العدد ،30،(تشرين الأول 2013).ص.139.

[2] Hanspeter Kriesi, and Alexander H. Trechsel, **The Politics of Switzerland: Continuity and Change in a Consensus Democracy**,p.63.

[3] ياش ياغي، "النزاعات الإثنية والمشاركة في السلطة،" **مجلة العدالة الإلكترونية**، ع.13،(أيار 2005)، ص.12.

[4] أحمد بيضون، **لبنان الاصلاح المردود والخراب المنشود**(بيروت: دار الساقي، ط.1، 2012)، ص.65-66.

[5] سليمة بلخير، **مرجع سابق**، ص.60.

[6] رضوان زيادة،"**الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي**،"مجلة المستقبل العربي،ع.334،(ديسمبر 2006)، ص.8.

[7] سليمة بلخير، **مرجع سابق**، ص.61.

[8] عياد محمد سمير، **مرجع سابق**، 277.

المحور الثالث: الاتجاه الوظيفي في نظرية التكامل:

في هذا المحور سيتم التطرق إلى ثلاث اتجاهات نظرية وهي النظرية الوظيفية التقليدية، والنظرية الوظيفية الجديدة، ونظرية الاتصال.

الموضوع 07: النظرية الوظيفية التقليدية

تعود جذور المدرسة الوظيفية الكلاسيكية إلى كتابات الباحث البريطاني(روماني الأصل) دافيد ميتراني **David Mitrany** التي صاغها عام 1943 قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد جاء فيها أن الوظيفية تعتمد على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأسباب الحرب والسلم، فالخلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية يشكل أسبابا للحرب، أما الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي فهو يشكل الشرط الأولي للسلام، ويفترض ميتراني**Mitrany** أن النظام المكون من الدول الحديثة(دولة–أمة)لا يمكنه مواجهة المشاكل الاقتصادية الأساسية لأن المجتمع الدولي منقسم بشكل عشوائي إلى وحدات سياسية منفردة(على أساس أقاليم) وليس على أساس المشاكل التي يتوجب حلها، وهذا ما يجعله يقترح خلق مؤسسات دولية على أساس الوظائف تنطلق أولا من معالجة مسائل فنية محددة وتطور تدريجيا في ميدان التعاون الدولي، انطلاقا من مبدأ أن الشكل يتبع الوظيفة[1].

1–المنطلقات الفكرية للوظيفية التقليدية: انطلق "ميتراني" من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت على وسائل عقلانية ومنفعية لذلك، وكانت هذه المسلمات تشكل مفاهيم مركزية عند المفكرين الليبراليين في بريطانيا أمثال"روبرت سيسيل" و"ليونارد ولف"، ويرى "ميتراني" أن الوظيفية تهدف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدة ترابية محددة(الدولة)، وذلك من خلال ربط السلطة بنشاط معين، وتقدم الوظيفية توجهها العام بالانتقال من الإقليمية إلى الكونية[2]. ففي كتابه المشهور"عمل نظام السلم **A Working Peace System** يرى أن المقاربة الوظيفية تبحث العلاقة السلطوية الخاصة بنشاط معين، وفصلها عن الرباط التقليدي بين السلطة وإقليم معين، فهو يرى أن الاتحادات الجهوية بشكل عام مثل الاتحاد الأوربي على وجه الخصوص هو أحد أكثر الدروس ثباتا في التجربة السياسية والتي تقترح أن مثل هذه التجمعات سوف متوهجة بمعاني جديدة للسلطة، كما توفر قدرة كبيرة لاستخدامها، وبشكل عام اهتم "ميتراني" بشروط تحقيق السلم العام وتجنب الحروب في العلاقات

---

[1] ريمون حداد، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أو فوضى في ظل العولمة**(بيروت: دار الحقيقة، ط.1، 2000)، ص.206.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص.276.

الدولية وهو ما ينسجم مع أفكار الوظيفية التقليدية التي ركزت اهتمامها على الأسباب المؤدية للنزاع، حيث يعتقد الوظيفيون أن العالم منغمس في الهوية الذاتية، والجماعات المنطوية على ذاتها، والغيرة التنافسية في بعض الأحيان التي تفجر العنف، والحل هو خلق عناصر الجماعة الدولية[1] . ويعارض ميتراني **Mitrany** الاندماج الإقليمي، لأن ذلك حسبه يؤدي إلى تقوية البنية التنظيمية الجديدة"الإقليمية" وبالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية مما ينقل الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات بين الأقاليم، والتكامل العالمي يهدف إلى إعادة تشكيل النسق الدولي على أساس وظيفي بما يعزز السلام العالمي، وعليه فالتكامل الإقليمي حسبه يخلق نوع من النظم الإقليمية المتصارعة، وهو أمر سيزيد من الفوضى في العلاقات الدولية بدل إرساء السلام [2]. وقد انتقد المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى(الفيدرالية والكونفيدرالية) كحل لتنظيم المجتمع الدولي، ويبرر ذلك بكون المنطلق لا يجب أن يكون فوقيا(دستوريا) بل يجب أن يكون تحتيا قاعديا يرتكز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق إنشاء وتكوين منظمات دولية، وتوجيه طاقات الشعوب وإمكانياتها نحو خير الجماعة الدولية **INTERCOMMUNITY**[3].

ويرى ميتراني أن القاعدة الاجتماعية والاقتصادية تمهد الطريق نحو الاتفاق في الميادين السياسية، فعندما يتم تنظيم المجتمع الدولي على أساس وظيفي عن طريق تكوين شبكة من المنظمات الدولية متمحورة حول الاحتياجات الأساسية لشعوب العالم بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بينما، يمكن القضاء على جذور النزاعات والحروب بين الدول مما يمهد الطريق نحو السلام الدائم، فالوظيفيون التقليديون يؤكدون على أساس أن العنف والحروب لا تعود إلى الطبيعة الأنانية للإنسان بقدر ما هي مرتبطة بالطريقة والظروف التي تكونت وتطورت فيها هذه الطبيعة، وعلى هذا الأساس فالأوضاع والظروف والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق بيئة جديدة يمكن أن تتطور فيها محددات ومؤشرات السلوك والتصرف السلمي، وعليه فالتعاون بين الدول في مجالات معينة سيؤدي إلى التقليل والقضاء على عوامل الاختلاف، ومن ثم إنهاء الحروب والنزاعات[4]. ومن جهة أخرى يرى ميتراني أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني ولكنها لعبت

---

[1] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص.69.

[2] David Mitrany, **A Political Theory For The New Society in Functionalism: Theory and Practice Relations**,eds Groom j.j.R. and Paul Taylor(London M university press, 1975) p.252.

[3] كمال مقروس، **مرجع سابق**، ص.39.

[4] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.46.

دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أمكن إيلاء مثل هذه النشاطات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي فإنه من الممكن انجاز التكامل الدولي[1]. يعتبر ميتراني أن التطور السلمي لا يتم من خلال نقل الحدود بل من خلال نقل أعمال ونشاطات تتجاوزها، فالدول لن تخلى عن سيادتها مبدئيا ولكنها قد تقبل بنقلها لطرف جديد في بعض المجالات المحددة[2].

2-الأسس العملية للوظيفية التقليدية: يرى ميتراني والوظيفيون الأصليون أن الأساس العملي والمرتكز الرئيسي هي الحاجات الإنسانية، حيث أن الحاجات الإنسانية تقع في قلب العلاقات الاجتماعية وعلى قدر استحسان الناس لفكرة الاعتراف بالحقوق، فإنهم يفضلون قبل ذلك تحقيق احتياجاتهم، ولكن هناك حاجات عابرة للحدود، والحل لا يمكن أن تقدمه التنظيمات والصروح الدولية الكبرى التي تؤسسها الدول من أجل التقارب، ولكن تقدمه المنظمات الدولية ذات الطابع التقني مثل اتحاد البريد العالمي أو المنظمة الدولية للعمل وهذه المنظمات ستحظى بالاعتراف لأنها تعوض الدول في تحقيق وظائف ومصالح الجماعات المختلفة[3].

إن تحقيق التكامل الدولي يبدأ **أولا** من: تحويل الاهتمام الدولي من القضايا السياسية إلى القضايا الفنية التي تنصب بالدرجة الأولى على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبشرية جمعاء، والتركيز على الوظائف والنشاطات ذات الاهتمام الدولي العام"المشترك"، فالقطاع الوظيفي في التظيم الدولي حسب الوظيفيين التقليديين هو ذلك الجزء من النشاطات الدولية المنظمة التي ترتبط بشكل مباشر بالشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإنسانية وغيرها والتي تدخل في إطار ما يسمى **بالسياسة الدنيا** فجل هذه النشاطات تركز بالدرجة الأولى على تحقيق التقدم والرفاهية على مستوى دولي مما يحقق السلم والأمن في العالم، وبالتالي فإن خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة بين الدول تؤدي إلى تأسيس وإقامة مجتمع دولي خال من الحروب من خلال التعاون في المجالات النفعية المشتركة وليس من خلال الاتفاقيات والمعاهدات وتكوين الأحلاف بين الدول، فتزايد المشكلات ذات الطابع الفني على المستوى الوطني ستعزز قاعدة التعاون على المستوى الدولي. ومن جهته يرى نورمان أنجل **N. Angell** أن النظام الدولي للدول قد أعمى الناس عن حاجاتهم الحقيقية في الرفاهية، فقد أعطاهم مجموعتين من القيم المتضاربة وهدفين متناقضين: الأول منبثق من الولاء للوطنية والدولة القومية

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص.270.

[2] ريمون حداد، **مرجع سابق**، ص.206.

[3] نسرين نموشي، **مرجع سابق**، ص.138.

ويتطلب الدفاع عن الشرف القومي والمصلحة الوطنية، والثاني منبثق من الحاجات الإنسانية البسيطة مثل الصحة والنقل، والسكن، التي لا تستطيع الدولة القومية في أحيان كثيرة تحقيقها وتلبيتها بسبب ضعف إمكانياتها في هذه المجالات[1].

ومثل هذه الحاجات البسيطة هي القاسم المشترك بين جميع شعوب العالم مهما كان انتمائها العرقي أو الجغرافي أو الإيديولوجي أو الديني أو السياسي،...، وعليه يرى الوظيفيون أنه يجب التركيز على النوع الثاني من الأهداف التي تهتم بالحاجيات المرتبطة بالرفاه الاجتماعي والتي تشكل أساس منهج الوظيفية الأصلية، وعلى هذا الأساس يرى الوظيفيون أن الإنسان عقلاني بما يكفي ليستجيب لكل النشاطات وحتى الإشارات التي تهدف إلى رفع مستواه المعيشي، وهذه الاستجابة ستخلق قاعدة مؤيدة لعملية التكامل الدولي مما يؤدي تدريجيا للقضاء على الحدود الجغرافية بين الشعوب، ومن خلال هذا التحول الذي يهدف إلى تعويض المشاكل الوطنية والحلول الوطنية بالمشاكل الدولية وفوائد الحلول ما بين الدول، فالوظيفة هنا لا تركز على التضحيات التي يجب القيام بها لإقامة مجتمع دولي مسالم، بل تركز على النتائج الإيجابية والمصالح التي يمكن الحصول عليها عن طريق التعاون بين الدول، إذن **المرحلة الأولى** يتم فيها تحديد الاهتمامات المشتركة للإنسانية جمعاء مهما كانت اختلافاتها، وهذا التحديد سيدفع إلى تكوين الإطار القانوني والتنظيمي لهذه النشاطات والاهتمامات، أما **المرحلة الثانية** فتتمثل في تكوين المنظمات الدولية الوظيفية المتخصصة "الاقتصادية والاجتماعية" عبر القومية، والعمل على تشكيل وقولبة التوجهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلا للواقع الدولي[2]. وتكوينها يكون نتيجة لوجود نشاط أو وظيفة أو حاجة مشتركة ولا يمكن لأي منظمة دولية الجمع بين نشاطين أو أكثر، وهنا جاءت فكرة تخصص كل منظمة دولية في مجال أو نشاط معين، والتخصص يزيد من فعالية المنظمات الدولية في القيام بمهامها، أما **المرحلة الثالثة** فتتمثل في تعيين المتخصصين وهم الأشخاص الذين يسهرون على تسييرهذه المنظمات الدولية، فالوظيفيون يصرون على إعطاء كل الصلاحيات للخبراء والفنيين المتخصصين في صنع القرارات وتنفيذ السياسات التي يرونها كفيلة بأداء وظيفة المنظمة الدولية، وهذه السياسات يجب أن تكون لها نتائج إيجابية على قطاعات واسعة ومختلفة في مجتمعات الدول المعنية، وأن تؤدي هذه النتائج إلى إدراك الشعوب في كافة الدول إلى أهمية هذه السياسات، ويزيد تأييدها المطلق للخبراء والفنيين، كما يؤكد الوظيفيون التقليديون على أنه ما دام الخبراء والفنيون مهتمون أساسا بتحسين

---

[1] N.Angell**, The Great illusion-now**, Harmonsworth, Penguin Books,1939.p.269.

[2] جيمس دورتي، بوبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص.271.

مستوى معيشة الشعوب ومستقلين عن أية سلطة خارج المنظمة الدولية فإن الإجماع والاتفاق بينهم يصبح محسوما[1].

3-منهج التكامل عند ميتراني: يبرز في نظرية ميتراني مفهوم التعميم أو الانتشار **Ramification** (التفرع أو التشعب) الذي يعني من وجهة نظره أن التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة إلى هذا التعاون، ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى، وهو يعتقد أن مثل هذه النشاطات لا سيما عند تنتشر ستساهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي، إذ أن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلى تمكن هذا التعاون من تجاوز ضرورة التعاون السياسي لإقامة التكامل، حيث أن التكامل الاقتصادي الفني هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي حتى وإن لم يجعل منه أمرا ضروريا[2]. إن ملخص فكرة الانتشار التي جاء بها ميتراني تتضمن نقطتين[3]:

- أن المشروع التكاملي يؤدي إلى توالد مشروعات أخرى مرتبطة به، وهذه بدورها تؤدي إلى توالد مشروعات أخرى، فمثلا مشروع سكة حديد يربط دول المغرب العربي، يمكن تصور مشروعات أخرى ستنتج لخدمة هذا المشروع كالمحطات السياحية والمرافق العامة وترابط العمال في هذه الدول ببعضهم البعض نتيجة ارتباطهم بحركة هذا المشروع
- أن النجاح في انجاز مشروع معين يغري على انجاز مشاريع أخرى وإلى جانب ذلك يثير ميتراني نقطتين أخريين هما:
- لكي يتم تحقيق تقدم فعلي في مجال التكامل، لابد من التوافق في الالتزام بين النخبة والقيادة الحكومية حول الأهداف والوسائل
- أن ضعف مستوى الأطراف في التكيف مع الأزمات التي تواجهها النشاطات التكاملية يؤدي إلى زعزعة هذه النشاطات

4-الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية التقليدية:

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.50-53.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.270-271.

[3] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص.145.

بالرغم من أن الأفكار التي قدمها دافيد ميتراني في نظريته الوظيفية، والتي تصب في سبيل تحقيق المصالح المشتركة للشعوب والقضاء على أسباب الحروب والنزاعات، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات من بينها أن الوظيفية تتمحور فقط حول مشاكل معينة، وتحاول أن توفر بعض الرفاهية، وتقترح فرضيات وجعل المنظمات الدولية في أطرها المناسبة[1]. ومن بين الانتقادات الموجهة للوظيفية:

- وجود فجوة كبيرة بين نقطة الانطلاق في العملية التكاملية وهي المسائل التقنية وبين الهدف النهائي وهو تحقيق الاندماج الكامل على المستوى العالمي، أي أن الهدف الواسع لا يمكن توقع تحقيقه انطلاقا من التركيز فقط على الجوانب الفنية[2].
- لم يأخذ ميتراني بعين الاعتبار المشاكل التي تتولد عن الاختلاف في حجم الدول وفي قوتها وإمكانياتها وفي التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدولة، ولم يأخذ كذلك بالأدوار التي يمكن أن تلعبها كل دولة في المؤسسات الوظيفية، فمثلا دولة كبرى مثل الو.م.أ لا يمكن أن تلعب دورا مساويا لدولة ضعيفة[3]؛
- إن فكرة فصل القضايا السياسية عن القضايا الفنية، أو السياسة العليا عن السياسة الدنيا يعد إهمالا لتأثير الجانب السياسي المهم، حيث أن إهمال دور القوى السياسية لا يمكن من الناحية الواقعية تصور نجاح عملية التعاون في المجال التقني من دون إشراك القوى السياسية في عملية التعاون عبر إقناعها بالفوائد المترتبة على عملية التكامل مما يؤدي إلى تشجيعها على دفع عملية التكامل إلى مستويات أكثر تقدما[4]؛
- ركز التحليل الوظيفي التقليدي في تحليله لأسباب الحروب والنزاعات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترى الوظيفية أن تدهور مستوى المعيشة والفقر من بين الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الميول نحو التصرفات العدوانية، وهذا تحليل قاصر ومبسط للواقع المعقد حيث أن الصراعات والحروب لها العديد من الأسباب المعقدة والمتداخلة، كما أن التجربة التاريخية لت تؤكد صحة الإدعاء بأن هناك علاقة بين التخلف الاقتصادي والميول نحو السلوكات العدوانية، حيث أن أغلب الحروب الحالية هي نتاج لرغبة الدول القوية والمتقدمة والمتطورة وليس الدول الفقيرة هي من تشعلها[5].

---

[1] Michaeel Haas,"A Fonctional Approach to International Organization,"Cambridge University Press**: The Journal of Politics**, Vol.27, N.3,(Aug 1965), p.517.

[2] حسين بلخيرات، **مرجع سابق**، ص.116.

[3] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.56.

[4] حسين بلخيرات، مرجع سابق، ص.116.

[5] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.56.

- أن الوظيفية التقليدية انطلقت من افتراضات وتصورات مثالية بعيدة عن الواقع الدولي المعقد، وتتجلى المثالية على سبيل المثال في فكرة التقسيم النظري للقضايا إلى سياسة عليا وسياسة دنيا وفصلهما عن بعضهما، وإعطاء الأولوية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية التي لا تثير خلافات كبيرة، فالتجربة التاريخية أثبتت أن القضايا الاقتصادية والسياسية هي محل تسييس وموضع خلاف بين الدول، كما لم تعط النظرية أي اعتبار أو اهتمام لدور السلطة السياسية الوطنية التي بإمكانها توجيه الأمور بما يخدم مصالحها وهي من بين الأمور التي فشلت فيها الوظيفية الأصلية[1].
- أن قضية تحويل الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات الإقليمية المتخصصة عملية صعبة ومستحيلة، فرغم تكوين العديد من المنظمات الدولية فإن النزعة القومية والوطنية تزايدت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي كانت نظرية مثالية ومبسطة حيث أن الفرد شديد الارتباط بإقليم دولته للعديد من الارتباطات أكثر من ارتباطه بجهة أخرى، وقد أثبتت التجربة أن المنظمات الدولية أدت إلى تدعيم الولاء الوطني بالنسبة لموظفي هذه المؤسسات، فقد كانوا خير مدافع عن مصالح دولهم الوطنية أكثر من دفاعهم عن مصلحة أكثر شمولا، وهذا لاختلاف وعدم تجانس المصالح داخل هذه المنظمات وظهور أطراف مسيطرة عليها؛
- إهمالها لدور الإرادة السياسية في تحقيق التكامل والاندماج، وركزت على الوظيفة كمتغير مستقل رئيسي، وبالتالي فالتكامل أو الوحدة مرتبط أكثر بإرادة الأطراف المعنية به وليس بالوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية؛
- إذا كان هدف التكامل هو توسيع الرقعة الجغرافية دون أن يحقق مجتمعا موسعا بكل مقومات الدولة القطرية فسيكون مآله الفشل، وستظهر مشاكل الهوية وتحفيزات العمل والتذمر الاجتماعي لتطفو على السطح وتؤدي إلى التفكك، وعليه لابد من إيجاد حلول للمسائل الاجتماعية والسيكولوجية لأي مجتمع من المجتمعات، بحيث لا يمكن أن يقبل التكامل اجتماعيا إلا إذا حقق مستوى معيشي مقبول يكون أفضل بما هو عليه في الدولة القطرية، ونظرا لتباعد مستويات المعيشة بين دول العالم، فقيام بعض المجتمعات بالتضحية من أجل مجتمعات لا تربطها بها أية صلة سوى الوعود الوظيفية فإن هذا أمرا يبدو تحقيقه مستحيلا[2].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 57.

[2] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.59.

الموضوع 08: النظرية الوظيفية الجديدة"المؤسساتية"

جاءت الوظيفية الجديدة على إثر الانتقادات التي واجهت الوظيفية التقليدية التي تركزت حول الجمع والتوحيد بين مصالح الشعوب والأمم واستحالة الفصل بين القضايا السياسية والقضايا الأخرى، مع استحالة إقناع الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات الوظيفية الجديدة، ومن الناحية العملية فإن جل المنظمات الدولية التي تم إنشائها بعد الحرب العالمية الثانية لم تحقق تقليصا في الفوارق بين الأمم عن طريق الوظائف التي تؤديها، كما لم تستطع المشاركة في تحويل الولاء مركزه الوطني إلى المنظمات الدولية، وفي ظل هذه الانتقادات جاءت النظرية الوظيفية الجديدة لتقدم افتراضاتها كبديل من خلال وضع مفهوم مغاير للتكامل والاندماج وإيجاد آليات ومعايير ومؤشرات جديدة لظاهرة التكامل.

1-الأسس والمرتكزات الفكرية للوظيفية الجديدة:

تزامنت نشأة الوظيفية الجديدة مع التجربة التكاملية الأوربية منذ الخمسينيات، وركزت جهودها على تحقيق التكامل الجهوي مستفيدة من نجاح التجربة الأوربية، واعتبرت أن الفصل بين السياسات العليا والسياسات الدنيا أمر غير ممكن من الناحية العملية، لأن إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب في باريس 1951 بين فرنسا وألمانيا وانضمت إليها دول البينيلوكس كانت ناتج عن إرادة سياسية في البلدين، كما استفادت من ظهور المدرسة السلوكية، وإدخالها مصطلحات جديدة إلى حقل الدراسات السياسية مثل مفهوم النظام، القرار، السلوك، الحدود، البيئة، وبالتالي استعمالها لمنهج علمي، هو المنهج الوظيفي النسقي الذي يحلل الظاهرة ككل متكامل من عناصر ذات وظائف تؤثر وتتأثر فيما بينها، وبحسب المنهج الوظيفي النسقي يكون التكامل مرحليا، وفي كل مرحلة هناك مدخلات ومخرجات، كما أن هناك تغذية استرجاعية، واستعانت الوظيفية الجديدة بإسهامات هاس **E.haas**، وليندبرغ **L.Lindberg** اللذين تأثرا بالتجربة الاندماجية التي عاشتها دول أوربا الغربية

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من **أرنست هاس Hass Ernst** و**أميتاي ايتزيوني Amitai Etzioni** و**كارل دويتش Karl Deutsch** الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية تساعد على تغذية المسيرة التكاملية[1]:

[1] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية(الجزائر: جامعة باتنة، 2007)، ص.12.

أولا: توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقاعاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى بها الوظيفيون القدامى.

ثانيا:وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.

ثالثا: وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا.

ومن خلال دراسة **إرنست هاس** لهيئة الصلب والفحم الأوربية، حيث يسلم هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها تعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل[1].

وفي دراسة لـ: هاس بالتعاون مع فليب شوميتر، أشار الباحثان إلى ثلاثة متغيرات يبدو أنها تدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه بالتكامل السياسي انطلاقا من قاعدة التكامل الاقتصادي وهذه المتغيرات[2]:

1.المتغيرات القاعدية ؛

2.المتغيرات لخطة التكامل الاقتصادي ؛

3.المتغيرات الحركية.

2- الإسهامات النظرية لمفكري الوظيفية الجديدة: هناك مجموعة من المفكرين الوظيفيين الجدد الذين كانت لها إسهامات نظرية قيمة ساعدت في تماسك النظرية وأثبت الوقع الدولي نجاحها.

أولا:أرنست هاس E.Haas: يعتبر **من أبرز** منظري الوظيفية الجديدة ويثير النقاط التالية[3]:

- أن عدم تولي الخبراء التكامليين لمناصب في دولهم (مسؤوليات عليا) يؤدي إلى إهمال توصياتهم وعدم وجود من يرعاها؛

-التسييس التدريجي لأغراض التكامل وأهدافه، وضرورة البدء بالمسائل الفنية وغير الخلافية؛

---

[1] نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه(28)(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.23.

[2] السعيد بوشول، **مرجع سابق**، ص.13.

[3] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص.144.

وقد عرف التكامل بأنه:" العملية التي تتضمن تحويل الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"، بل حتى أنه يربط النظام الدولي المقترح بالمستقبل، ويقول أنه إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية، فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية[1]. وقد ارتكز ""هاس"" مثل "ميتراني" على عامل الانتشار معتبرا أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة وهكذا تتحقق عملية التكامل[2].

–تقوم الوظيفية الجديدة حسب ""هاس" على أساس وجود مصالح تنافسية للدول الأعضاء، لكن لا يجب أن تكون هذه المصالح متناقضة، وهذه الطبيعة التنافسية للمصالح هي التي تولد الرغبة في البحث عن الطرق والوسائل التي تخدم جميع المصالح، فهو يرى بأنه إذا كان الإجماع حول وحدة المصالح لا يمكن أن يتحقق، فإن الاستقرار يصبح العامل الرئيسي لأي محاولة تكاملية، ويعتمد ((هاس)) في تحليله على "نظرية الجماعة"" أو الجماعات **Group theory** التي بمقتضاها –حسب اعتقاده– أن بداية أي تجربة وحدوية أو تكاملية يجب أن يقترن بموافقة ومساندة الجماعات والفئات الفاعلة في المجتمع التعددي الديمقراطي، وهذه العملية حسبه لا تتطلب موافقة الأغلبية المطلقة في المجتمع، أو تجانس الأهداف المشتركة بين الدول المشاركة، فالجماعة الأوربية للفحم والصلب تم قبولها لأنها حققت مصالح مختلفة لجماعات مختلفة، وعلى هذا الأساس فالتحليل الوظيفي الجديد يرتكز على أن أهم الجماعات في المجتمعات الغربية تلعب دورا رئيسيا في عملية التكامل والتي لا تحتاج بالضرورة إلى تأييد شعبي، وهذه الجماعات يمكن أن تكون صناعية، سياسية، عمالية[3].

يتطرق هاس للمؤسسات التكاملية التي يجب أن ينتقل إليها مركز اتخاذ القرار في مجموعة الدول المعنية بالتكامل، ويعتقد أن الوسيلة الوحيدة لتدعيم هذه المؤسسات في هذا المجال تكمن في الجماعات الرئيسية ذات المصالح داخل منطقة التكامل، وهذا الدعم من جماعات المصالح يمكن هذه المؤسسات من وضع قوانين ومعايير تسيير وإدارة موحدة داخل قطاع أو مجال معين، وهو ما سيؤدي إلى توحيد سلوك الدولة

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص.271.

[2] ريمون حداد، **مرجع سابق**، ص.207.

[3] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.67.

المعنية في هذا المجال، لكن تدعيم ومساندة جماعات المصالح لهذه المؤسسات التكاملية يرتكز على ما ستجنيه من فوائد من التكامل، وهذه الجماعات مستعدة لتحويل ولائها إلى المؤسسات الجديدة إذا تبين لها أن مسار التكامل سيحقق لها فوائد مثل إيجاد أسواق جديدة، والحصول على موارد مالية جديدة وتوسع في الاستثمارات وغيرها والتي لا تتاح لها في إطار النشاط القطري الضيق[1].

ينتقل هاس للكلام عن الجماعة السياسية **Political Community** التي يعتقد أنها الهدف الأسمى والنهائي لأي تجربة تكاملية، ويعرف الجماعة السياسية على أنها الحالة أو المرحلة التي يظهر فيها الأفراد والجماعات ولاء أكبر للمؤسسات السياسية المركزية أكثر من ولائهم لأية سلطة أخرى، وهذه المرحلة هي التي يهدف التكامل لتحقيقها، أما عن هياكل وأجهزة الجماعة السياسية الجديدة لا يجب أن تكون مختلفة من ناحية الشكل والتنظيم عن الأجهزة والهياكل التي تتميز بها الوحدات السياسية المعنية بعملية التكامل والاندماج[2].

ثانيا:هوفمان S.Hoffmann: انتقد هوفمان جل التحاليل التي قدمها هاس متهما إياه بالخلط بين مجالات التكامل وعدم التعامل معها بدقة، كل قطاع حسب رأيه كل قطاع تحكمه معايير وشروط تختلف عن القطاعات الأخرى، وعلى هذا الأساس يرى ضرورة التفريق بين السياسة العليا والسياسة الدنيا التي يختلف فيها مسار التكامل، فالسياسة الدنيا التي تهتم أساسا بالرفاه الاقتصادي مثل القضاء على الحواجز الجمركية ورفع المستوى المعيشة،..، يمكن تحقيق فوائد كثيرة عن طريق التكامل الذي يجعل الدول ترغب في تدعيمه وتسريعه وتبدي رغبة في تحويل جزء من الولاء في هذا الميدان للمؤسسات الوظيفية الجديدة، لكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة العليا التي تمس السيادة، كالدفاع، والسياسة الخارجية تكزيد احتمالات الاختلاف بين الدول، وهو ما يصعب عملية التكامل السياسي، ويعطي مثالا بسياسة ديغول الخارجية وموقفه من حلف شمال الأطلسي والذي كان من بين المشاكل الكبيرة التي اعترضت السوق الأوربية المشتركة. ثم يقدم هوفمان تصنيفا للمسائل التي تدخل في إطار السياسة العليا وهي[3]:

- الأمن العسكري **Military Security**
- التأثير الدبلوماسي **Diplomatic Influence**
- المشاركة السياسية **Political Practice**

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، 67.

[2] **المرجع نفسه**، ص.69.

[3] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.70-71.

- النظام والأمن العمومي **Public Order**
- المساعدات الاقتصادية والعسكرية **Economic and Military Aid**
- النظام القانوني والسياسي **Legend Normative System**

أما السياسة الدنيا فتشتمل على المجالات التالية:

- ❖ العلاقات التجارية
- ❖ التنمية الاقتصادية والترقية
- ❖ إدارة الأعمال واليد العاملة والعلاقة العامة
- ❖ مراقبة النظام الاقتصادي والمالي والجبائي
- ❖ الرفاه الاجتماعي
- ❖ التربية والبحث

أما فيما يخص على التصحيح الذي أدخله هوفمان على تحليل "هاس" حول التكامل الجهوي فيتمثل في دور البيئة الخارجية وتأثيرها على عملية التكامل.

ثالثا:إتزيوني Etzioni: ينظر للتكامل من زاوية مختلفة، حيث أنه يعتبر المجتمع متكاملا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركز لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع((الثواب والعقاب)) داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب، ومن خلال ذلك فإن اتزيوني يعتبر المجتمع يسير نحو التوحيد السياسي، بمعنى أن وجود التكامل سابق على التوحيد، والدور الذي يلعبه التوحيد هو تعزيز الروابط بين القوى أو الوحدات التي تشكل في مجموعها المجتمع أو النظام[1].

عدم قدرة النخب الداخلية على تذويت **Internalization** أهداف النخب الخارجية، وللتوضيح اعتبر اتزيوني الو.م.أ بمثابة نخبة خارجية ساهمت في بناء الظاهرة التكاملية الأوربية التي تبنت بدورها السياسة الأمريكية، ويشير اتزيوني بعد ذلك إلى اتحادات لم تتمكن من البقاء لانتفاء من أطلق عليه وجود نخبة خارجية أو لعجز النخب الداخلية عن تبني وتذويت أهداف النخبة الخارجية، ويحدد تأثير التذويت على التكامل من خلال[2]:

- إذا كانت الوظائف المذوتة تدار من قبل الأطراف وليس من قبل المؤسسة التكاملية نفسها

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص.271-272.

[2] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص .143.

- إذا كانت مكاسب بعض الأعضاء غير متناسبة مع مكاسب الآخرين
- إذا كان التذويت بين القطاعات العسكرية والاقتصادية غير متوازن، أي أن الأعباء الاقتصادية ملقاة على طرف والعسكرية على طرف آخر، أو أن مسؤولية الأطراف في هذه القطاعات ليست متوازنة ومتناسبة.

ويرى إتزيوني أن الاتحادات ذات النخب العديدة هي أقل احتمالا للنجاح من الاتحادات ذات النخب القليلة، لأن الكثرة تخلق المشكلات، ويشير بهذا الخصوص إلى الجمهورية العربية المتحدة: "على الرغم من أنها كانت تضم نخبا أقل من السوق المشتركة إلا أنها انهارت لأنها لا تملك نخبة فاعلة"

كما يطرح إتزيوني فرضية أخرى وهي أن البطء في جهود التكامل يكون أكثر فاعلية عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة، والإسراع في الخطوات يكون أكثر فاعلية عندما يصل الاتحاد إلى مرحلة النضج، والإبطاء يعني تقليص التغييرات التي يراد إدخالها من أجل السماح لمزيد من الوقت للتكيف ، ولتقليل الضغوط المعارضة، أما الإسراع فيعني زيادة التغييرات لجعل فوائد الاتحاد ملموسة أكثر وبالتالي زيادة دعمه، ويرى أن الجمهورية العربية انهارت نتيجة الاسراع في جهود التوحيد في البداية رغم قوة المعارضة[1].

وفي دراسته لمجموعة من المحاولات الوحدوية تاريخيا، خلص اتزيوني إلى نتيجة مفادها أن الاتحادات نجحت لأنها حدثت في دول عصرية ومتقدمة ولهذا فهو يرى أن العصرنة شرط بنيوي أي تجربة تكاملية وبالتالي فالدول الضعيفة حظوظها قليلة في التكامل والاندماج، ويتفق مع مفكرين آخرين في فكرة أن المجتمعات الغربية تشكل الأرضية المناسبة للتكامل، أما فيما يخص التجارب التكاملية التي أجرى عليها دراسته فهي: فيدرالية دول الكاريبب، جمعية الدول الاسكندنافية، اتحادات الجمهوريات العربية،السوق الأوربية المشتركة، ومن خلال مقارنته توصل إلى عدة نتائج من بينها أن الاتحادات التي تتوفر على عدد ضئيل من النخب تزيد فرص نجاحها تكامليا، كما تلعب الاتصالات والمبادلات دورا كبيرا في تدعيم مسار التكامل، ويرى أن توسيع مجال الاستفادة سيقابله توسع في قاعدة التأييد، ثم يصنف اتزيوني نظام النخب إلى ثلاث أصناف:منفعية**Utilitarian** وهذا الصنف يحتوي على وسائل التأثيلر الإدارية والاقتصادية التي تدعم امكانية اتخاذ النخب للقرارات،والتعريف**Identive** ويحتوي هذا الصنف على وسائل التعريف الوطنية كالمعتقدات والقيم والحس المدني والسياسي وهي أمور تدخل في الهوية الوطنية، وأخيرا الإكراه **Coercive** ويحتوي هذا الصنف على وسائل العنف والإكراه، ويتفق اتزيوني مع هاس في ترتيب

[1] **المرجع نفسه**، ص.144.

قطاعات التكامل وأهميتها من ناحية الانتشار، فالعامل الاقتصادي هو الأهم، أما القطاعات الأخرى كالجانب العسكري فهي ليست مهمة إلا إذا كانت بالجانب الصناعي، أما الجماعة السياسية عند اتزيوني فهي التي تتوفر على المكونات التالية[1]:

- ✓ لها المراقبة الفعالة والحقيقية بالنسبة لإستعمال وسائل العنف
- ✓ لها مركز اتخاذ القرار والذي بامكانه التأثير على توزيع الثروة ونظام المكافئات داخل الجماعة
- ✓ لها مركز التعريف السياسي والثقافي والحضاري لأغلب المواطنين وهي مكونات تتشابه مع مكونات نظام النخبة

قسم كل من **Schmitter** و **Hass** شروط التكامل الاقتصادي إلى ثلاث أصناف تبعا للمرحلة التي يمر بها، فقد اشتمل هذا التصنيف على شروط أولية قبل الشروع في إجراءات التكامل، وقد اشتمل على شروط أولية يجب توفرها قبل الشروع في إجراءات التكامل، ومن بينها حجم الدولة وقوتها، ثم تأتي الشروط المرافقة لإجراءات التكامل، ثم في المرحلة الثالثة الشروط العملية التي تضمن استمرار واستدامة مشروع الوحدة الاقتصادية[2].

رابعا: شروط التكامل الاقتصادي عند "جوزيف ناي":

حدد**"Joseph Samuel Nye "** مجموعة من العوامل التي وصفها بمحددات الاستجابة التكاملية، وقد قسم شروط التكامل الاقتصادي إلى شروط هيكلية بنائية ذات تأثير مباشر على التعهد الأولي للتكامل، وشروط إدراكية يجب توفرها لضمان نجاعة الترتيبات الموالية والمرافقة، وقد حدد أهم الشروط الهيكلية ومن أهمها[3]:

- ❖ التكافؤ الاقتصادي للوحدات المتكاملة: حيث يرى **"J.S.Nye"** أن التكامل الاقتصادي يمكن يكون ناجحا أكثر إذا تم تشكيله بين شركاء متكافئين من الناحية الاقتصادية، وهو عكس ما ذهب إليه كل من "**K. Deutch, Etzioni, B. Russett**" الذين يعتقدون أنه لا يوجد دليل يشير إلى ضرورة أن تتألف الوحدة الإقليمية الحديثة من دول لها نفس الحجم والقوة الاقتصادية؛
- ❖ وجود تماثل في في قيم النخب **Elite Values complementary** أي تجانس في قيم ومعتقدات ومصالح وإيديولوجيات النخب المؤثرة في مجتمعات التكامل

---

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص. 72-73.

[2] Ernst B. Hass, Philippe C. Schmiter. (Autumn,1964). **Economics and Differential Patterns of Political Integration: Projections about Unity in Latin America, International Organization**, University of Wisconsin. 18(04).pp 711-719.

[3] J. S. Nye (Autumn,1970) . **Comparing Common Markets : A Revised Neo- Functionalist Model, International Organization**, University of Wisconsin Press,24(4), P.817.

- القدرة على التكيف مع الأزمات **adaptive capacity of states** انطلق " ناي" من افتراض رئيسي مفاده أن عدم الاستقرار الداخلي وكذا العوامل التي تحد من قدرة صناع القرار التكاملي والسياسات الاقتصادية على التكيف والتجاوب مع الأزمات سيؤدي إلى آثار سلبية قد تؤدي إلى تعريض التكامل لخطر التفكك؛
- التعددية **Pluralism** والمقصود هنا هو التعددية السياسية التي تقتضي وجود مجموعة من الأحزاب تكون مستعدة للتداول على السلطة، وكذلك وجود التعددية الاقتصادية التي تعني وجود جماعات ومصالح مختلفة، ويمكن أن تمتد هذه التعددية لتشمل الجانب الاجتماعي؛

أما الشروط الإدراكية التي تضمن نجاعة التدابير المتخذة في كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي فأهمها:

- ضمان المساواة في توزيع المصالح والمنافع **perception of equity in distribution of benefis** وهو تجانس وتوحيد الإدراك والتصور الأعضاء نحو عدالة توزيع فوائد التكامل فيما بينهم؛
- إدراك الظروف الخارجية: حيث لابد من وجود إدراك مشترك بضرورة التكامل والخروج بموقف مشترك لطبيعة الموقف الخارجي، ومعرفة تأثيرات البيئة الدولية على عملية التكامل، وكذا موقف الدول الممولة لمنطقة التكامل في حالة التبعية الاقتصادية لهذه الأخيرة، وكذلك معرفة موقف القوى العظمى ومدى ارتباط التجربة التكاملية عموما بمكانة أعضائها في النظام الدولي
- وجود إدراك انخفاض تكاليف الإنتاج **Low exportable costs of integration** وتعبر عن التكلفة التي تتحملها دولة ما حالة رفع الحماية عن منتج معين والسماح باستيراده من دول أخرى داخل منطقة التكامل

3- الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية الجديدة: من أهم الانتقادات الموجهة الوظيفية الجديدة[1]:

- أن ما اتفق على تسميته بالنخب الرئيسية من طرف هاس، ليندبرغ واتزيوني لم تلعب الدور الرئيسي في عملية التكامل في أوربا، وحتى أنها في بعض الأحيان أحجمت عن الاستثمار في المشاريع المشتركة مما دفع بالحكومات إلى التدخل واستعمال أسلوب القطاع العام، فالأهداف التي رسمتها اتفاقية روما لم تحقق بواسطة هذه النخب بل من خلال قرارات سياسية واعتبارات خارجية، فالإرادة السياسية لها دور أهم جماعات المصالح، وبالتالي فالوظيفية الجديدة أهملت دور المتغير القيادي'القيادات الوطنية والسلطات الحكومية

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.77-78.

- عملية إعادة توزيع ميزان الاستفادة لم تحققت من خلال مسار عملية التكامل في أوربا ، فالسياسة الزراعية الموحدة **cap** حققت فوائد كبيرة لفرنسا على حساب باقي الدول الأخرى، ومع ذلك لم تتخذ إجراءات أخرى لتحقيق فوائد لبقية الدول مما يعيد توازن ميزان الفائدة، وهو ما أدى إلى معارضة بعض الدول لهذه السياسة والقيام ببعض الإجراءات الردعية(اضراب المزارعين، والدعوة إلى عدم شراء المواد الزراعية الفرنسية.

الموضوع 09: نظرية الاتصالات

تعد نظرية الاتصال لكارل دويتش من أهم نظريات التكامل وساهم في تطوير التكامل الجهوي خاصة تركيزه على التجربة التكاملية في أوربا الغربية، وتركز نظريته على عدم التسرع في خلق سلطة مركزية تتولى إدارة شؤون المجتمع التكاملي، سواء كانت ذات سلطة محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عدد من الشؤون الفنية التي لا تثير أي حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة، ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم دويتش" أنه يجب التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ والمباشر ، وذلك بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلافات، والتي تساهم في تحفيز التكامل كما ينبغي تجنب التعقيدات التي من شأنها إثارة حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدان سيادتها إلى دولة الاتحاد، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في إطار الدولة القطرية[1].

1- تعريف الاتصال: يشير الاتصال عموما إلى العملية أو الطريقة التي تنتقل بموجبها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين يختلف من حيث الحجم ومن حيث العلاقات المتضمنة فيه، بمعنى أن النسق الاجتماعي قد يكون مجرد علاقة ثنائية بين شخصين أو جماعة أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي أو حتى مجتمع إنساني، فالاتصال هو عملية يتم بمقتضاها تفاعل بين المرسل والمرسل إليه أو مستقبل ورسالة وتغذية استرجاعية وفق مضامين اجتماعية معينة، ومن خلاله يتم نقل الأفكار والمعلومات والمنبهات بين الأفراد عن قضية ما أو واقع معين[2]. ويعد عالم السياسة الأمريكي كارل دويتش أول من استخدم اقتراب الاتصال في التحليل السياسي، ويعتبر الاتصال عملية جوهرية لأي نظام

---

[1] كمال مقروس، **مرجع سابق**، ص.37.

[2] ليندة لطاد وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، تحرير: عباش عائشة ورائجة زكية(برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 2019)، ص.171.

سياسي، ويعتبر النموذج السبرنطيقي كتجريد مثالي يعرض صورة وصفية مبسطة للنظم الاتصالية الطبيعية في كل الكائنات والظواهر، من الخلية إلى الإنسان إلى الدولة، ومن ثم فإن السياسة بهذا المعنى السبرنطيقي توجد في جميع الكائنات الاجتماعية المنظمة[1].

2- الإسهامات الفكرية لكارل دويتش : لقد ساهم " **كارل دويتش Karl Deutsch**"وهو أحد رواد المدرسة التعددية في تطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية التي تشمل الاتصال السياسي، وفي وضع نظرية جديدة هي نظرية الصفقات، إذيرى بأن وجود الصفقات قوية وسريعة وقابلة للتطوير بين مجموعة من الدول، يشكل الركيزة الأساسية لأيعملية تكاملية بين هذه الدول، وأن عامل الاتصال والصفقات بين الدول يسهل التكامل ويدفع تدريجيا قادة الدول للوصول إلى الشعور بالانتماء لما يسمى بالجماعة السياسية.

وقد قام " **دويتش** بدراسات ارتكزت على محاولات تحقيق التكامل داخل الدولة القومية الواحدة مثل دراسته لـ " منطقة شمال الأطلسي "، حيث قام بدارسة عشر حالات تكامل وتفكك على المستوى الوطني ، مع ذلك ربما تكون هذه الدراسة مفيدة في دراسة التكامل أو التفكك على المستوى الدولي، إذ ثمة بين عملية التكامل الداخلي وعملية التكامل على المستوى الدولي وقد طرح دويتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات[2]:

أ/النموذج الأول : النموذج القائم على "الأمن الموحد "، كما هو الحال في الولايات المتحدة، حيث كانت ولايات عدة، ثم أصبحت دولة واحدة، ولها حكومة تمثلها جميعا وأمنها أصبح مترابطا

ب/ **النموذج الثاني**: الأمن المتعدد « مثل علاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو بين كندا والولايات المتحدة حيث إن هذه الدول من حيث الحكومات والواقع القانوني منفصلة عن بعضها،لكنها من الناحية الأمنية مترابطة.

لقد أكدت دراسات كارل دويتش **K.Deutsch** أن التكامل يفرض وجود علاقات بين الدول إلى درجة أن هذه الدول لم تعد تضع في حسابها إمكانية نشوب فيما بينها، وقد حدد دويتش الاندماج بواسطة مفهوم "مجتمع-الأمن" والمجموعة أو **Communaute de sécurite** "مجتمع-الأمن" يمكن أن تكون تكون مندمجة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن أن تكون تعددية، ويركز دويتش على دور الاتصالات

---

[1] نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**(القاهرة:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص.267.

[2] السعيد بوشول، **مرجع سابق**، ص.14.

في إيجاد علاقات الود أو العداء بين الجماعات السياسية، ويعتقد دويتش أن تدفق الاتصالات يؤدي إلى وحدة الشعوب وأن الحدود تنشأ حيث تقف أو تضعف الاتصالات، أما عن الكيفية التي يمكن فيها تأمين زيادة الاتصالات فيمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- التعامل مع شروط محلية وإقليمية وعالمية بهدف تجاوز العقبات؛
- قدرة النخب الحاكمة والسياسية على التعامل مع هذه الشروط وإيمانها بوجود حافز مشترك؛
- دور القوى غير الحكومية(شركات عبر وطنية، قوى سياسية، نقابية) في خلق العديد من القنوات التي تؤدي إلى التكامل؛
- وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما يجعل موضوع الأمن بمعناه العسكري في درجة متدنية، أو أنه يختفي من قائمة الموضوعات؛
- وجود قطاع رئيسي محوري تدور حوله عملية التكامل الإقليمي وتتركز حوله المؤسسات، ويعتبر القطاع الاقتصادي أكثر القطاعات التي تسمح بالتحالفات بيروقراطية عبر القومية مقابل إضعاف دور العوامل السياسية.

بالنسبة لدويتش توفر عامل الاتصال والمبادلات بين الدول سيسهل التكامل بينها، ويدفع تدريجيا قادة وشعوب هذه الدول إلى الشعور بالاحساس بالانتماء إلى الجماعة السياسية الجديدة، وهي الجماعة التي يهدف التكامل إلى تحقيقها، وعليه يصبح التكامل في نظر دويتش عبارة عن تحقيق وبلوغ الشعور بالانتماء إلى الجماعة السياسية داخل رقعة جغرافية معينة بواسطة مؤسسات وتصرفات عملية تكفل ضمان الاعتماد الجماعي المتبادل والتحول الاجتماعي السلمي.

3- مؤشرات التكامل الجهوي عند دويتش: حدد كارل دويتش 14 مؤشرا لعملية التكامل الجهوي كلها مرتبطة بعنصر الاتصال والمبادلات، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

أ-**المجموعة الأولى** تضم ثلاث مؤشرات"مؤشرات التطابق والتجانس":

- تطابق الفعل أو غياب التصرفات المعرقلة
- تشابه الأدوار التي تلعبها الفئات داخل الدول المعنية
- تحديد التوقعات المستقبلية عن طريق تغيير أنماط السلوك

ب-**المجموعة الثانية** تضم خمسة مؤشرات"مؤشرات توزيع ومدى المبادلات:

- تنوع المبادلات

[1] ريمون حداد، **مرجع سابق**، ص.209.

- تطور جل أنواع المبادلات بوتيرة متقاربة
- ميزان التبادل بين الوحدات
- المنفعة المتبادلة
- ارتباط تطور الاتصالات بتطور المبادلات

ج-**المجموعة الثالثة** تضم ست مؤشرات"وزن وأهمية المبادلات":

- مدى ظهورها وتكرارها
- سرعتها
- مصداقيتها خاصة بالنسبة للاتصالات
- مدى تعايشها
- ميزان المبادرة
- توزيع رد الفعل

4- الانتقادات الموجهة لنظرية الاتصال: رغم الاسهامة النظرية التي قدمتها نظرية الاتصال لكارل دويتشأنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة إليها[1]:

- بما أن دراسة دويتش تركزت على أوربا الغربية، فإن التجربة التاريخية أثبتت أن نمو المبادلات والاتصالات البينية بين كل دولة من دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية قد تم بوتيرة أكبر بكثير من نمو المبادلات والاتصالات فيما بين دول أوربا الغربية نفسها

الواقع العملي أثبت كذلك أن نمو المبادلات داخل الدولة بوتيرة أكبر من نمو التبادل بين الدول المعنية بالتكامل مما يؤدي إلى تقوية الروابط الداخلية أكثر من الروابط الخارجية بينها وبين دول أوربا الغربية وبالتالي تعزيز الولاء الوطني للمجتمع القطري على حساب الجماعة السياسية التي يسعى دويتش لقيامها

الموضوع 10: الإقليمية الجديدة

1- مفهوم الإقليمية الجديدة:

ظهرت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ بداية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والتي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين. وظهرت نزعة الإقليمية من هذا التقسيم و تزامنه مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي، و بداية تنامي النزعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءاتقومية إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية .ولقد

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.65.

كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وقيام الو.م. أ بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا و المكسيك **NAFTA** كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات، إلى أن ظهرت الموجة الثانية التي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانيات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي، ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين[1] :

أ- **النموذج الأول:** هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، و بدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الإتحاد الاقتصادي، مثل الإتحاد الأوروبي.

ب- **النموذج الثاني:** قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل و مثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا و القوة المالية في سنغافورة و العمالة و الموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا .و بعبارة أخرى، فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى، و بالتالي فإن الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينيات بغلبة الطابع الاقتصادي. ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوح **Open Regionalism** والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك **APEC** وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير أعضاءوالتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط وهي[2] :

أ- **أن تكون مفتوحة العضوية Open Membership:** وهي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية

---

[1] محمد لحسن علاوي،" الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي،" **مجلة الباحث**، ع.07،(2010)، ص. 108-109.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 108.

ب- شرط عدم المنع **Non-prohibition Clause**: وتعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير أعضاء

ج- **التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة Selective Liberalization And Open Benefits**:

وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، **MFN** بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، و لذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات

2- خصائص الإقليمية الجديدة: إتسمت الإقليمية الجديدة بعدة سمات، ويمكن إبراز بعض الخصائص الأساسية المتعلقة بالإقليمية بأنها لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقدمة فقط، والتي تقع ضمن إقليم معين، بل يكون الأساس فيها اتفاق الدول النامية مع الدول المتقدمة، أو جمع بين إقليمين أو أكثر، أي تكون المعايير في الإقليمية الجديدة تباين مستويات النمو بين الدول النامية والمتقدمة، بينما ركزت الإقليمية التقليدية على إنشاء المؤسسات، لكن بها الصبغة الحكومية للسيطرة على تلك المؤسسات، وفي حين أن الإقليمية الجديدة تدور حول إنشاء المؤسسات على التعاون، بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص، ويكون تحرير رأس المال بالصيغة التقليدية يكون تدريجيا، أما في الصيغة الجديدة يفرض التحرير من البداية ويمكن إجمال أهم خصائص الإقليمية الجديدة في النقاط الثلاث التالية[1] :

- جميع الاتفاقيات هي اتفاقيات تجارة حرة، وتحولت بشكل أو بآخر نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي
- نطاق هذه الاتفاقيات في توسع أكثر فأكثر، ومحتواها تجاوز القضايا التجارية البحتة وأصبحت تمس القواعد التنظيمية والإدارة العامة.

-شملت كل مناطق العالم, مع إشراك البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ومن إيجابيات الإقليمية الجديدة، من شأنها تحرير الأسواق وانفتاحها للتجارة، هذا يؤدي إلى توزيع أفضل لعوامل الإنتاج، وترقية المنافسة، مما يمكن من رفع القدرة الإنتاجية، وتتضمن الإتفاقية الإقليمية الجديدة على إعادة وتأهيل هيكلة المؤسسات في مجال الجودة وجذب الإستثمار وتحقيق حالة المنطقة التفضيلية بسبب إتساع السوق وحرية دخول السلع وخروجها من وإلى الدول النامية والمتقدمة، وتوفير رؤوس الأموال والتنقل التكنولوجي بسبب الإستثمار اتظباشر والشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية.

[1] CHRPSTIAN DEBLOCK, **Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories?** Centre détudes internationaleset mondialisation CEIM. Université du Québec, Montréal. 2005, p2. https://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/RegionalismeEcodialisa.pdf

3-أسباب ظهور الإقليمية الجديدة: هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في ظهور الإقليمية الجديدة يمكن تقسيمها إلى أسباب عالمية وأسباب إقليمية[1]:

أ-أسباب عالمية: وتتمثل فيما يلي:

- انتهاء البناء الأيديولوجي إبان الحرب الباردة ، والذي نتج عنه نظام دولي جديد، يقوم على الهيمنة وصراع الحضارات، وتحول التوجهات من أيديوجية سياسية إلى اقتصادية
- التغيرات التي صاحبت نظام "برايتون وودز" لأسعار الصرف عام 1971 مما أدى إلى اختلال موازين المدفوعات لبعض الدول وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية
- العولمة
- العولمة والعولمة المضادة والذي يعبر عن المشروع الأمريكي "السلام الأمريكي" والذي يعني التوسع المضطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات
- أزمة البترول في سبعينيات القرن الماضي، حيث أدت إلى انتشار التضخم والكساد وهو ما أدى إلى تدهور الإنتاجية
- التحول في شكل العلاقة بين السياسة والاقتصاد إبان الحرب الباردة حيث ارتكز تطور النظام الدولي على الجغرافيا السياسية

ب-أسباب إقليمية:

- الحرب الأفغانية وحرب الخليج الثانية والتطورات الاقتصادية والسياسية المتسارعة التي غيرت الخريطة الجيوسياسية للعالم
- ظهور فاعلين جدد في الاقتصاد العلمي، خاصة شرق آسيا، اليابان، الصين وعدد من الدول الصاعدة

4-النظريات المفسرة للإقليمية الجديدة: ظهرت نظريات مفسرة للاقليمية الجديدة منها[2]:

أ-النظريات الإقليمية المبكرة: وهي النظريات والدراسات المبكرة بين الخمسينات والسبعينات من القرن الماضي، وتتضمن النظرية الفدرالية التي برنامجا سياسيا، والنظرية الوظيفية التي كانت نهجا للسلام، والنظرية الوظيفية الجديدة التي كانت النهج الأكثر تأثيرا من خلال تحليل الإقليمية المبكرة، أما بالنسبة

[1] إيهاب محمد أبو المجد عياد،" الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس وإعادة الصيغة الجيواستراتيجية،' **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع.20،(أكتوبر 2023)، ص.73.

[2]

للنظريات الاقتصادية بدأت مع ظهور التكامل 1959 وأنتجت نظريات مثل الاتحاد الجمركي والتي تعد المرجع الأول للنظرية التكاملية التقليدية

ب-نظريات الإقليمية الجديدة: وهي مجموعة من النماذج النظرية المختلفة لتفسير ظاهرة الإقليمية الجديدة[1]:

- **نظريات حل المشكلات:** وتشمل التيار العقلاني في تفسير العلاقات الدولية والمتمثلة في نظريات الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية، ونظلرية الليبرالية الجديدة أو المؤسساتية الليبرالية الجديدة، فكلتا النظريتين تنطلقان من فكرة تبادل المنفعة، فالواقعية تركز على المصلحة الوطنية وفوضى النظام والنزاعات بين القوى السياسية وفكرة الأمن القومي الذي يرتكز على الأمن العسكري، أما الليبرالية الجديدة فلها افتراضات مثل النظام الفوضوي وهيمنة الدول، حيث تجادل الليبرالية الجديدة والواقعية البنيوية بأن هناك تطورات تاريخية محددة جعلت تحقيق التعاون الدولي الآن سهلا نسبيا، وتحولت السياسة الدولية إلى التصرف وفق ما يمليه القانون، ويتضح التباين على إضفاء الطابع المؤسسي على الإقليمية وغيرها وخاصة التجارة
- **النظريات الحرجة(الانعكاسية):** ظهرت منتصف التسعينات مثل البنائية، التي تضبط المعاملات التبادلية بين الدول والمؤسسات، فهي تمثل التحديات الأساسية للفكر العقلاني، وتذهب هذه النظرية بعيدا عن الماديات وتركز حركيات التفاعل الاجتماعية الإنسانية، أي أنها بناء اجتماعي

4- الفروقات بين الإقليمية الجديدة والتكامل التقليدي:

مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي المنهج التقليدي والجديدة[2]

الخصائص	التكامل التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول تغاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	تجانس وتقارب مستويات الإقتصاد	التباين، التقدم، أعضاء يتولون القيادة
الخصائص الإجتماعية والثقافية	التقارب كتكوين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات والتفاهم

[1] إيهاب محمد أبو المجد عياد، **مرجع سابق**، ص.74-76.

[2] محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها في الفكر التكاملي،" **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، ع.07،(1997)، ص.15.

الدوافع السياسية	تحقيق الأمن وتوقيف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	إتفاقية تفضيلية ثم منطقة حرة ثم إتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها مختلف المقومات
عدم إشتراط المعاملة بالمثل	مجازة للدول الأكثر تقدما	عدم مجازة مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسها المنتجات الصناعية لإحلالها محل الواردات في الإقليم	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفر شروط لتكامل نقدي	يفرض منذ البداية الحركة من الأكثر إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسطية ويستكمل عند التكامل	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات السلطة يشارك الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن اكبر للشركات متعددة الجنسيات وللأعضاء الأكثر تقدم
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القارات
المرحلة النهائية	وحدة إقتصادية على أمل أن تفضي لوحدة سياسية	مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال

المحور الرابع: تجارب تكاملية دولية:

هناك العديد من التجارب التكاملية الإقليمية التي تجسد الإطار النظري للمفاهيم والنظريات التي عرفتها نظرية العلاقات الدولية في شقها التعاوني الذي يسعى إلى تحقيق المصالح الاقتصادية وإرساء الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

الموضوع 11: التجربة التكاملية للاتحاد الأوربي

خرجت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية منهارة اقتصاديا وعسكريا، وفقدت مكانتها كمركز للعالم بعد تصاعد مكانة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقا)، وبدأت الجهود لإعادة ترتيب الأوضاع الأوروبية، وتم إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عام 1948، وعسكريا تم التوقيع على اتفاقية بروكسل بهدف تحقيق تعاون عسكري بين كل من فرنسا والمملكة المتحدة ودول البنيولوكس (بلجيكا، هولندا، اللوكسمبورغ)، كما تم تدعيم التعاون العسكري بالتوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي عام 1949 والتي ضمت بالإضافة لأطراف اتفاقية بروكسل دولا أوروبية أخرى بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا، وقد شهد العام 1950 وضع حجر الأساس الذي قامت عليه الجماعة الأوروبية، ففي 9 ماي 1950، دعا روبرت شوماف وزير خارجية فرنسا إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، حيث وقعت المعاهدة في 18أفريل1951، وانضمت إليها كل من دول البنيلوكس الثلاث (بلجيكا، بولندا، اللوكسمبورغ) بالإضافة إلى فرنسا وألمانيا، ونصت المعاهدة على أن الهدف منها خلق سوق مشتَركة في الفحم والصلب وضمان الإمداد من هاتين السلعتين بسعر أقل وجودة أكبر[1].

1- مراحل التكامل الأوربي:

مر الاتحاد الأوربي بعدد من المراحل منذ 1951 تاريخ أولى مراحله التكاملية في إطار التدرج المرحلي نحو الوحدة لتجسيد الطموح الأوربي القديم، والتي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية كتكتل يضم 27 دولة حاليا، ويمكن تحديد ثلاثة مراحل رئيسية مر بها المشروع الوحدوي الأوربي وهي:

أ-الجماعة الأوربية للفحم والصلب: وهذا من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب في باريس 1951 والتي ضمت في عضويتها ست دول هي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ في إطار الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب التي كانت تهدف إلى تحقيق سوق مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين، وكان الهدف هو تحرير حركة رؤوس الأموال والعمالة في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار في هذا المجال[2].

ب-الجماعة الاقتصادية الأوربية(السوق الأوربية المشتركة): تقرر إنشاؤها بموجب معاهدة روما في مارس 1957 وذلك من أجل استكمال مسار الانجازات المحققة سابقا، فقررت الدول الأوربية توسيع إطار التعاون في إطار التكامل وتحقيق اتحاد جمركي بين الدول الموقعة يقضي بفرض رسوم جمركية موحدة،

---

[1] محمد بومرزاق، محمد سمير عيد، "الاتحاد الأوربي وتجربة التكامل الإقليمي: المسار والتحديات،" **مجلة التكامل الاقتصادي**، م,10. ع.03، (سبتمبر 2022)، ص.571.

[2] حسن نافعة، **الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.86.

واتباع سياسة زراعية موحدة، إضافة إلى إنشاء سوق أوربية مشتركة، وتم الاتفاق على استكمال مقوماتها في فترة تتروح بين 12-15 عاما، وتلخصت أهدافها في[1]:

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والسلع ورأس المال
- إقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة
- تنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية
- معالجة الاختلال في موازين المدفوعات
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خصوصا في المناطق المتخلفة نسبيا
- إنشاء صندوق اجتماعي أوربي من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة وتحسين المستوى المعيشي
- إقامة بنك استثمار أوربي لدعم النمو الاقتصادي

ج- الاتحاد الأوربي: بحلول التسعينيات من القرن الماضي وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية في "ماستريخت في مارس 1992 على معاهدة جديدة للوحدة، أدخلت تعديلات جوهرية وعميقة على معاهدة روما، وفي مقدمتها تحويل تسمية الجماعة الأوربية إلى الاتحاد الأوربي، وكان هدف المعاهدة ما يلي:

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة
- سياسة خارجية مشتركة والتحرك باتجاه إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوربا الغربية
- إقرار المواطنة الأوربية بحيث أن أي مواطن يحمل جنسية أحد بلدان الاتحاد يعتبر مواطنا داخل جميع بلدان الاتحاد الأوربي وهو ما يمنحه مجموعة من الحقوق مثل حق التنقل والإقامة بالبلدان الأعضاء وحق الترشح والتصويت في الدولة التي يقيم فيها إضافة إلى تمتعه بحق الحماية الدبلوماسية والقنصلية.

وقد حددت معاهدة ماستريخت ثلاث مراحل[1]:

[1] منى زنودة، "التجربة التكاملية الأوربية في ظل التحديات الراهنة،"**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،م.7، ع.01،(جانفي 2018)،ص.236.

- **المرحلة الأولى** من 07/01 إلى 1993/12/31 تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة
- **المرحلة الثانية** من 1994/07/01 إلى 1998/12/31: تستكمل فيها إجراءات التصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي وخاصة ما تعلق بمعدل التضخم ونسبة عجز الموازنة ونسبة الدين الحكومي
- من 1999/01/01 إلى 2002، تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة، ورسم السياسة النقدية، وتثبيت تداول اليورو

3-تحديات التكامل الأوربي:

هناك مجموعة من التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه الاتحاد الأوربي وأبرزها[2]:

أولا: أزمة اليورو والأزمة المالية العالمية: في نهاية عام 2009 وبداية 2010 بدأت الأزمة الأوربية في التصاعد، لتكشف عن عيوب النظام النقدي والمالي للاتحاد الأوربي، بعد تراكم الدين الحكومي في ثلاث دول من منطقة اليورو، وتعتبر اليونان أول دولة أعلنت عن أزمة الديون في المنطقة بسبب الهيكلة الاقتصادية فضلا عن القدرة المحدودة للأسواق المالية المشتركة الضرائب المحصلة وأزمة البطالة

ثانيا: أزمة اللاجئين وتداعياتها الاقتصادية: حيث عرفت دول عدة في الشرق الأوسط لا سيما في العراق وسوريا أحداثا وحروبا أدت إلى موجات هجرة مواطني البلدين نحو أوربا، وقد سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أزيد من 216000 طلب لجوء لدول الاتحاد الأوربي، ومنذ سنة 2013 تشهد أوربا تزايدا حادا في عدد اللاجئين، وهذا أدى ذلك إلى زيادة العمالة واشتداد المنافسة على فرص العمل، وارتفاع الطلب في الأسواق، وانخفاض فرص الحصول على الخدمات العامة، وهذا بدوره أدى إلى تزايد حدة التوترات الاجتماعية وإضعاف التماسك الاجتماعي وتزايد مستوى التهديدات الأمنية والضغوطات الاقتصادية

---

[1] نبيل حساد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي** (الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة، 2006) ص.68-69.

[2] محمد بومرزاق، عياد محمد سمير، **مرجع سابق**، ص.582-583.

ثالثا: أزمة الهجرة مع تركيا: حيث تتسم العلاقات التركية الأوربية بالتوتر خصوصا في ظل استغلال تركيا لهذه الورقة لابتزاز أوربا

رابعا: الانسحاب البريطاني: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وتزايد خطر تفككه مستقبلا

خامسا:السياسة الدفاعية والخارجية: الانقسامات وغياب الإجماع في القضايا الحساسة، واعتماد آلية جديدة في مجال السياسة الخارجية تتيح تحييد الدول الأعضاء التي تتردد في الانضمام إلى الموقف الأوربي المشترك، وخاصة قضايا الدفاع المشترك حيث لا تمتلك الدول الأوربية هوية أمنية مشتركة، بل فقط مشاريع تعاون دفاعي وصناعي محدود، وتفتقر إلى عقيدة عسكرية موحدة وقوة عسكرية للتدخل السريع والقيادة المشتركة

الموضوع 12: اتحاد المغرب العربي

1- الجذور التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي:

تعود جذور الوحدة في المغرب العربي إلى فترة النضال المشترك في عهد الاحتلال، الأمر الذي دفع شعوب المنطقة للتفكير بضرورة التضامن والتعاون المشترك لمواجهة السيكرة الاستعمارية، وتحقيق الوحدة المغاربية، وتجلت تلك الرغبة في مجموعة من المحاولاتأسسها القائد الوطني" مصالي الحاج" عام 1927 في باريس تضم كل من الجزائر وتونس والمغرب وكان هدفها هو الدفاع عن مسلمي شمال أفريقيا من الجوانب المادية والمعنوية والكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وتم كذلك تأسيس جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين عام 1928 بباريس بهدف بعث فكرة المغرب العربي الموحد في صفوف الطلاب المغاربة، وفي فيفري 1947عام عقد بالقاهرة أول مؤتمر لاتحاد المغرب العربي، بحضور قادة الدول المغاربية إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية، وكان الهدف منه هو توحيد جهود الكفاح المغاربي، هذا وتواصل النضال الوحدوي بعد استقلال كل من تونس والمغرب عام 1956، وسعيهما لتقديم الدعم المادي والمعنوي للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي[1]. أما

[1] أحمد محفوظ بيه، **مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي**، أعمال المؤتمر الدولي حول التكامل الاقتصادي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، 29-30 ماي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.1، 2005)، ص.257.

البداية الحقيقية لتجسيد تلك الأفكار كان هو مؤتمر طنجة في أفريل 1958، بمشاركة المنظمات الرئيسية الثلاث في المنطقة والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، والحزب الدستوري الجديد من تونس، وحزب الاستقلال المغربي، وتم تعزيز هذا التوجه المشترك بنوع من البناء المؤسساتي والهيكلي من خلال إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964، والتي كانت تهدف أساسا إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية، وتحرير حركة السلع، وتنسيق السياسات التجارية تجاه المتعاملين خصوصا السوق الأوربية المشتركة، كما تم استحداث بيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس سنة 1974، ثم معاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الوفاق والإخاء بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام ، 1983 لكن توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء الغربية حال دون استكمال مسار العمل المغاربي المشترك، كما أنه على امتداد 16 سنة من تأسيس اللجنة الاستشارية لم يتم إنجاز الكثير في مشروع الوحدة المغاربية[1].

بدأت تجربة المغرب العربي عام 1964 من خلال تشكيل الوحدة الاستشارية المغربية الدائمة المكونة من مندوب دائم عن كل الأقطار العربية: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، بعد أن أصبحت ليبيا عضوا في هذه المجموعة عام 1970، وخلال الفترة ما بين 1964-1975، لم يحدث أي تقدم في مجال المبادلات التجارية، أو التنسيق الزراعي بين تلك الأقطار، ولجأت كل دولة بشكل منفرد إلى محاولة للتنمية بأسلوبه الخاص، وانتهت التجربة المغاربية فيما بعد إلى صراعات بين الأعضاء[2].

2- مقومات التكامل الإقتصادي المغاربي : تملك الدول المغاربية كل مقومات التكامل التي تجعلها قادرة على تحسين قُدراتها التنظيمية والرفع من قُدرات إقتصادياتها الإنتاجية، وبما يُمكّنها من الإستخدام الأمثل لمواردها وإمكانياتها، وبالتالي خلق فُرص العمل الشريف لمواطنيها، والرفع من مستوى معيشتهم وتحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني بما يكفل ردم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في أقرب الآجال، ومن أهم تلك المقومات[3]:

- مقومات طبيعية تتمثل ثروات طبيعية متنوعة، فالمغرب وتونس تمتلكان إمكانيات زراعية ورعوية معتبرة، وثروة مائية وسمكية، وإمكانيات سياحية هائلة، وتعد موريتانيا أكثر دول العالم في الاحتياطي

---

[1] ناجي حريرش، منصف بن خديجة، **مرجع سابق**، ص.479.

[2] دمان ذبيح محمد، التكامل الاقتصادي العربي: المعوقات والحلول،' **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، م.7، ع.1،(جويلية 2014) ، ص.339.

[3] محمد الشكري، **تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي :رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 7-8 نوفمبر 2007، الدوحة، قطر، ص.10-11، انظر: https://cbl.gov.ly/micifaf

العالمي من الحديد الفوسفات والنحاس والذهب والمنغنيز، كما تمتلكه الجزائر وليبيا الأعضاء في منظمة الأوبك من إحتياطيات هائلة من النفط والغاز. أما الجزائر فهي تمتلك لوحدها أكبر سابع إحتياطي للغاز في العالم ، وتعتبر ثاني أكبر مُصدّر له، وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر مُلاّك إحتياطي النفط العالمي، ونفس الشيء بالنسبة لليبيا .

- يضم المغرب العربي تعدادا سكانيا يناهز 100 مليون نسمة، مما يُشكل سوقاً إستهلاكية واسعة، ويخلق ظروفا مواتية لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية، ويُحفز قيام الصناعات المُغذية والمُكّملة، وبالتالي يخلق فرص العمل، ويعزز القدرات التنافسية والقُدّرات التقنية لهذه الصناعات
- تركيبة المجتمعات المغاربية في أغلبها فئات شبانية قادرة على العمل والإنتاج، وبتوفير إمكانيات التعليم التطبيقي والتدريب المهني المناسب الذي يفي بمُتطلبات سوق العمل، فإنَّ هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الإستفادة منها، وبنظرة متفحصة للطاقة البشرية المغاربية العاملة في أوروبا وأمريكا وكندا يتبين حجم هذه الطاقات، ومدى إمكانية الإستفادة منها في حال توفر الظروف المُناسبة .
- إنَّ المداخيل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر وليبيا، يجب أن يُستفاد منها في تنمية المنطقة، ودعم تشابك نسيجها الإقتصادي والصناعي والبشري بدلاً من تكديسها في مصارف عالمية وتدويرها لأسواقاً أخرى، وتبديرها على أنماط إستهلاآية ترفية، وفي هذا الصدد فإن مركز التحليل الإستراتيجي الفرنسي، قد أورد أخيراً في توقعاته المُستقبلية لأسعار النفط، بأنَّ البرميل سيكون ما بين 50-80 دولار حتى 2015م وما بين 150-100دولاراً، ما بين 2015 وحتى 2030 .
- تمتلك الدول المغاربية موقعاً مميزاً جنوب البحر المتوسط ، ويطل على المحيط الأطلسي، ويُمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو أُستُغِلتْ في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري، وإنشاء مناطق صناعية تستوعب الأيدي العاملة المهرة العربية الأفريقية من جهة، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة لأقرب التجمعات الإقتصادية، وأقواها دول الإتحاد الأوروبي وأمريكا من جهة أخرى
- لقد حققتْ الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة إستقراراً ملحوظاً في أوضاع اقتصادياتها الكلية، وتضخم منخفض، إستقرار في أسعار صرف العملات، احتياطيات خارجية كافية، فوائض في موازين المدفوعات، وأوضاع مستقرة نسبياً، وظروف ملائمة ووقت مناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود
- المقومات السياسية: يعد اتحاد المغرب العربي الذي تبلغ مساحته نحو 6 ملايين كم مربع، وتعداد سكاني يناهز 100 مليون نسمة وموقع جغرافي استراتيجي فضاءا جيوسياسيا هاما، تعززه خمس دول تنتمي للحضارة العربية الإسلامية، وتتقسم تاريخا مشتركا، وهذه الميزات ولدت قناعة لدى المؤسسات

الحكومية وغير الحكومية بضرورة الاتحاد، والأمر يحتاج فقط إلى قيادات سياسية حكيمة تحقق مصالح الجماعة وترفض الوصاية على دول المنطقة. كما أن الظروف الإقليمية والدولية بعد الحرب الباردة قد دفعت نحو مزيد من التعاون لتحقيق التكامل كخيار استراتيجي، وتحقيق اندماج أشمل لشعوب المنطقة، وهو ما يعطيها وزنا نوعيا تساهم من خلاله في التوازنات العالمية. وقد نص الميثاق التأسيسي للاتحاد على تنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها، وحفظ السلام القائم على العدالة، وإقامة سياسات مشتركة في كل الميادين، والعمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها، وإقامة تعاون دبلوماسي[1].

- مقومات ثقافية رغم تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي، إلا أن اللغة العربية تعد لغة مشتركة، وكذلك الأمر بالنسبة للدين الإسلامي الذي يعتبر المرجعية الرئيسية للثقافة، ويضاف إليها التجانس الثقافي والتاريخ المشترك لشعوب المنطقة، حتى قبل دخول الإسلام[2].

3- أهداف إتحاد المغرب العربي: يتضمن برنامج عمل الاتحاد المغاربي مجموعة من النقاط وهي[3]:

- تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والإستثمار والخدمات الإجتماعية
- الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية
- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم في الآونة الأخيرة إنشاء آلية لفض النزاعات والإتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وتخفيف القيود غير الجمركية، كما يجري توحيد السياسات الجمركية في إطار إقامة مشروع إتحاد جمركي عربي بحلول عام 2010.
- تنسيق السياسات الإقتصادية المغاربية ، وخاصةً فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي، والإصلاح الضريبي والجمركي، وتحرير الحساب الرأسمالي .
- توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية ، والتنسيق فيما بين المراكز المختصة ، والإستفادة من الخبرة الدولية، لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالبلدان المغاربية
- الإسراع باستكمال شبكة الطرق البرية ، وتدعيم الشحن الجوي، والإسراع بإتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغاربية في مواعيدها المُناسبة .

---

[1] محمد زايد، "واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول إتحد المغرب العربي،" **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، م.10، ع.03، (2021)، ص.1026-1027.

[2] **المرجع نفسه**، ص.1029.

[3] محمد الشكري، **مرجع سابق**.

- وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لتسوية النزاعات، تتسم بالسرعة والفعالية والإلتزام بتطبيقها ، والإنضمام لإتفاقيات التحكيم الدولية ، وإختيار قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة
- دراسة متأنية لنماذج الشركات المشتركة الناجحة، ومعرفة مواطن القوة وتعظيمها ، والإستفادة منها في توطين مشاريع مشتركة جديدة .
- الإستفادة من خبرات العاملين في المؤسسات الدولية في إدارة ومتابعة المشروعات المشتركة، تفادياً للنظرة الشعوبية الضيقة لدى بعض القائمين على هذه المؤسسات، وتعيين ذوي المصالح والمُحاباة، وإختلاف وجهات نظر القائمين على هذه المؤسسات وخضوعهم لتعليمات حكوماتهم التي رشحتهم لهذه المؤسسات .
- تدعيم وتفعيل مؤسسات الإتحاد المغاربي، وإعطائها صلاحيات كافية لتنفيذ قراراتها وإلغاء أية عقبات تعترض تفعيل القرارات كقاعدة الإجماع .
- تبني مواقف وسياسات موحدة اتجاه التجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصلحة المشتركة في الإستفادة منها لصالح بناء صناعات تصديرية متقدمة قادرة على منافسة الأسواق العالمية
- فصل السياسة عن الإقتصاد، والتعامل مع الشأن الإقتصادي بحيادية تامة ، بعيداً عن الإيدولوجيا، والمصالح الشعوبية الضيقة، وترسيخ ثقافة إيجابية لإدارة الخلافات ، والأخذ بعين الإعتبار موقع المغرب العربي ، وموارده وإمكانية وطموحات شعوبه وإستشراف مستقبله

4- مراحل بناء اتحاد المغرب العربي: مر اتحاد المغرب العربي بمجموعة من المراحل في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي وهي[1]:

أ-إقامة منطقة التجارة الحرة: الهدف منها هو إزالة الحواجز الجمركية بين الأعضاء، من خلال اتخاذ تدابير قانونية وإدارية ومالية تشجع على إقامة مناخ التكامل، وكذلك وضع الاتفاقيات الضرورية لإنشاء هذه المنطقة والتصديق على باقي الاتفاقيات المشتركة على أن تبدأ هذه المرحلة قبل نهاية سنة 1992.

ب-إقامة اتحاد جمركي: قبل نهاية سنة 1995، الهدف منها توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة على الدول الأعضاء، ووضع تعريفة جمركية موحدة تجاه باقي الدول، وتوحيد الأنظمة والتشريعات الجمركية، وكان قد أقر مجلس الرئاسة في دورته الثانية بالجزائر في جويلية 1990 مجموعة من المبادئ التي تمهد لقيام اتحاد جمركي.

[1] فيصل بهلولي،" إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة،" **مجلة الباحث**، م.14، ع. 14، (جوان 2014)، ص.198.

ج-إقامة سوق مشتركة: قبل نهاية سنة 2000، وتهدف هذه المرحلة إلى إرساء نظام واحد للأسواق، وإقامة سوق داخلية كبرى واحدة تلغى فيها الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى، وتسهيل حركة تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

د-إقامة اتحاد اقتصادي: لم تحدد إستراتيجية الدول المغاربية أي استحقاق لتحقيق هذا الهدف، لكنها أكدت أن ذلك يتم بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتجسيد الاستراتيجية السابقة تم توزيع العمل على اللجان الوزارية المتخصصة حسب القطاعات، وتركز عمل هذه اللجان في مرحلة أولى على وضع الإطار القانوني للعملية التكاملية، ولقد استمر عمل هذه اللجان إلى غاية 1995 تاريخ تجميد الاتحاد، ولم تستأنف عملها إلا مع مطلع سنة ،2001 ولكن سرعان ما عادت للتوقف سنة 2002 باستثناء لجنة الأمن الغذائي التي واصلت عملها.

5- أسباب تعثر مسار اتحاد المغرب العربي:

أثرت العديد من العوامل في سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي في تأجيج الصراع بين الدول المغاربية، والتي من بينها التنافس على الزعامة المغاربية خصوصا بين الجزائر والمغرب والتي اتخذت شكل مواجهة عسكرية وحرب حدود بينهما سنة 1963(حرب الرمال)، وقضية الصحراء الغربية، إضافة إلى التوجهات الاقتصادية للدول المغاربية، وإسباغ طابع أيديولوجي عقائدي على العلاقات بين الطرفين، وبعد استئناف العلاقات بينهما في 16 ماي 1988 تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية، بعدما عادت كذلك العلاقات الأخوية بين تونس وليبيا بعد استئناف علاقتهما الدبلوماسية في ديسمبر 1987، فكانت قمة زرالدة الجزائرية" التاريخية التي انعقدت في 10 جوان 1988، والتي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغاربية الخمسة، وسمحت بانطلاق مشروع وحدة المغرب العربي، وتقرر تشكيل لجنة سياسية مغاربية تعمل على إيجاد سبل لتحقيق الوحدة المغاربية، وأن تعقد هذه اللجنة أول اجتماع لها في الجزائر، وقد اجتمعت بالفعل في الجزائر في جويلية 1988، وشكلت خمس مجموعات عمل بدأت في وضع تصورات ومقترحات كانت أساسا للوثيقة المؤسسة للوحدة المغاربية، وفي جانفي 1989، اجتمعت هذه اللجنة لإعداد مشاريع المعاهدة، وهذا تحضيرا للقمة المغاربية في شهر فيفري من نفس السنة، وقد أبرم قادة المغرب العربية في 17 فيفري 1989 في مدينة مراكش "معاهدة المغرب العربي، وهو ما تم اعتباره خطوة مهمة وتعبيرا صادقا عن حسن نوايا وتغير الاتجاهات السياسية التي كانت سبب الصراعات السياسية العميقة، لكن في سنة 1994، تعطلت مسيرة الاتحاد، وعاد التوتر مجددا للعلاقات الجزائرية المغربية، على إثر حادث الإعتداء على فندق أطلس آسني بمراكش، شارك فيه فرنسيان من أصول

جزائرية وراح ضحيته إسبانيان، واتهمت المغرب المخابرات الجزائرية بالوقوف وراء هذا الحادث، وهو ما أدي بالمغرب في 26 أوت 1994 إلى فرض التأشيرة على المواطنين الجزائريين، ولم يتأخر رد الجزائر بإجراء مماثل يوم 27 أوت 1994، بفرض التأشيرة على مواطني المغرب وقامت بإغلاق حدودها معه، وزادت الأمور تعقيدا في 20 ديسمبر 1995، عندما طالبت المغرب من الجزائر التي كانت تتولى حينها رئاسة اتحاد المغرب العربي، تجميد نشاطات مؤسسات الاتحاد إلى إشعار آخر، متهمة إياها بالتدخل في قضية الصحراء الغربية التي تعتبرها جزءا من أراضيها[1].

الموضوع 13: مجلس التعاون الخليجي

يعتبر مجلس التعاون الخليجي من أكثر التجارب التكاملية نجاحا في على المستوى العربي والإقليمي وحتى الدولي، واستطاع أن يمزج بين تحقيق المصالح الاقتصادية والتوازنات السياسية المعقدة والتي عادت بالنفع على دول الخليج في تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية والاستقرار السياسي والأمني.

1-عوامل ودوافع نشأة مجلس التعاون الخليجي: تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس في 25 ماي 1981، وقد ساهمت الرغبة السياسية لشعوب وقادة المنطقة في تعزيز الترابط والتعاون والتكامل بين هاته الأخطار في ظل تفاقم الأوضاع الإقليمية والدولية في آواخر السبعينيات، ومن أهمها:

أولا: العوامل الداخلية[2]:

- القرب الجغرافي لدول الخليج العربي التي تقع في منطقة جغرافية واحدة، ولها حدود مشتركة سهلت الاتصال والتواصل وحركة انتقال الأشخاص والسلع بين الأقطار
- القيم المشتركة وتشابه الأنظمة السياسية والإقتصادية
- التجانس الديني والثقافي والترابط الأسري والإجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية
- تاريخ العلاقات بين هذه الدول وارتباطها بجملة من الإتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون
- المكانة الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي كمصدر عالمي للطاقة
- الموقع الجغرافي الإستراتيجي ووقربها من الممرات البحرية الحيوية كمضيق باب المندب وتزايد المخاطر دفعها إلى إقامة تكتلات لحماية هذه الثروات الطبيعية وتأمين الإمدادات الطاقوية

---

[1] نسرين نموشي، **مرجع سابق**، ص.142-143

[2] السعيد بوشول، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأفاقه**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تجارة دولية(الجزائر: كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، 2009)، ص.36-37.

- مواجهة مشاكل التنمية وتماثل الإقتصاد والتركيب السياسي والإجتماعي وضرورة تنويع مصادر الدخل، وتجنب إيجاد قاعدة صناعية وزراعية تؤمن الحاجات الإستهلاكية والغذائية لهذه الدول
- الحاجة لخلق منطقة تجارة حرة لتصريف الإنتاج ونقل تكنولوجيا التصنيع لهذه الدول
- وجود عدد قليل من السكان في مساحة جغرافية كبيرة 2.7 مليون مربع، ولد شعورا لدى قادة هذه الدول بضرورة البحث عن صيغة تعاونية ملائمة للحفاظ على هذه الثروة

ثانيا: العومل الخارجية:

- واقع التكامل الاقتصادي العربي المزري رغم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية، اتفاقية الوحدة الاقتصادية في إطار المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية عام 1957، ورغم إنشاء السوق العربية المشتركة ومحاولات القيام بمشاريع مشتركة لتحقيق التنمية أو تعزيز التجارة[1]. إلا أن منهج التكامل العربي لم ينجح، ولم تلبي هذه السوق مطالب وطموحات الشعوب العربية، والسبب يرجع لاختلاف الهياكل الاقتصادية في الدول العربية، وغياب الإرادة السياسية، دفع هذا الفشل دول الخليج العربي للبحث عن إطار آخر يحقق طموحاتها[2].
- الغزو السوفييتي لأفغانستان (27 ديسمبر 1979) حيث آثار قلق الخليجيين، واعتبر التقدم العسكري السوفييتي تهديدا مباشرا لأمن دول الخليج[3]
- الثورة الإيرانية 1979: منذ سقوط نظام الشاه ونجاح الثورة الإسلامية في إيران، وخوفا من تصدير الثورة إليها، قامت دول الخليج بالتفكير في إقامة تكتل يواجه التشيع والثورة، التي يمكن أن تهدد الاستقرار في النظم الاجتماعية التقليدية لدول الخليج[4]
- الحرب الإيرانية–العراقية (سبتمبر 1980): خلقت هذه الحرب مأزقا لدول الخليج ناحية الموقف والدخول في الاستقطاب، هل تساند العراق أم إيران، لكن في الأخير استقر الموقف الخليجي على دعم العراق باعتباره دولة عربية يمكن اعتبارها الخط الدفاعي ضد المد الشيعي، وضد النوعة التوسعية لإيران

2- تطور تأسيس مجلس التعاون الخليجي:

---

[1] جاسم بن محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000)،ص. 142.

[2] سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005)، ص. 257.

[3] بشارة خضر، **أوربا وبلدان الخليج العربي: الشركاء الأباعد**، تر: حسين عبد الكريم قيسي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص.60.

[4] **المكان نفسه.**

تعود بدايات إنشاء مجلس التعاون إلى العلم 1975، حين كان الشيخ جابر الأحمد جابر الصباح أمير دولة الكويت والذي كان وقتها وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء، وفي زيارة له لأبو ظبي في 16 ماي 1975 وبعد محادثات مطولة مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة تم إصار بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين، وتجتمع مرتين في السنة، وفي ماي 1976، دعا أمير دولة الكويت إلى إنشاء وحدة خليجية تهدف إلى تحقيق التعاون في كل المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة قائمة على أسس متينة تراعي مصالح شعوب المنطقة، وفي نفس العام قامت سلطنة عمان بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج العربي للتوصل إلى صيغة جماعية تضمن أمن واستقرار المنطقة، وتحدد العلاقات بين دولها، وتم بالفعل عقد المؤتمر في مسقط يومي 25 و26 نوفمبر بحضور وزراء خارجية من الإمارات العربية ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت، والعراق وإيران، وبنهاية عام 1978 تكثفت جهود الدول الخليجية للبحث عن إطار ملائم للتعاون والتكامل البيني في كل المجالات يكون سببا في تثبيت دعائم الاستقرار الإقليمي، ودفع عجلة التنمية الشاملة في المنطقة. وقد أكد البيان الكويتي السعودي في 6 ديسمبر 1978 على ضرورة مواصلة توطيد علاقات التعاون بين دول الخليج في كل المجالات التي تدعمها عوامل التاريخ المشترك والعقيدة واللغة والمصالح والأهداف والمصير الواحد، وهو ما أكده البيان الكويتي القطري في 12 ديسمبر 1978، والبيان المشترك الكويتي الإماراتي في 16، والبيان الكويتي العماني في 20 من نفس الشهر، وقد تضاعفت الجهود لإنشاء مجلس التعاون الخليجي بالتزامن مع انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980، بعد أن أطلع أمير دولة الكويت، قادة الخليج العربي على تصور الكويت لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في كل المجالات، ثم تلتها قمة خليجية أخرى على هامش انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف بالسعودية في الفترة 25-28 جانفي 1981، حيث تولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون، وفي 4 فيفري عقد في الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دول الخليج الست، ووافق على إنشاء المجلس لتطوير التعاون والتنسيق، وأعلن في نفس اليوم بأن هذه الدول سوف تكون مجلسا للتعاون له أمانة عامة تعقد اجتماعات دورية لتحقيق الأهداف[1].

4- الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

[1] السعيد بوشول ، **مرجع سابق**، ص.43-44.

من الناحية التنظيمية يتكون مجلس التعاون الخليجي من الأجهزة التالية[1]:

1-المجلس الأعلى: وهو أعلى سلطة، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ويعتبر الجهاز المركزي الرئيسي الذي يضع السياسة العامة، والمحاور الرئيسية لعمل المجلس

2-المجلس الوزاري: يعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويختص باقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق

3-الأمانة العامة: وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بأعمال المؤتمرات واللجان، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وقد قام المجلس باتخاذ عدد من القرارات المهمة لاستكمال خطوات التكامل الاقتصادي.

5- مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي: مرت تجربة التكامل الخليجي عبر مجموعة من المراحل:

1-منطقة التجارة الحرة: حيث قامت دول الخليج منذ بداية إنشاء المجلس في ماي 1981 باتخاذ كل التدابير القانونية والعملية لإنشاء هذه المنطقة عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر من نفس السنة، وتضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول الخليج، وتتضمن هذه المنطقة:

- ✓ السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول الخليج
- ✓ في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ محلي مشكوك في منشأئها، يعاد لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها
- ✓ العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس
- ✓ إعداد بيانات المصدر للبضائع ذات المنشأ الوطني بمراطز الحدود
- ✓ تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني المنطقة وتضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون"

2-مرحلة الاتحاد الجمركي: قام في جانفي 2003 وقد شكل قفزة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك، على أساس أنه يقوم أساسا على توحيد التعريفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري، وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاماة المنطقة الجغرافية للدول الأعضاء الست كمطقة جمركية واحدة،

[1] لطيفة بن أيوب، عائشة عوار، **مرجع سابق**، ص.64.

وتنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس الموقعة في مسقط في ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسية التالية للاتحاد الجمركي[1]:

- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي
- إجراءات وأنظمة جمركية موحدة
- نقطة دخول واحدة يتم من خلالها تحصيل الرسوم الجمركية
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غيرها
- معاملة السلع المنتجة محليا معاملة المنتجات الوطنية

3-السوق الخليجية المشتركة: دخلت السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ في ديسمبر 2008، وحلت بذلك محل الاتحاد الجمركي، حيث عملت على تعميق تحرير الخدمات، وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من دول المنطقة الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع بنكية في الدول الأعضاء.[2]

4-إقامة الاتحاد النقدي: حيث تم إنشاؤه عام 2010، والذي يعتبر نواة البنك المركزي الموحد

5- تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس

7- التكامل في مجالات البنية الأساسية

6- التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي:

تواجه دول مجلس التعاون بعض التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت سلبا على التكامل الخليجي واستمراره في تحقيق الأهداف ومن أهمها[3]:

أولا:التحديات الداخلية:

أ-**التعداد السكاني:** تواجه دول الخليج مشكلة سكانية حقيقية تتمثل في قلة السكان مقارنة بضخامة عدد الأجانب، حيث يشكل هؤلاء الأغلبية السكانية في بعض الدول الخليجية، حيث تبلغ نسبتهم في الإمارات العربية المتحدة 76%، وفي دولة الكويت61%، ودولة قطر75%، ومملكة البحرين 32%، وفي المملكة

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي**، الرياض، الأمانة العامة، 2003، ص.4، على الرابط:
https://www.gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/GCCCustomsUnion/Pages/default.aspx

[2] لطيفة بن أيوب، عائشة عوار، **مرجع سابق**، ص.66.

[3] محمد محمود ولد محمد عيسى، **التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية:دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(الجزائر: جامعة دالي براهيم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010)، ص.79-86.

العربية السعودية 31%، وفي سلطنة عمان27%، ومما ساهم في تفاقم هذه المشكلة الزيادة المطردة في حجم القوى العاملة الوافدة أساسا نتيجة التراكم المفاجئ للعوائد النفطية الضخمة من النقد الأجنبي، وثمة تقسيم واضح للعمل بين العمالة الوافدة في الخليج والمواطنين، حيث يقوم الخليجيون بتخصيص بعض القطاعات للعمالة الوافدة وخاصة في مجالات البناء والتشييد والخدمات خصوصا من دول جنوب شرق آسيا والدول العربية والغربية فيما يستبعدون تلك العمالة من الوظائف الهامة، وقد أثرت عليها تأثيراً مباشراً من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

ب- محدودية الموارد الزراعية: تبلغ المساحة الإجمالية لدول المجلس 2.7 مليون كم²، وتقدر المساحة القابلة للزراعة منها بحوالي 52 مليون هكتار، 10% منها فقط مزروع فعليا، وقد بلغ عدد الحيازات الزراعية في دول المجلس عام 2002 أكثر من 400 ألف حيازة، هذا وتستحوذ السعودية على الجزء الأكبر من النشاط الزراعي لدول المجلس من حيث المساحات المزروعة (63%) والإنتاج، ويأتي بعد ذلك كل من الإمارات وعُمان أما الدول الأخرى فيعتبر القطاع الزراعي فيها محدوداً بشكل كبير. ويواجه الإنتاج الزراعي مشاكل عدة أهمها ندرة المياه، وتدهور الأراضي وتصحرها، والظروف المناخية القاسية من أهم أسباب انخفاض الإنتاج الزراعي في دول المجلس.

ج-اعتماد دول المجلس على النفط مصدر الدخل الرئيسي: تعتمد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبشكل كبير على تصدير النفط الخام إلى الأسواق الخارجية، حيث بلغ إنتاجها ما بين 15% - 20% من الإنتاج العالمي، و80% من هذا النفط تصدر كمادة خام. والاستمرار في استنزافه سيؤثر على المخزون الاستراتيجي في المنطقة، ويجعلها تفقد كميات كبيرة من احتياطاتها النفطية. كما أن اعتماد هاته الدول في تمويل موازناتها العامة على مداخيل النفط بنسبة 70% من شأنه أن يتأثر بالسوق النفطية وتذبذبات الأسعار نتيجة الأزمات الدولية المستمرة

د-قضايا البيئة والتلوث: كندرة الموارد المائية والنفايات بأنواعها وتلوث الهواء وتزايد مستويات الضوضاء نتيجة التوسع الحضري والصناعي، وتلوث البيئة البحرية بسبب التسرب النفطي ومخلفات عمليات التنقيب

ثانيا:التحديات الخارجية[1]:

أ-منظمة التجارة العالمية: كان لانضمام دول مجلس التعاون الخليجي لمنظمة التجارة العالمية آثار سلبية نتيجة تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية، وتتمثل في انخفاض الانتاجية في الأجل القصير بسبب انخفاض الدعم، وصعوبة حصول دول المجلس على تقانات زراعية جراء اتفاقات حقوق الملكية الفكرية،

[1] محمد محمود ولد محمد عيسى ، **مرجع سابق**، ص.92- 102

كما أنها ملزمة بالتعامل مع المنتجات المستوردة من أعضاء المنظمة بنفس التعامل مع السلع المنتجة محليا، كما أنها ملزمة بأن لا تضع قيودا على هذه المنتجات المستوردة، وأن تلتزم بسقوف التعرفة الجمركية المتفق عليها

ب-الشركات المتعددة الجنسيات: ارتبطت هذه الشركات بقطاع البترول العربي والخليجي باعتبارها شركات احتكارية طبقا لعقود الامتياز ذات نفوذ هائل على اقتصاديات الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، وتشتمل على عقود مشروعات تسليم المفتاح، عقود الإدارة، التراخيص والاستشارات الهندسية

ج-الأزمة المالية العالمية: بسبب هذه الأزمة التي ضربت البلدان المتقدمة وأدت إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي من 5.2%عام 2007 إلى 3.9%عام 2008 ليصل إلى 0.5% عام 2009. وبسبب الانضمام دول المجلس للمنظمة العالمية للتجارة أصبحت أغلب الأسواق والقطاعات الاقتصادية فيها مفتوحة أمام المنافسة الداخلية والخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأثرت العوامل الخارجية النقدية والمالية مثل أسعار الفائدة الأجنبية وتقلبات أسعار صرف العملات والتضخم العالمي وتقلبات أسعار البترول، تؤثر على النشاط الاقتصادي والأسواق المالية والمستوى العام للأسعار في البلدان الخليجية.

الموضوع 14: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA

1- التطور التاريخي لنشأة "نافتا":

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا، بين الدول الثالث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدر ملموس من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه االتفاقية، وبعد الكثير من المداولات صادق الكونغرس الأمريكي على منطقة التجارة الحرة في عام 1993، وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة وأصبحت سارية المفعول في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول وجاءت هذه الإتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992، كما كانت تخشى أمريكا من

اتجاه أوربا إلى المذهب الحمائي هذا ما أدى بها إلى الإسراع في عقد اتفاقية النافتا[1]. مما يؤكد أهمية هذا التكتل هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، كما تحاول أن تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة، ثم صدر الإعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الأمريكيتين عام 1994 متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008 وكان آخر اجتماع عقد لهذا الغرض في مدينة كيبك الكندية في "أفريل" 2001، وقد دعى بيان هذه القمة إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان، للانضمام إلى تجمع الأمريكييتين لهذا يرى البعض أن أمريكا هي التي دعت إلى هذا التكتل ورعت إنشاءه للدواعي التالية :

- التخوف من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة
- القلق من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان؛
- القلق الأمريكي من استغلال أوربا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة.

2- الأهداف الرئيسية للاتفاقية:

تفضي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكيا الشمالية(**NAFTA**) إلى إزالة الرسوم الجمركية على السلع ، ورفع الحواجز التجارية بين الدول الثلاث تدريجيا خلال مهلة خمسة عشر عاما تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وكانت المواضيع التي نوقشت في محاضر المباحثات بين البلدان الثلاثة(أمريكا– كندا– المكسيك) ، هي أهداف الاتفاقية. فقد تم مناقشة– تعاريف عامة– معاملات محلية–مداخل جيدة للسوق–مقاييس المنشأ أو الاصل– إجراءات جمركية–إجراءات تنظيمية للاستثمار– مواضيع تجارية– إعادة التصنيع والخدمات التحويلية– الاتصالات– خدمات مالية– سياسات في مواضيع المنافسة– احتكارات– مؤسسات السوق– حقوق التملك الفكرية– حلول لمواضيع مختلف عليها. وفي نفس الاتجاه تم تحديد الأهداف ومقاييس التنظيم للسياسة الاقتصادية، وقضت الاتفاقية على انشاء آلية من أجل ايجاد حلول متنوعة لبعض المشاكل التي يمكن أن تحدث من خلال العلاقات التجارية بين هذه البلدان.

تضمنت الاتفاقية ديباجة و22 فصلا، محفوظة في ثمانية أجزاء ، حسب المواضيع التي بدأت بها وتتظمنها الاتفاقية ما عدا البداية التي تناولت مواضيع ذات طابع عام(أهداف– تعريفات– تحديدات) . وقد تم اعطاء الفرصة لحكومات كل بلد، لتطبيق الاتفاقية على مختلف المستويات في المواضيع الاساسية

---

[1] عبد القادر دويس، بابا عبد القادر، " مكانة تكتل منطقة التجارة الحرة ألمريكا الشمالية **NAFTA** في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2008–2017" دراسة وصفية تحليلية،" **مجلة البشائر الاقتصادية**، م.4، ع.3،(فيفري 2019)، ص.290.

التي تم اقرارها والاتفاق عليها. كما أجاز الحق لكل بلد اشتقاق واجباته وحقوقه في الاتفاقية العامة حول الضريبة والتجارة والاتفاقيات العالمية، واتفاقيات أخرى لها تأثير في تفسيرات مختلفة في حالة وقوع نزاعات ومجموع الاجراءات التي فيها تذرع حول اتفاقيات أخرى. وفي خاتمة الاتفاقية تم الاتفاق على أسس رئيسية للمعالجة الوطنية وبصورة شفافية والتي تمثل أحد الالتزامات من قبل الدول الأعضاء من أجل تسهيل حركة السلع والخدمات عبر حدودهما كما تحتوي الاتفاقية على قرارين متوازنيين حول البيئة الجوية والمظاهر المختبرية. ويمكن إجمال الأهداف الرئيسية التي نصت عليها الاتفاقية بما يلي[1]:

- رفع الحواجز عن حركة التجارة وتكوين منطقة للتجارة الحرة
- دعم الشروط الضرورية من اجل المنافسة العادلة
- دعم وتوطيد فرص الاستثمار
- العمل على الحماية المناسبة للحقوق الفكرية الخاصة(حقوق التملك الخاصة) .

3-تقييم اتفاقية NAFTA: أولا: الإيجابيات[2]:

- الاتفاقية نمت فعالية الاقتصاد لأعضائها، وطورت فرصا جديدة للتجارة البينية، مما زاد من حجم الإيرادات ونموا في الدخل الفردي والقومي
- كاتن الاتفاقية عاملا محفزا للمنافسة على المستوى العام، كما أنها جعلت أمريكا الجنوبية من أحد المناطق التجارية الفعالة في العالم، حيث أصبحت دول الاتفاقية لوحدها تساهم بنسبة 19% من مجموع الصادرات العالمية، و25% من الواردات العالمية عام 2004.
- تحولت اتفاقية "نافتا" إلى أداة مهمة للمكسيك في دعم الإصلاحات الاقتصادية المعلنة، ودعم لأسلوب الانفتاح الاقتصادي، ومحرك للنمو الاقتصادي، فنمت تجارتها مع الو.م,أ بنسبة 67% عما كانت عليه قبل الاتفاقية، و70% من صادراتها تذهب للأسواق الأمريكية، كما زادت الإنتاجية وانخفض معدل البطالة
- أما كندا فبضل الاتفاقية مع الو.م.أ فقد تحولت لمركز للاستثمارات الخارجية، كما ضمنت دخول منتجاتها للأسواق الأمريكية والمكسيكية

---

[1] عبد اللطيف شهاب زكري، "اتفاقية التجارة الحرة الأمريكا الشمالية (NAFTA) وأثر الاتفاقية على المكسيك كنموذج،" **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، م.05، ع.14، (2007)، انظر:
https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/404/332

[2] عبد اللطيف شهاب زكري، **مرجع سابق**.

- استفادت أمريكا من الاتفاقية في تعزيز مركزها التجاري وهيمنتها الاقتصادية كقطب عالمي **ثانيا: السلبيات**[1]:

- رغم استفادة الو.م.أ وكندا والمكسيك من الاتفاقية إلا أن مقدار الاستفادة كان بدرجات متباينة
- تتضمن اتفاقية "نافتا" اتفاقا واحدا نوقش من قبل الدول الأعضاء وبدون مراجعة وتنقيح من برلماناتها، ويسمح ويسهل عمل الشركات الأمريكية والكندية في المكسيك
- الاتفاقية لم تقو السيادة المكسيكية، ولم تخفض الهجرة المكسيكية لأمريكا ولم تحل مشكلتها، ولم تحسن أداء الاقتصاد المكسيكي كما كان منتظرا
- إن تحرير التجارة من طرف المكسيك على نحو متسرع ومفاجئ، أدى إلى استفادة عدد قليل من الشركات المكسيكية في قطاعات اقتصادية معينة

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أبو ستيت فؤاد، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004)
2. أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، **مبادئ إدارة الأعمال الأساسيات والاتجاهات الحديثة**(الرياض: العبيكان للنشر، ط.06، 2009)
3. أحمد محفوظ بيه، **مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي**، أعمال المؤتمر الدولي حول التكامل الاقتصادي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، 29-30 ماي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط.1، 2005)
4. أحمد حمد الله السمان، التكامل الاقتصادي عن طريق التنسيق، في: **التكامل الاقتصادي العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)
5. إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2001)
6. آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسني زينة(بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط.1، 2006)
7. أزهار هاشم أحمد، **تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي**(القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ط.1، 2014)
8. إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: جامعة الكويت، ط.1، 1982)

[1] **المرجع نفسه.**

9. ألحان وليد فرحات، **الفدرالية شكل للدولة أم نظام؟ بين التاريخ والجغرافيا**(بيروت: دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، ط.1، 2021)
10. الأنباري شاكر، **الديمقراطية التوافقية :مفهومها ونماذجها**(بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية،ط.1، 2007)
11. البحري حسن مصطفى ، **القانون الدستوري والنظم السياسية**(سوريا: جامعة الشام الخاصة، ط.1، 2020)
12. بكري كامل، **التكامل الاقتصادي** (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1984)
13. بشارة خضر، **أوربا وبلدان الخليج العربي: الشركاء الأباعد**، تر: حسين عبد الكريم قيسي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)
14. بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة في المفاهيم والنظريات** (بيروت: دار الجيل، 1999)
15. بوقارة حسين، **التكامل في العلاقات الدولية**(الجزائر: دار هومة، 2008)
16. بيضون أحمد، **لبنان الاصلاح المردود والخراب المنشود**(بيروت: دار الساقي، ط.1، 2012)
17. بن محمد القاسمي جاسم، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000)
18. جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي(د.ب.ن، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع)
19. حداد ريمون، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أو فوضى في ظل العولمة**(بيروت: دار الحقيقة، ط.1، 2000)
20. حساد نبيل، **الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي** (الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة، 2006)
21. الحلو ماجد راغب ، **النظم السياسية والقانون الدستوري**(الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005)
22. حياوي نبيل عبد الرحمن ، **الدول الاتحادية الفدرالية–السلطة القضائية–**(بغداد: المكتبة القانونية، ط.1، 2004)
23. خواجكية محمد هشام، **التكتلات الاقتصادية الدولية** (سوريا حلب: مديرية المطبوعات الجامعية، 1972)
24. رونالد ل.واتس، **الأنظمة الفدرالية**، تر: غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا(أوتاوا كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2006)
25. زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**(طرابلس ليبيا: دار الرواد،ط.1، 2002)
26. الزيدي وليد كاصد ، **الفيدرالية: دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، سلسلة مصطلحات معاصرة(النجف العراق:دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، 2019)
27. الشرقاوي سعاد ، **النظم السياسية في العالم المعاصر**(جامعة القاهرة: كلية الحقوق، 2007)
28. شقيرمحمد لبيب ، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الثاني(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986)
29. عباس خواجة، **فلسفة الإصلاح الإداري**(بيروت: دار عالم الفكر، ط.1، 2018)
30. عفيفي حاتم سامي، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005)

31. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية**(القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط.1،2003)
32. عبد المطلب عبد المجيد، **السوق العربية المشتركة: الواقع المستقبل في الألفية الثالثة**(القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط.1، 2003)
33. عصام سليمان، **الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**(بيروت: دار العلم للملايين، 1991)
34. عفيفي سامي حاتم ، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005)
35. علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**(ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط.01، 1996)
36. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، الجزء الأول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1985)
37. ـــــ،ـــــ، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثاني(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1981)
38. ـــــ، ـــــ، **الموسوعة السياسية**، الجزء الرابع(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)
39. لطاد ليندة وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، تحرير: عباش عائشة ورائجة زكية(برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 2019)
40. الليمون عوض، **الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري**(عمان: دار وائل للنشر، ط.2، 2016)
41. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**(الاسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1999)
42. محمد عمر مولود، **الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي:العراق نموذجا**(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط.1، 2009)
43. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000)
44. مصباح عامر، **نظريات تحليل التكامل الدولي**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)
45. ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)
46. نافعة حسن، **الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)
47. نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2006)
48. نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي–النظرية– المنهج** (القاهرة:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)
49. هارفي سي مانسفيلد، **توكفيل: مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: مصطفى محمد فؤاد(القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016)
50. وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشترك، سلسلة الثقافة القومية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)
51. ياش ياغي، "النزاعات الإثنية والمشاركة في السلطة،" **مجلة العدالة الإلكترونية**، ع.13،(أيار 2005)

ثانيا: المجلات العلمية

52. أحمد عبد الله الماضي، عادل مطشر حسن، "مفهوم التعاون الدولي الإقليمي وإطاره،"**مجلة جامعة تكريت للحقوق**، م.03، ع.29،(أذار مارس 2016)

53. إيهاب محمد أبو المجد عياد،" الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس وإعادة الصيغة الجيواستراتيجية،' **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع.20،(أكتوبر 2023)

54. بشارة عزمي، "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية:نموذجا إيرلندا ولبنان،"**مجلة سياسات عربية**، ع.30،(يناير 2018)

55. بن الشيخ عصام،" النظرية السياسية وتطبيقاتها الدستورية المقارنة،" **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، م.01، ع.01،(ماي 2017)

56. بن أيوب لطيفة، عائشة عوار،" أثر التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي على النمو الاقتصادي،" **المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية**، م.7، ع.1، (ديسمبر 2017)

57. بناني حورية و بن بوزيان محمد، "التكتلات الاقتصادية في إفريقيا بين المقومات والمعوقات،" **مجلة القانون والعلوم السياسية**، م.08ع.01،(2022)

58. بهلولي فيصل،" إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة،" **مجلة الباحث**، م.14، ع. 14، (جوان 2014)

59. بوشرى عبد الغني، حاج موسى منصوري، "التكامل الاقتصادي الإقليمي واستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،" **مجلة التكامل الاقتصادي**، م.03، ع.01،(مارس 2015)

60. بومرزاق محمد، محمد سمير عيد، "الاتحاد الأوربي وتجربة التكامل الإقليمي: المسار والتحديات،" **مجلة التكامل الاقتصادي**، م,10. ع.03، (سبتمبر 2022)

61. حريرش ناجي، منصف بن خديجة، " التكامل الاقتصادي المغاربي بين فرص النجاح ومعوقات التفعيل،" **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، م. 04، ع. 01،(جوان 2018)

62. حنين باسم خزعل و إياد خلف العنبر،"مفهوم النظام الفيدرالي والنظم المشابه له،"**مجلة آداب الكوفة**، ع.85،(ديسمبر 2023)

63. دمان ذبيح محمد، التكامل الاقتصادي العربي: المعوقات والحلول،' **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، م.7، ع.1،(جويلية 2014)

64. دويس عبد القادر، بابا عبد القادر، " مكانة تكتل منطقة التجارة الحرة ألمريكا الشمالية **NAFTA** في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2008–2017" دراسة وصفية تحليلية،" **مجلة البشائر الاقتصادية**، م.4، ع.3،(فيفري 2019)

65. زايد محمد، "واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول إتحد المغرب العربي،" **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، م.10، ع.03، (2021)،

66. زنودة منى، "التجربة التكاملية الأوربية في ظل التحديات الراهنة،"**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م،07،ع.01،(جانفي 2018)

67. زيادة رضوان،"**الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي**،"مجلة المستقبل العربي،ع.334،(ديسمبر 2006)

68. شايب باشا كريمة، مسكر سهام، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنجاز المشاريع العمومية،" **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م.04، ع. 02،(2019)

69. شليحي الطاهر، مختاري مصطفى، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا،" **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، م.03ع.06،(2018)

70. طويل نسيمة، "التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية،"**مجلة الناقد للدراسات السياسية**،ع.03،(أكتوبر 2018)

71. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية:من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)

72. عبد اللطيف شهاب زكري، "اتفاقية التجارة الحرة الأمريكا الشمالية (NAFTA) وأثر الاتفاقية على المكسيك كنموذج،" **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، م.05، ع.14، (2007)

73. علاوي محمد لحسن،" الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي،" **مجلة الباحث**، ع.07،(2010)

74. علي سفيان عبد الله،" دور التوافق السياسي في بناء أنظمة الحكم لبنان والعراق إنموذجا،"**مجلة تكريت للعلوم السياسية**،ع.27،(مارس 2022)

75. علي عماد محمد أزهر، "دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية،" **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، م. 06،ع.01،(2021)

76. عمارة رشيد ،"الديمقراطية التوافقية "دراسة في السلوك السياسي العراقي ، " **مجلة رانكوي سليماني**، العدد ،30،(تشرين الأول 2013)

77. عوار عائشة، بن أيوب لطيفة، بن خالدي نوال،" مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوربي والتكامل الاقتصادي الخليجي،" **مجلة مينا للدراسات الاقتصادية**، م.02. ع. 04، (جوان 2019)

78. كاروان اورحمان إسماعيل، "التنظيم الدستوري لصلاحيات الأقاليم في الدولة الفيدرالية:دراسة مقارنة،" **مجلة جامعة التنمية البشرية**، م.03، ع.02،(جوان2017)

79. لموشي زهية، نايلي إلهام، " تحليل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء في ظل تفعيل منطقة التكامل الاقتصادي،" **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، م.19، ع.02، (ديسمبر 2020)

80. محمد أحمد عطا الله،"الشرق الأوسط في الأحلاف والمحاور الدولية،" **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، م.06،ع.01،(جوان 2017)

81. محمد سمير عياد، "التكامل الاقتصادي الدولي: مقاربة نظرية،" مجلة **الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**،ع.01،(جوان 2022)

82. ـــــ، ـــــ، "الديمقراطية التوافقية،" **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، م.01، ع.01،(جانفي 2013)

83. محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها في الفكر التكاملي،" **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، ع.07،(1997)
84. نموشي نسرين، عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل والاندماج: التكامل المغاربي أنموذجا،" **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، ع.14،(جوان 2017)
85. هواري زيان،"انعكاسات الديمقراطية التوافقية على وضع الدستور ومضامينه،" **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، م.09، ع.01،(جوان 2023)،

ثالثا: الرسائل الجامعية

86. بلخير سليمة، **إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الطائفية دراسة حالة لبنان 1990-2008**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015)
87. بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأفاقه**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تجارة دولية(الجزائر: كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، 2009)
88. بلخيرات حسين، **التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي: دراسة تحليلية مقارنة في إسهامات نظريات العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية(الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017)
89. سحنوني عائشة، **الاعتماد المتبادل في ظل العولمة والدول النامية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية(الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017)
90. طروب بحري، **التكتلات الإقليمية في النظام الدولي الجديد: دراسة لعشرية ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(الجزائر: جامعة باتنة، 2004)
91. عبد المنعم أحمد أبو بطيخ، **توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية-دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير في القانون العام(الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والعلوم السياسية، 2009)
92. غانية نذير، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، 2009)
93. قري محمد عادل ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية: فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي(الجزائر: جامعة منتوري بقسنطينة، 2009)
94. قوق علي، **إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا: حالة ماليزيا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(جامعة قاصدي مرباح الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)
95. محمد محمود ولد محمد عيسى، **التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية:دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(الجزائر: جامعة دالي براهيم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010)
96. مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية(الجزائر: جامعة فرحات عباس،2014)

97. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه(28)(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)

98. هاري أنور عادل عبد الرحمان،**الآليات الدستورية لتوزيع الصلاحيات في الدولة الفيدرالية**، رسالة ماجستير في القانون العام(نيقوسيا قبرص:جامعة الشرق الأدنى، 2021)

99. الوافي آسيا، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية(الجزائر: جامعة باتنة، 2007)

المواقع الإلكترونية

100. عادل سلمان،"**الأحلاف والتكتلات الدولية**" الحوار المتمدن،ع.930،(أوت 2004)، انظر: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22188

101. موقع الجزيرة نت، **الكونفدرالية**، الموسوعة، 2015/11/30، انظر: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

102. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي**، الرياض، الأمانة العامة، 2003، ص.4، على الرابط: https://www.gcc-sg.org/ar/JointGulf/Cooperation/GCCCustomsUnion/Pages/default.aspx

103. خضر عباس عطوان، صفاء إبراهيم الموسوي، "الاعتماد المتبادل وأثره في الأمن العالمي،" **مجلة قضايا سياسية**، ع.66.(2021)،انظر: https://www.pissue.iq/index.php/pissue/article/view/77/85

104. الشكري محمد، **تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي :رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 7-8 نوفمبر 2007، الدوحة، قطر، ص.10-11، انظر:https://cbl.gov.ly/micifaf

هشام مصطفى الجمل، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، العدد 31، الجزء 04، انظر : https://mksq.journals.ekb.eg/article_7793_375e47396bbed68bd5c731117f2a8b53.pdf

105. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، "**التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي**"، سلسلة جسر التنمية، م.8، ع. 81، (مارس 2018)، انظر:https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/36/36_develop_bridge81.pdf

BOOKS

106. Horowitz, D. **Constitutional Design: Proposals versus Processes. In A. Reynolds (Eds.), The Architecture of Democracy: Constitutional Design**, Conflict Management and Democracy Oxford: Oxford University Press 2002

107. Hanspeter Kriesi, and Alexander H. Trechsel, **The Politics of Switzerland: Continuity and Change in a Consensus Democracy**.

108. David Mitrany**, A Political Theory For The New Society in Functionalism: Theory and Practice Relations**,eds Groom j.j.R. and Paul Taylor(London M university press, 1975) N.Angell**, The Great illusion-now**, Harmonsworth, Penguin Books,1939 Bela Balasa**, The Theory of Economic Intergration**, (NY:George Allen & Unwin Ltd and Routledge,1961): https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9781136646317_A23860489/preview-9781136646317_A23860489.pdf

Articles:

109. Andrew Hurrell, Latin America in the new world order:A regional bloc of the Americas ," **International affairs**,vol. 68,n.01(jan 1992)

Ronald W.Mcquaid, **The theory of partnership**: Why have partnerships? University of Stirling,January 2000:
file:///C:/Users/hp/Downloads/PartnrbkOschapMcQuaid00.pdf

110. Waheeda Rana, "Theory of complex interdependence: A comparative analysis of realist and neoliberal thoughts**", International Journal of Business and Social Science**, Vol.6,No.2,(feb 2015).

111. Barry, B**.** «The Consociational Model and Its Dangers», **European Journal of Political Research**. 3(4),

112. Michaeel Haas,"A Fonctional Approach to International Organization,"Cambridge University Press**: The Journal of Politics**, Vol.27, N.3,(Aug 1965)

113. Ernst B. Hass, Philippe C. Schmiter. (Autumn,1964). **Economics and Differential Patterns of Political Integration: Projections about Unity in Latin America, International Organization**, University of Wisconsin. 18(04).

114. J. S. Nye (Autumn,1970) . **Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model, International Organization**, University of Wisconsin Press,24(4)

Sites:

115. Andrew.R.Glencross**, Federation/Confederation**, (Lille Catholic University,Article in Electronic Journal:January 2007 ,at:
https://www.researchgate.net/publication/27229002

116. CHRPSTIAN DEBLOCK, **Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories?** Centre détudes internationaleset mondialisation CEIM. Université du Québec, Montréal. 2005,.
https://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/RegionalismeEcodialisa.pdf